فؤاد عبدالواحد يعيد الاعتبار للأغنية اليمنية ويشكر الجمهور الوفي

■ "النداء":

من المتوقع أن ينظم محبو الفنان اليمني الشاب فؤاد عبدالواحد حفل استقبال لائقاً عند عودته من بيروت قريباً بعد نيله لقب "نجم الخليج"، وسط أجواء احتفالية بهيجة تليق بالحدث الذي أنجزه على المستويين الشخصي والوطني، كما تعكس مدى الشعبية الجارفة التي حققها خلال مشاركته لنيل اللقب رغم كل الصعوبات.

وحقق فؤاد مساء أمس المركز الأول في نهائيات مسابقة "نجم الخليج" التي تعرضها قناة دبي الفضائية، وتحظى بمتابعة واهتمام ملايين المشاهدين في العالم العربي، حيث حصد المركز الأول بعد 13 أسبوعاً من المنافسة الشديدة، على حساب الفنان السعودي إسماعيل والمغربية جميلة اللذين نالا المركزين الثاني والثالث.

كان فؤاد حظي بإشادات رفيعة من قبل أعضاء لجنة التحكيم طوال مراحل المسابقة، الذين أجمعوا على مستواه الفني العالي وتقانة صوته وحسه الملفت، إضافة إلى إطلالته المميزة، ما يؤهله إلى أن يخوض عالم النجوم الكبار سريعاً وبشكل متمكن.

التتمة في الصفحة 4

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 13 محرم 1432هـ الموافق 20 ديسمبر 2010 العدد (258) Mon. 13/1/1432 - 20 December 2010 70 ريالاً 16 صفحة

راقب ممثلك في مجلس النواب وتواصل معه
مرصد البرلمان اليمني www.ypwatch.org
● تقارير يومية ودورية ● استطلاعات راي ● موسوعة تشريعية..

اعتقال مهندس أردني يعتقد أنه وراء الهجوم على 4 أميركيين في حدة

أفاد مسؤول أميركي بأن الأميركيين الأربعة الذين استهدفهم هجوم في صنعاء مساء الأربعاء الماضي، يعملون لحساب وكالة المخابرات المركزية الأميركية CIA.

وحسب وكالة أسوشيتد برس، فإن المسؤول الذي اشترط عدم ذكر اسمه، قال إنه لا توجد إشارة على أن الجناة كانوا يعرفون الأميركيين المستهدفين على وجه التحديد.

ووقع الهجوم مساء الأربعاء بالقرب من أحد المطاعم في منطقة حدة، عندما وضع مجهولون قنبلة في مؤخرة سيارة الموظفين الأربعة في السفارة الأميركية بينما كانوا داخل المطعم.

وألقت قوات الأمن القبض على مشتبه به شوهد وهو يرصد محيط المطعم قبل العملية.

وقالت السفارة الأميركية في بلاغ نشرته في موقعها الالكتروني، إن "مقيمين أجانب تم استهدافهم في هجوم بالعاصمة صنعاء مساء الأربعاء". وحثت السفارة رعاياها على توخي الحذر.

وعلمت "النداء" أن المشتبه به في تنفيذ الهجوم يحمل الجنسية الأردنية، وهو مهندس في الـ40 من العمر، يعمل في المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار.

وأفاد مصدر خاص بأن أجهزة الأمن اعتقلت لاحقاً 5 يمنيين يعتقد أن لهم صلة بالهجوم.

مساع برلمانية للتحكيم في قضية الاعتداء على العتواني

مسلحون يخطفون ضابطاً أمنياً ويشترطون لإطلاقه الإفراج عن معتقلين

هدوء حذر في الحبيلين عقب الاشتباكات

شهدت الحبيلين، أمس الأحد، هدوءا مشوبا بالحذر بعد اشتباكات متقطعة نشبت، الخميس الماضي، بين الجيش وعناصر مسلحة تتهمها السلطة بإطلاق النار على أفراد من القوات المسلحة، مما أدى لمقتل 4 عسكريين بينهم ضابط وإصابة 4 آخرين، كما قتل من المسلحين عباس طنبح الذي يعده الأمن أحد المطلوبين على خلفية أعمال قتل وتقطع.

التتمة في الصفحة 14

بسبب مخالفات في المناقصات واختلاسات مالية وتلاعب بالدرجات الوظيفة

محلي أبين يعلق نشاطه للاسبوع الثاني

للأسبوع الثاني والمجلس المحلي في محافظة أبين معلق نشاطه احتجاجا على عدم تنفيذ قراراته.

وقالت مصادر محلية إن السلطة ومنذ بدء محلي أبين تعليق نشاطه الأسبوع قبل الماضي، لم تستجب لمطلبهم، وإنها بدأت محاولة لترهيب بعض الأعضاء للتراجع عما يقومون به.

التتمة في الصفحة 14

لجنة دولية سرية لتقصي الحقائق تنهي مهامها في صنعاء

■ "النداء" – خاص:

غادرت بعثة سرية خاصة باتحاد البرلمان الدولي منتصف ديسمبر الحالي العاصمة صنعاء عائدة إلى جنيف بعد أن قامت بتحقيق ميداني استغرق 3 أيام حول قضايا اعتداءات وانتهاكات تعرض لها النائب المستقل أحمد سيف حاشد والنواب الاشتراكيون ناصر محمد الخبجي وصلاح قائد الشنفرة وعيدروس نصر ناصر وسلطان السامعي.

ومن المقرر أن يصدر البرلمان الدولي قراراً حول قضايا النواب المذكورين في الأيام القادمة بناء على تقرير البعثة والقرارات السابقة التي اتخذها خلال دوراته السابقة.

ضمت البعثة مسؤولين رفيعي المستوى في اتحاد البرلمان الدولي، بينهم نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان –عضو مجلس الشيوخ البلجيكي السيناتور فيليب ماهو، وأمينة سر اللجنة السيدة إنجيبورج سكوارز، بالإضافة إلى خبير في القانون الدولي.

وشمل برنامج البعثة جلسات استجواب سرية مع مسؤولين يمنيين حول قضايا النواب الخمسة، ومن بينهم رئيس مجلس النواب اليمني العميد يحيى الراعي، ونائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن رشاد العليمي، ووزير العدل غازي الأغبري، والنائب العام عبدالله العلفي، ووزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد الكحلاني.

بالإضافة إلى جلسة استماع خاصة عقدتها البعثة مع الطرف الآخر الذي ضم النواب الذين يحقق بقضاياهم وممثليهم وممثلين عن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحقوق والحريات.

وقال مصدر في مجلس النواب، فضل عدم ذكر اسمه، إن السلطات اليمنية المختصة اشترطت على البرلمان الدولي أن تكون البعثة سرية، مقابل السماح لها بدخول اليمن.

وتكتمت السلطات عن غرض زيارة البعثة. وبالرغم من أنها أشارت إلى زيارة البعثة ولقائها بالمسؤولين سالفي الذكر، عبر خبرين نشرتهما

التتمة في الصفحة 4

YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
النظافة والسياحة صنوان متكاملان يعاضدان بعضهما البعض
www.yementourism.com

برنامجان حتى الآن حول القضية الجنوبية

اتفاق حول فك الارتباط وحصر الصراع مع سلطة 7 يوليو.. واختلاف بشأن بعض ملامح الدولة القادمة

العطاس يتحفظ على تسمية الدولة وعلمها ونشيدها الوطني وعملتها.. والحراك يقترح نشيد جمهورية اليمن (الجنوبية) الشعبية

مؤخرا، تناقلت الأنباء أن ثمة انقساما حادا داخل مكونات الحراك الجنوبي، أفرز حالة من عدم الاتفاق بين رموز الداخل من الذين كانوا في خندق واحد، ومرده للبرنامجين اللذين قدما مؤخرا، أولهما البرنامج المقدم من قبل المهندس حيدر أبو بكر العطاس، والآخر المقدم من قبل قوى الحراك الجنوبي في الداخل، والذي أشيع أن لـ"علي سالم البيض" يدا فيه.

وكلا البرنامجين لا يزالان في صيغة مشاريع مقترحة لم يتم بعد مناقشتها والاتفاق أو الإجماع بشأنها من قبل فصائل ومكونات الحراك الجنوبي المتعددة في المحافظات الجنوبية. وفيما حملت بعض الأنباء أن ثمة بوادر اتفاق لتوحيد جهود الداخل الجنوبي يقودها القيادي حسن باعوم، لم تلبث بوادر الشقاق أن دبت من جديد، خصوصا بعيد اعتقال باعوم الأخير من محافظة الضالع، 2010/11/9، وقيل (من مصادر مجهولة المصدر) إن من بوادر الاختلاف تلك التقدم ببرنامجين أحدهما جاء من الخارج، ولا يمثل معارضة الخارج بشكل عام، والآخر من الداخل، وبالمثل لا يمثل حراك الداخل بشكل كامل.

وسنجد هنا تلخيصا لأهم ما حملته أشرعة البرنامجين المشار إليهما..

نشوان العثماني
nashwanalothmani@hotmail.com

أولا: البرنامج المقدم من قبل المهندس حيدر العطاس

يقول المهندس حيدر أبو بكر العطاس في مدخل مشروعه المسمى بـ"البرنامج السياسي للحراك الجنوبي الشعبي السلمي": "إن الحزب الاشتراكي اليمني وقد نجح في إقامة دولة مستقلة مهابة وذات سيادة ليس فيها مكان للفساد والطائفية، يسودها النظام والقانون ويعم ربوعها الأمن والاستقرار، يتحتم عليه الاعتراف الجريء والشجاع بالأخطاء والانتهاكات التي اقترفها بحق أبناء الشعب في الجنوب وبعض قواه الوطنية والسياسية والاجتماعية، وعلى حد سواء في حق عدد كبير من المناضلين المنتمين لصفوف الثورة".

ويضيف العطاس، وهو رئيس أول حكومة في دولة الوحدة، وكان من سابق رئيسا شرفيا لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى) 1986 – 1990، أن "التاريخ يسجّل على الحزب الاشتراكي اليمني ارتكاب أخطاء تاريخية جسيمة أخرى كذلك"، ومن "أهمّها ذلك الخطأ الذي اقترفه الحزب بحق شعب الجنوب ودولته المستقلة وسيادته في دخوله في العام 1990 كشريك مع المؤتمر الشعبي العام في الجمهورية العربية اليمنية، في وحدة اندماجية ارتجالية مزاجية وغير مدروسة بين دولتين مستقلتين، دون استفتاء وتفويض شعبيين، ودون الأخذ بعين الاعتبار للمصالح العليا لشعب الجنوب".

ويرى العطاس أن "لهذا الخطأ آثارا سلبية ألحقت بالغ الأثر بحاضر شعب الجنوب وتهدد حاضر ومستقبل أجياله، ولذا فقد نهض شعب الجنوب بنفسه في حراكه الشعبي السلمي المبارك لتصحيح الخطأ الذي لا يتحمل مسؤوليته ولا يلغى حقه القانوني في استرداد سيادته ودولته المستقلة".

وطالب العطاس الحزب الاشتراكي باعتذار رسمي تاريخي صريح وواضح للشعب في الجنوب، وذلك "لا ينتقص من تاريخ ومكانة الحزب الاشتراكي ودوره الوطني، بل هو المدخل الطبيعي والضروري لإنجاز التقييم العادل والمنصف لتجربة حكم الحزب في الجنوب منذ الاستقلال حتى الدخول في الوحدة مع الجمهورية العربيّة اليمنية في العام 1990".

ولم يغفل العطاس بقية القوى السياسية الجنوبية الأخرى التي قال إن عليها أن "تتحلى بنفس روح المبادرة وتدلي بدلوها في الاعتراف بنصيبها من الأخطاء والانتهاكات بحق شعب الجنوب، وذلك من خلال أدوارها وممارساتها المختلفة في الخندق المقابل من الصراع مع الجبهة القومية والحزب الاشتراكي اليمني"، وكل ذلك من أجل "تعزيز الثقة المتبادلة ولطي صفحات الماضي، وتدشين صفحة جديدة من التصالح والتسامح، نحو بناء غد أفضل ومستقبل مشرق".

النضال من أجل فك الارتباط

"أهداف الحراك الجنوبي الشعبي السلمي" في برنامج العطاس، تختزل بهدفين:

أولا: النضال السلمي الدؤوب من أجل تحقيق فك الارتباط مع الجمهورية العربية اليمنية، على طريق (...) و(...)، واستعادة دولته المدنيّة المستقلّة.

ومن ذلكن فإن على الحراك الجنوبي السلمي، طبقا للبرنامج المقدم في أغسطس/ آب 2010، أن يناضل من أجل إجبار نظام صنعاء على "الاعتراف الواضح والصريح بأن الوحدة السلمية والطوعية التي أعلنت في 22 مايو 1990 بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، انتهت بإعلان الحرب يوم 27 أبريل 1994 من ميدان السبعين في صنعاء، واستخدام القوة لحسم الخلافات السياسية التي رافقت الوحدة خلافا لمداولات وقراري مجلس الأمن الدولي رقمي 924 و931 لعام 1994، والتي لا تزال سارية المفعول، وعلى "الاعتراف بالحراك الجنوبي الشعبي السلمي حاملا ومعبّرا سياسيا عن القضية الجنوبية العادلة"، إضافة إلى "القبول غير المشروط بالحوار المباشر، وتحت رعاية وضمانة إقليمية وعربية ودولية، مع الجنوب وممثليه، على أن تشكّل قيادة الحراك وفد الجنوب للحوار، ممثلا للجنوب بكل شرائحه السياسية والاجتماعية، ومن محافظاته الست: عدن، لحج، أبين، شبوة، حضرموت، والمهرة".

ثانيا: إقامة علاقات شراكة مستقبلية تفضيلية ومتطورة مع الجمهورية العربية اليمنية بعد استعادة الجنوب لدولته المستقلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

تعريف الحراك الجنوبي

يعرف برنامج العطاس الحراك الجنوبي بأنه "حركة جماهيرية سلمية، وأداة ووسيلة نضالية لأبناء الجنوب، معبّرة عن إرادة شعب الجنوب في التحرر من وحدة الضم والإلحاق والدم والموت، واستعادة هويته وسيادته ودولته المدنية المستقلة"، كما أن الحراك الجنوبي "ممثلا بهيئاته القيادية، هو الحامل الشرعي للقضية الجنوبية والمعبّر السياسي عنها محليا وإقليميا ودوليا".

وفي "أسس ومبادئ العمل السلمي للحراك الجنوبي الشعبي السلمي"، التي تضمنها البرنامج السياسي، طالب العطاس بـ"تجميد نشاط فروع الأحزاب السياسية العاملة في الجنوب في ما يخص التعامل مع القضية الجنوبية، والالتزام ببرنامج الحراك الجنوبي الشعبي السلمي، وانخراط أعضائها في الهيئات القيادية وأنشطة الحراك المختلفة".

وإضافة لذلك، تضمن:

– تجسيد مبدأ التصالح والتسامح الجنوبي في الممارسة، مع الحرص والحذر من محاولات سلطة 7 يوليو الاندساس وإثارة الفتن والخلافات الجنوبية –الجنوبية، ودعم توجهات التصالح والتسامح من خلال برامج عملية قائمة على أسس علمية، تضمن رد الاعتبار لضحايا العنف السياسي، والاستفادة من خبرات الشعوب الأخرى في هذا المجال.

– حصر الصراع مع سلطة 7 يوليو في ما يخص القضية الجنوبية، ولا خصومة مع شعب الجمهورية العربية اليمنية وأحزاب المعارضة لنظام صنعاء، وبذل الجهود للمحافظة على وشائج الإخاء والتعاون.

– ألا تعلو أي مصلحة حزبية أو فئوية أو فردية فوق مصلحة شعب الجنوب وقضيته العادلة.

– الإقرار بتنوع أساليب وطرق ووسائل النضال السلمي.

– وضع أسس ومبادئ مدروسة لتشكيل الهيئات التمثيلية والقيادية لتشمل كل الطيف الجنوبي السياسي والاجتماعي بدون استثناء، في الداخل وفي المهاجر.

– وضع وتنفيذ خطط مدروسة ومنسقة للقيام بالفعاليات السلمية من مظاهرات واعتصامات وإضرابات ومقاطعات وكتابة المقالات والدراسات والمذكرات والنشاطات الإعلامية لإبراز القضية الجنوبية والنضال من أجل انتصارها سلمياً.

– تشكيل مركز إعلامي جنوبي مهني في الداخل والخارج، يشمل مركزا للدراسات والبحوث والتوثيق، ومواقع الكترونية متخصصة، وصحفا ووسائل مرئية ومسموعة متنوعة، موجهة لكل من الداخل والخارج، وباللغتين العربية والانجليزية، على أن يتم اختيار عناصر كفؤة للعمل في الجهاز الإعلامي الجنوبي، وأن تؤخذ بعين الاعتبار الظروف القهرية الراهنة خصوصا في الداخل.

– العمل المكثف والمنظم لكسب التعاطف والتأييد المحلي والإقليمي والعربي والدولي من خلال التنسيق بين الداخل والخارج، وإنشاء هيئات ومكاتب متخصصة مهنية وكفؤة، للتعبير عن عدالة القضية الجنوبية.

– الاستعانة بأخصائيين ومهنيين في كافة المجالات السياسية والدستورية والدبلوماسية وغيرها من المجالات للقيام بالإعداد لمهمة وضع السياسات والاستراتيجيات والإجراءات القانونية المتعلقة بمستقبل الجنوب، بما في ذلك إعداد مسودات بعض القوانين والإجراءات الدستورية التأسيسية التي ستعرض على الاجتماع الأول للجمعية الوطنية، وإعداد مسودات القوانين والقرارات التنفيذية الهادفة إلى عدم حدوث أية خروقات أو حالات من الفوضى تمس بالممتلكات العامّة والخاصّة بصورة غير قانونية.

– أن تظل عدن رمزا ونموذجا حضاريا يجسّد وحدة الجنوبيين كافة.

إعادة بناء الدولة

وبالنسبة لـ"الإجراءات التأسيسية لإعادة بناء الدولة"، يرى البرنامج أن تنظم "فترة انتقالية" يتم فيها "تشكيل جمعية وطنية مؤقتة ولفترة انتقالية مدتها سنتان، وبإشراف الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة".

وبحسب البرنامج، فـ"الجمعية الوطنية المؤقتة تتكون من 301 عضو، تمثل الخارطة السياسية والاجتماعية للجنوب بالتساوي بين المحافظات الست والخارج"، ويناط بها أن تقوم بـ:

– انتخاب هيئة رئاسة للجمعية الوطنية من رئيس و6 أعضاء يمثلون المحافظات الست، في أول اجتماع لها.

– انتخاب مجلس رئاسة من رئيس و6 أعضاء يمثلون المحافظات الست.

– تشكيل مجلس الرئاسة والحكومة.

– مهمة إعداد دستور جديد للجمهورية، على أن يجرى العمل مؤقتاً بإعلان دستوري يعد سلفا ويقر في أول اجتماع للجمعية الوطنية، حتى يتم استكمال إعداد الدستور الجديد والاستفتاء عليه من قبل الشعب، خلال فترة أقصاها عام واحد.

– المصادقة على استعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الشقيقة والصديقة ومنح الثقة لتعيين السفراء.

– المصادقة على خطة إعادة تشكيل القوات المسلحة والأمن، على أن تراعى في ذلك أسس الكفاءة المهنية والتمثيل العادل لكافة فئات الشعب، بما لا يسمح إطلاقا بهيمنة أية منطقة أو قبيلة أو عائلة أو مجموعة ذات انتماء سياسي بعينه على أجهزة القوات المسلحة والأمن.

– إعادة تشكل جهاز للرقابة والمحاسبة.

– الإشراف والرقابة على أداء الحكومة والأجهزة التنفيذية، وإخضاعها للمحاسبة الدستورية والقانونية.

– اتخاذ الإجراءات الهادفة برعاية أسر الشهداء، واعتبار جميع ضحايا الصراعات السابقة شهداء منذ انطلاق الثورة، وتتكفل الدولة بتوفير كل أسباب الحياة الحرة والكريمة لعائلاتهم وصرف كافة التعويضات المستحقة لهم.

– اتخاذ الإجراءات القانونية لإعادة الممتلكات المصادرة والمؤممة بعد الاستقلال وإعادتها لأصحابها، والقيام بالتعويضات المنصفة لكل المتضررين من تلك الإجراءات، ورد الاعتبار للشخصيات الوطنية من علماء وسياسيين وسلاطين ومشائخ ورجال أعمال وغيرهم.

– اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة وإزالة آثار حرب 94 وما تلاها حتى استعادة دولة الجنوب التي لحقت بالأفراد والمؤسسات المدنيّة والأمنية والعسكرية لدولة الجنوب وإعادة المنهوبات العامّة والخاصّة وتعويض المتضررين، مع ضمان واحترام المصالح المشروعة التي تكوّنت للإخوة من مواطني الجمهورية العربية اليمنية في الجنوب بعد الوحدة، وإلغاء كل المصالح غير المشروعة التي تكوّنت بقوّة النفوذ والاستخدام غير المشروع للسلطة، والتعويض عن الفترة التي استخدمت فيها هذه المصالح وتحديدا في مجالات النفط والغاز والمعادن والأسماك والأراضي وغيرها.

أسس تنظيم الفترة الانتقالية

أما بالنسبة لـ"أسس بناء الدولة"، والتي تأتي تالية لـ"تنظيم الفترة الانتقالية" في البرنامج السياسي المقدم من العطاس، فيقترح البرنامج أن تتم إعادة بناء الدولة وإعداد دستورها وفقا لمجموعة من الأسس:

– تسمية الدولة: يحدد الدستور الجديد اسم الدولة وعلمها ونشيدها الوطني.

– الدولة جزء من الأمتين العربية والإسلامية.

– الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية مصدر التشريعات.

– الشعب مصدر السلطة ومالكها.

– النظام جمهوري، فيدرالي، برلماني.

– عاصمة الدولة مدينة عدن.

– تحدّد الحدود الدوليّة للجمهورية وفقا لما هو مرسوم ومحدّد عند إعلان الوحدة في 22 مايو 1990، وتلتزم حكومة الجمهورية بالمواثيق والاتفاقات المبرمة في الفترة التالية للثاني والعشرين من مايو 1990 بشأن الحدود الدولية.

– تقسم الجمهورية إلى 6 مقاطعات فيدرالية: عدن، لحج، أبين، شبوة، حضرموت والمهرة. وتتكوّن في كل المقاطعات مجالس تشريعية وحكومات محلية، وينظم الدستور والقوانين العلاقة بين الحكومة الفيدرالية في العاصمة عدن والمقاطعات الست.

– استقلالية القضاء والعدل، والمساواة في الحقوق والواجبات أساس الحكم.

– الالتزام بمواثيق حقوق الإنسان، والحريات العامة والخاصة مكفولة بموجب الدستور والقانون.

– الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية.

– الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة. وينظم الدستور والقانون بوضوح الضوابط والضمانات الدستورية والقانونية الجليّة بعدم هيمنة فرد أو عائلة أو منطقة أو قبيلة أو حزب سياسي على مقدرات السلطة. ويحدد الدستور والقانون الأسس الصارمة للتداول السلمي للسلطة، وتحديد الفترات القصوى لاستمرارية وبقاء الأفراد في الهيئات القيادية للدولة.

– يعمل بالريال اليمنى مؤقتا والعملة الوطنية هي دينار الجنوب العربي حتى نهاية المرحلة الانتقالية، وإلى أن يقر الدستور الدائم الذي سيحدد العملة الوطنية الجديدة.

– نبذ العنف والإرهاب والتطرف بكل أشكاله وصوره.

– الالتزام بمواثيق الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

– تبادل التعاون والاحترام مع دول العالم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.

– احترام دول الجوار وإقامة أفضل علاقات الشراكة السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية معها.

– الحرية الاقتصادية والتجارية واعتماد اقتصاد السوق.

– اعتماد القطاع الخاص كركيزة للاقتصاد الوطني في كل مناحي الحياة، وتشجيعه ودعمه في القطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة.

– الدفاع عن الوطن حق وواجب على كل مواطن، والقوات المسلحة والأمن مؤسسات وطنية تناط بها مسؤولية الدفاع عن الوطن وأمنه واستقراره. ويحرّم على منتسبيها الانخراط في العمل الحزبي، وسيتم وضع الضوابط الدستورية والقانونية الكفيلة بعدم تمكين أية منطقة، قبيلة، فئة أو حزب سياسي أو عائلة من السيطرة على تلك الأجهزة وممارسة أي نفوذ سياسي أو حزبي عليها.

فكر جديد لدولة جديدة.. مدنية وديمقراطية

ويلخص المهندس حيدر العطاس مشروع برنامجه السياسي للحراك الجنوبي بأنه "يرتكز على فكر جديد متحرر من الولاءات الضيقة السياسية والقبلية والمناطقية وغيرها"، لافتا إلى أنه "يقوم على إذكاء وتمتين روح التسامح

والمصالحة الوطنية".

وقال في خاتمة البرنامج إنه يرمي إلى تنظيم العمل الوطني للجنوب في إطار مشروع تحديثي وطني شامل لبناء الدولة المستقلة الجديدة، المدنية والديمقراطية، دولة النظام والقانون، والنقيضة تماما لكل النظم السياسية القديمة والحالية.

وأشار إلى أن الدولة المنشودة هي الدولة المستقلة التي يستعيد فيها شعب الجنوب هويته وكرامته وحقوقه، منوهاً إلى أن وثيقة مشروعه "ستجيب على الأسئلة المتعلقة بالكيفية والطرائق الكفيلة بترسيخ الإجماع الوطني الجنوبي، على طريق استعادة الهوية الجنوبية، وبالتالي تحديد وتنفيذ المهمات ومواجهة التحديّات التاريخية الآنية والقصيرة والطويلة المدى التي تواجه الشعب الجنوبي".

ثانيا: البرنامج المقدم من قبل قوى الحراك الجنوبي في الداخل

إلى ذلك، كان البرنامج الآخر (مشروع البرنامج السياسي لمجلس الحراك السلمي لتحرير الجنوب) يتحدث في ذات السياق عن ملامح الدولة القادمة، أو الدولة المستعادة، والحراك الجنوبي في طياته "هو حركة جماهيرية سلمية، وأداة ووسيلة نضالية لأبناء الجنوب، معبّرة عن إرادة شعب الجنوب في التحرر من (...)، واستعادة هويته وسيادته ودولته المدنية المستقلة، وهو الحامل الشرعي للقضية الجنوبية والمعبّر السياسي عنها محليا وإقليميا ودوليا".

(أشار البرنامج إلى أن وثيقته المعدة، جاءت استنادا إلى إعلان 9 مايو 2009 المتضمن توحيد مكونات الحراك السلمي الجنوبي وتشكيل مجلس الحراك السلمي لـ(...) الجنوب، وبموجب ما قدمته لجنة إعداد الوثائق برئاسة الدكتور ناصر الخبجي، في 2010/12/6، من مشروع البرنامج السياسي، على أن يتم إنزال مشروع البرنامج السياسي إلى مجالس المحافظات والمديريات والأطر التحتية وإثراؤه بالملاحظات ورفعها إلى المؤتمر العام الوطني الذي لم يحدد تاريخه بعد).

البرنامج الذي وقع عليه قادة مجلس الحراك السلمي في الداخل، وهم: "عيدروس أحمد حقيس -أبين، د. ناصر محمد الخبجي -لحج، سعيد محمد سعدان -المهرة، أحمد محمد بامعلم -حضرموت، شلال علي شائع -الضالع، أحمد ناصر باعوضة -شبوة، والدكتور فاروق حمزة -عدن"، وأُرِّخ في الـ10 من ديسمبر 2010، اعتبر أن "قضية الجنوب قضية حق طبيعي ومكتسب، وقضية شعب وأرض وهوية وتاريخ سياسي وتراث كفاحي وثقافي، دولة تاريخية، تم إخضاعها بالغدر والعدوان لـ(...)، وتقوم على أساس (...) و(...)، واستعادة الدولة، وهي تمثل عزة وكرامة ومستقبل أبناء الجنوب، وهي قضية لا تقبل المساومة ولا تموت بالتقادم، وتمتلك كل مقومات الشرعية الوطنية والدولية".

ومن أهدافه ومهامه المحددة "تأصيل أسس قضية الجنوب بكافة أبعادها التاريخية والجغرافية والسياسية والثقافية، وتعزيز الوعي الجنوبي لها مما يجعلها قضية حية لكل الأجيال وفي واجهة الأحداث في المنطقة والعالم، واتباع كل الأساليب والوسائط الحضارية الفاعلة والممكنة لإبراز قضية الجنوب أمام الرأي العام العربي والإقليمي والدولي".

وحث مشروع البرنامج على "ثبات واستمرار الطابع السلمي للنضال التحرري، وتصعيده من خلال الاعتصامات والمهرجانات والمسيرات والمظاهرات والإضراب الجزئي والعام، ثم العصيان المدني، مع إبقاء كافة الخيارات المتاحة مفتوحة، حسبما تتطلب الحاجة لكل ظرف"، كما حث على "تمتين الاندماج الاجتماعي والسياسي لكل الشرائح الاجتماعية والفعاليات السياسية، وترسيخ ثقافة التصالح والتسامح والتضامن وإيجاد وحدة وطنية بين أبناء (ج ي د ش) والحفاظ على الروابط وتفعيل آليات التواصل مع منظمات المجتمع المدني من الجمعيات والهيئات المهنية والتخصصية وكذا الشخصيات والعلماء والمثقفين في الجنوب، والاهتمام الفعلي والتواصل المستمر مع أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين والمنفيين ومناضلي الحراك السلمي الجنوبي".

وفي نقطة لم يتطرق لها مشروع برنامج العطاس، أشار البرنامج الآخر إلى اعتبار "كل أبناء الجنوب ما قبل عام 1990 بغض النظر عن جذورهم التاريخية هم مواطنو جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ومتساوون في الحقوق والواجبات ومعنيون بالمشاركة في النضال من أجل (...) و(...) واستعادة الدولة".

وإضافة إلى "رفض العنف والإرهاب والعنصرية والعصبية والتطرف بكافة أشكاله، ونبذ الإقصاء والتهميش والإلغاء والتخوين، وتعزيز ثقافة التعددية وقبول الآخر واحترام حرية وحقوق الإنسان"، و"إيجاد قاعدة بيانات" لرصد وفضح وكشف ممارسات نظام (...) تجاه الجنوب وشعبه في النهب والقتل والقمع والتشريد والزج في السجون، أكد مشروع البرنامج على "الحفاظ على العلاقة الجيدة وروابط الاتصال مع أبناء (ج ع ي) والحرص عليها ونشر بذور المحبة بين البلدين الجارين ونبذ ثقافة الكراهية والعداء بينهما".

وفي نقطة أخرى، لم يتطرق لها البرنامج السابق، رفض البرنامج المقدم من قوى الحراك الجنوبي في الداخل "القبول بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية تحت مسمى الجمهورية اليمنية ومحاربتها بكافة الوسائل السلمية الممكنة"؛ "كونها إحدى أهم الأدوات التي يستخدمها حكام صنعاء لإضفاء الشرعية على وجودهم واستمرار تسلطهم و(...)هم لأرض الجنوب من جهة، ولضرب الحراك السلمي مستندين على تلك الشرعية المزعومة من جهة أخرى".

وتضمنت الأهداف الأخرى:

– تشكيل مركز إعلامي جنوبي مهني في الداخل والخارج، يشمل مركزا للدراسات والبحوث والتوثيق، ومواقع الكترونية متخصصة، وصحفاً ووسائل مرئية ومسموعة متنوعة، موجهة لكل من الداخل والخارج، وباللغتين العربية والإنجليزية.

– العمل المكثف والمنظم لكسب التعاطف والتأييد المحلي والإقليمي والعربي والدولي من خلال التنسيق بين الداخل والخارج، وإنشاء هيئات ومكاتب متخصصة مهنية وكفؤة؛ للتعبير عن عدالة القضية الجنوبية.

– الاستعانة بأخصائيين ومهنيين في كافة المجالات السياسية والدستورية والدبلوماسية وغيرها من المجالات للقيام بالإعداد لمهمة وضع السياسات والاستراتيجيات والإجراءات القانونية المتعلقة بمستقبل الجنوب.

ملامح وأسس الدولة القادمة

وفي "ملامح وأسس النظام السياسي لدولة الجنوب القادمة"، فـ"اسم الدولة خلال الفترة الانتقالية هو: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وعاصمتها عدن"، وهي "دولة عربية واللغة العربية لغتها الرسمية ودينها الإسلام الحنيف وهو المصدر الرئيس للتشريع".

و"شكل النظام السياسي لدولة الجنوب العصرية القادمة"، طبقا للبرنامج سيكون نظاما "جمهوريا – برلمانيا – فيدراليا"، من خلاله سـ"يمكن لكل محافظة من محافظات الجنوب من إدارة شؤونها وحل مشكلاتها بما يتناسب وخصوصيتها ومتطلبات التنمية فيها"، على أن كل ذلك يبقى "خاضعاً لاستفتاء الشعب الجنوبي".

وتسيّر الدولة "خلال الفترة الانتقالية كالتالي: مجلس رئاسة وحكومة وحدة وطنية مؤقتة وجمعية وطنية تشريعية"، ومن شأن ذلك أن "تعد هذه الأشكال الشعب الجنوبي لمرحلة تسليم سلطات الدولة المنتخبة للقوى الجديدة التي ستبني الدولة الحضارية الحديثة"، التي سيكون "علمها وشعارها هما علم وشعار دولة الجنوب السابقة (ج ي د ش) حتى يقرر الدستور دون ذلك"، و"عملتها الوطنية الدينار"، و"الشعب مصدر السلطة ومالكها"، و"نشيدها الوطني يكون نشيد جمهورية اليمن (الجنوبية) الشعبية حتى يقرر الدستور غير ذلك"، وهو غير النشيد الحالي الذي كان هو ذاته نشيد جمهورية اليمن (الديمقراطية) الشعبية.

● العطاس

كان برنامج العطاس قد أوضح أن "اسم الدولة وعلمها ونشيدها الوطني، يحدده الدستور الجديد".

ومن ملامح الدولة القادمة، طبقا للبرنامج المعد من قبل المجلس الأعلى للحراك السلمي في الداخل: "الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والقضائية والتنفيذية"، و"استقلالية القضاء والعدل، والمساواة في الحقوق والواجبات أساس الحكم"، و"الالتزام بمواثيق حقوق الإنسان، والحريات العامة والخاصة مكفولة بموجب الدستور والقانون".

ومنها أيضا:

– الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة. وينظم الدستور والقانون بوضوح الضوابط والضمانات الدستورية والقانونية الجليّة بعدم هيمنة فرد أو عائلة أو منطقة أو قبيلة أو حزب سياسي على مقدرات السلطة. ويحدد الدستور والقانون الأسس الصارمة للتداول السلمي السلطة، وتحديد الفترات القصوى لاستمرارية وبقاء الأفراد في الهيئات القيادية للدولة.

– الالتزام بمواثيق الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

– تبادل التعاون والاحترام مع دول العالم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.

وفي المجال الاقتصادي، نص البرنامج على "اعتماد القطاع الخاص كركيزة للاقتصاد الوطني في كل مناحي الحياة، وتشجيعه ودعمه في القطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة"، و"اعتماد اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية والتجارية"، و"احترام دول الجوار وإقامة أفضل علاقات الشراكة السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية معها".

وغير ذلك، ورد في البرنامج في الباب المتعلق بـ"ملامح وأسس النظام السياسي":

– الدفاع عن الوطن حق وواجب على كل مواطن، والقوات المسلحة والأمن مؤسسات وطنية تناط بها مسؤولية الدفاع عن الوطن وأمنه واستقراره، ويحرّم على منتسبيها الانخراط في العمل الحزبي. وسيتم وضع الضوابط الدستورية والقانونية الكفيلة بعدم تمكين أية منطقة، قبيلة، فئة أو حزب سياسي أو عائلة من السيطرة على تلك الأجهزة وممارسة أي نفوذ سياسي أو حزبي عليها.

– إعادة الاعتبار لتاريخ الجنوب والهوية الجنوبية والمكونات السياسية والاجتماعية للجنوب ما قبل وما بعد الاستقلال، وذلك على اعتبار أن استقلال الجنوب من الاستعمار البريطاني لم يكن ثمرة نضال فصيل بذاته دون سواه، بل هو ثمرة لنضال شعب الجنوب بمختلف فئاته ومكوناته السياسية والاجتماعية والثقافية، خلال مائة وتسعة وعشرين عاما (1839 – 1967).

– يحرم استخدام القوة في العلاقات السياسية بين الأحزاب والتنظيمات السياسية وكل أطراف العملية السياسية (الحاكم والمعارض)، ويتم حل الخلافات بالحوار السياسي أو اللجوء إلى القضاء.

– نشر قيم ديننا الإسلامي الحنيف القائمة على الوسطية والاعتدال بما يكفل الحفاظ على سلامة بناء المجتمع وعادات شعب الجنوب في التسامح والعيش المشترك ورفض كل أشكال المغالاة والتطرف والتعصب، وتقديم الرعاية لعلماء الدين وخطباء وأئمة المساجد.

البرنامج الذي تكون من 5 فصول، شمل فصله الأخير "أسس وقواعد تنظيم المرحلة الانتقالية ومهامها"، ومنها أولا: "أسس (...) واستعادة الدولة".

يقول البرنامج: "إن المشروع الوطني في إعادة بناء الدولة الجنوبية يحتاج إلى هيئة تشريعية تمثل محافظات الجنوب بالتساوي لتطبيقه على مستوى الجنوب بعد فك الارتباط وتحقيق (...)".

وهذا المشروع، وفقا للبرنامج "يبدأ بتشكيل جمعية وطنية تشريعية من قبل الرئيس وبالاشتراك مع قيادة المجلس الأعلى للحراك السلمي لـ(...) الجنوب ومن ذوي الكفاءات الحقوقية والسياسية العالية ومن طلائع النضال الوطني التحرري لإقرار مسودة الدستور الجديد والملاحق القانونية الخاصة بالمرحلة الانتقالية، وتسعى الجمعية الوطنية إلى تحقيق هذه الغاية من خلال إنجاز 5 أهداف:

– السير في صياغة الدستور وملحقاته القانونية من خلال شكل النظام السياسي والمنصوص علية في البرنامج السياسي للحراك السلمي الجنوبي.

– إقرار مشاريع القوانين الخاصة بالمرحلة الانتقالية (قانون التعددية الحزبية والسياسية، قانون الانتخابات العامة، قانون الصحافة والمطبوعات، واللوائح الداخلية المنظمة لعمل الحكومة الانتقالية المؤقتة).

– تعتبر نشاطات الجمعية الوطنية وتشريعاتها جزءاً لا يتجزأ من العملية التشريعية اللاحقة لدولة الجنوب حتى يتم تعديلها أو بقاؤها من قبل البرلمان المنتخب الجديد.

– تعمل الجمعية الوطنية كهيئة تشريعية عليا وتعتبر تشريعاتها ملزمة للحكومة المؤقتة العاملة خلال المرحلة الانتقالية.

– تقديم العون القانوني الكافي لنشاطات الحكومة المؤقتة وخصوصا في إطار الإفتاء أو الاستشارة القانونية، والعمل على إيجاد نهج مدني ديمقراطي قابل للتطبيق في الجنوب.

وحسب البرنامج، فـ"إن إيجاد مثل هذه الجمعية الوطنية التشريعية سوف تحول دون ظهور الأساليب أو الأفكار العنيفة (فردية أو مجاميع) التي قد ينفذ منها التطرف بشتى أشكاله، وقد تعرقل أهم مقومات بناء الدولة، أو تعطل الإجراءات القانونية لتأسيس دولة حضارية حديثة في الجنوب، مرجعيتها الشريعة الإسلامية السمحاء والقوانين الإنسانية، وهذه التشريعات لابد أن تفرض في كافة أراضي دولة الجنوب، وأن تتمسك بها الحكومة المؤقتة في المرحلة الانتقالية حتى تنتقل السلطات قانونيا إلى الحكومة الجديدة المنتخبة، عبر انتخابات نزيهة يشرف عليها المجتمع الدولي، وتشترك فيها الأحزاب السياسية المسجلة وفق القانون، والمواطنون على حد سواء".

وفي البدء يتم "تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة، يراعى في تشكيلها الكفاءة والنزاهة والإخلاص والتمثيل الوطني، ومدتها سنتان قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والاستفتاء على الدستور تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات وتحت رعاية هيئة الأمم المتحدة والهيئات الدولية المعنية بشؤون الانتخابات، وستكون أولى مهام هذه الحكومة المؤقتة تسيير شؤون محافظات الجنوب الست وإعداد قانون الانتخابات وتشكيل اللجنة الانتخابية العليا وإعداد قانون الصحافة وقانون الأحزاب ولجنة عليا مؤقتة للقضاء".

وفي الجانب العسكري، و"لإيجاد مؤسسة عسكرية وطنية"، يتم "تشكيل لجنة عسكرية وطنية عليا من قبل الحكومة المؤقتة من ذوي الكفاءات العالية تضع آلية عمل لإيجاد مؤسسة عسكرية تمثل محافظات الجنوب الست بصورة متساوية".

وكل هذه الإدارات، التي اقترحها البرنامج، "تعمل لمدة سنتين فقط، ولا يحق لها الدخول في الانتخابات أو الحكومة الجديدة، وخلال هذه الفترة يطرح الدستور المتفق عليه من قبل الجمعية الوطنية التشريعية، للاستفتاء العام وإعداد البلد للانتخابات العامة، وبعد استلام السلطة من قبل الفائز في الانتخابات يتحول أعضاء الحكومة المؤقتة التي تحملت مسؤولية قيادة البلد خلال الفترة الانتقالية، إلى المجلس الاستشاري الأعلى".

تنظيم الفترة الانتقالية

وفي ما يتعلق بـ"الفترة الانتقالية.. سلطاتها ومهامها"، والتي وردت في البند ثانيا من الفصل الأخير، فإن سلطة الدولة في الفترة الانتقالية تتكون من:

– مجلس الرئاسة: ويتكون من 7 أشخاص، الرئيس و6 أعضاء كل منهم يمثل محافظة من المحافظات الست.

– حكومة وحدة وطنية مؤقتة: يراعى في تشكيلها الكفاءة والنزاهة والإخلاص والتمثيل الوطني ما أمكن.

– الجمعية الوطنية التشريعية: وهي أعلى هيئة تشريعية للدولة خلال المرحلة الانتقالية وتتشكل من ذوي الكفاءات الحقوقية والسياسية العالية ومن طلائع النضال الوطني التحرري، وتتكون من 111 عضوا، تمثل الخارطة السياسية والاجتماعية للجنوب بالتساوي بين المحافظات الست، والخارج، ويمثلون النخبة من الأطياف المختلفة في المجتمع، ويكون ممثلو كل محافظة على أساس توافقي، وتراعى فيه مشاركة المرأة.

مهام مجلس الرئاسة

ومما سبق.. فعلى عاتق مجلس الرئاسة، المهام التالية:

– إصدار قرارات تشكيل الحكومة المؤقتة.

– إصدار قرارات بتشكيل اللجنة العليا للقضاء ولجنة دستورية من الشخصيات القانونية ذات الخبرة والكفاءة والمشهود لها بالنزاهة.

– إصدار قرار تشكيل الجمعية الوطنية.

– إصدار قرارات بالتعيينات القيادية (نواب وزراء، محافظين، سفراء) بالتنسيق مع مجلس الوزراء.

– المصادقة على الموازنة العامة للدولة بقانون.

– المصادقة على برنامج السياسة الخارجية وفي مقدمتها استعادة عضوية الدولة في المنظمات العربية والإقليمية والإسلامية والدولية.

– العمل على تنقية الأجواء السياسية وحرية الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وتهيئة الظروف بإجراء انتخابات حرة ونزيهة قبل انتهاء الفترة الانتقالية.

مهام حكومة الوحدة الوطنية

وفي ما يتعلق بحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، فمن أبرز مهامها، وفقا للبرنامج:

– إعداد الموازنة العامة للدولة وعرضها على الجمعية الوطنية لأخذ ملاحظاتها في الاعتبار قبل تقديم الموازنة إلى مجلس الرئاسة.

– إعداد مشاريع القوانين الخاصة بالمرحلة الانتقالية.

– العمل على إعادة إصدار عملة الجنوب.

– تقوم بمعالجة الأضرار الناجمة عن سنوات (...) ومتابعة التعويضات المعنوية والمادية إذا لم يكن تم حلها في وثيقة الـ(...).

– استكمال معالجة آثار قانوني التأميم والإصلاح الزراعي الصادرين بعد الاستقلال الأول وإيجاد الإجراءات الكفيلة بمعالجة آثار وتداعيات الإجراءات والقوانين بالفترات السياسية السابقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث وجدت وبما يعكس ويستوعب طبيعة النظام السياسي وتوجهاته.

– وضع برنامج تنشيط العلاقات الخارجية مع الدول والمنظمات العربية والإقليمية والدولية.

مهام الجمعية الوطنية

– تنتخب الجمعية الوطنية في أول اجتماع لها هيئة رئاسة للجمعية الوطنية من رئيس و6 أعضاء يمثلون المحافظات الست.

– تباشر الجمعية الوطنية مهمة إعداد دستور جديد للدولة على أن يجرى العمل مؤقتا بدستور "جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية"، حتى يتم استكمال إعداد الدستور الجديد والاستفتاء عليه من قبل الشعب، خلال فترة أقصاها عام واحد.

– المصادقة على استعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الشقيقة والصديقة ومنح الثقة لتعيين السفراء.

– المصادقة على خطة إعادة تشكيل القوات المسلحة والأمن، على أن تراعى في ذلك أسس الكفاءة المهنية والتمثيل العادل لكافة فئات الشعب، بما لا يسمح إطلاقا بهيمنة أية منطقة أو قبيلة أو عائلة أو مجموعة ذات انتماء سياسي بعينه على أجهزة القوات المسلحة والأمن.

– إعادة تشكل جهاز للرقابة والمحاسبة.

– الإشراف والرقابة على أداء الحكومة والأجهزة التنفيذية، وإخضاعها للمحاسبة الدستورية والقانونية.

– دراسة وإقرار القوانين الجديدة والتعديلات على القوانين السائدة المقدمة إليها من الحكومة ورفع الملاحظات عليها قبل إصدارها من مجلس الرئاسة.

– إقرار الموازنة العامة للدولة وإبداء الملاحظات عليها ورفعها للحكومة قبل إصدارها بقانون من مجلس الرئاسة.

– دراسة ومناقشة أية قضايا تحال إليها من مجلس الرئاسة أو الحكومة وتقديم ملاحظاتها لهما حولها.

– تقديم توصيات أو مقترحات إلى الحكومة تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتقوم بدورها بمناقشتها واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات.

وفي ما يخص الجانب القضائي، فإن من "مهام اللجنة العليا للقضاء":

– إعادة بناء المؤسسة القضائية للدولة على أسس ومعايير الكفاءة والخبرة والنزاهة.

– إيجاد قضاء عادل ونزيه.

– الحفاظ على استقلالية القضاء المالية والإدارية بما يكفل بقاء الدستور والقوانين فوق جميع مواطني الدولة ابتداء من رئيس الدولة إلى أبسط مواطن.

وكما جاء في ختام البرنامج، فإن وثيقة مشروعه المقدمة من قبل بعض قوى الحراك الجنوبي في الداخل "تمثل الخطوط العريضة للبرنامج السياسي للحراك السلمي لتحرير الجنوب، والتي تضمنت بإيجاز أهداف الحراك وملامح النظام السياسي لدولة الجنوب في الفترة الانتقالية التي سيتم فيها إرساء القواعد لمعالم دولة المستقبل".

محضر الاجتماع الانتخابي يوثق، واللائحة التنفيذية تكشف

رئاسة هيئة مكافحة الفساد غير شرعية

■ وضاح الجليل

ربما لم يكن القائمون على أمور الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد يعلمون أن صدور اللائحة التنفيذية للهيئة متأخرة عن موعدها القانوني 3 سنوات ونيف، سيحمل لهم فضيحتين قانونيتين جديدتين تضافان إلى قائمة الفضائح السابقة، وربما كانوا يعتقدون أن الأمر سيمر بسلام تام، وأن لا أحد سينتبه إلى أن الهيئة الحالية لم تعد قانونية، وربما كانوا يعيشون غفلة تامة لم ينتبهوا خلالها إلى المأزق الذي وقعوا فيه بعد أن كشفت اللائحة التنفيذية المنظمة لعمل الهيئة، والصادرة مؤخراً أن رئاسة الهيئة الحالية غير شرعية.

تضمن قانون إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد نصاً يقضي بإعادة انتخاب رئيس الهيئة أحمد الآنسي ونائبته بلقيس أبو أصبع في منتصف المدة القانونية للهيئة المقرة وفقاً لنصوص القانون نفسه بـ5 سنوات، بالأغلبية، وهذا ما حدث بالفعل في ديسمبر الماضي، برغم تحفظات كثيرة من قبل 4 أعضاء، وبرغم خلافات كثيرة حدثت يومها.

لكن اللائحة التي نشرتها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد مؤخرا توضح أن عملية الانتخاب لا بد أن تتم بأغلبية قوامها 9 أعضاء، في حين أن إعادة انتخاب الرئيس ونائبته كانت وفقاً للمحاضر الرسمية بأغلبية 8 أعضاء فقط.

يؤكد محضر اجتماع الهيئة في 12/28/ 2009 –حصلت "النداء" على نسخة منه– أن رئيس الهيئة ونائبته و9 أعضاء حضروا لإجراء عملية الانتخابات المقررة بالتزامن مع انتهاء الفترة القانونية لرئاسة الهيئة، وتغيب عضو واحد هو سعد الدين بن طالب، عن ذلك الاجتماع، لكن المحضر الموقع نفسه يشير إلى وجود 8 بطائق انتخابية، وتوقيعات 8 أعضاء عليه.

كان ذلك الاجتماع انتهى بما يشبه الانشقاق القائم في الهيئة منذ زمن، وظهر جلياً أن عدداً من أعضاء الهيئة يعانون من التهميش والإقصاء بسبب رغبتهم في التغيير، أو رفضهم لما يجري في الهيئة من إجراءات غير قانونية. وبدت الخلافات واضحة في الاجتماع، حيث لم يتم الاستجابة لمطالبة الأقلية المتمثلة في ضرورة تقديم تقارير شاملة إدارية ومالية وإجرائية عن سير أعمال ومهام الهيئة منذ إنشائها، وتمت إعادة انتخاب الآنسي وأبو أصبع في منصبيهما، في حين طالب كل من عز الدين الأصبحي وأحمد قرحش وياسين عبده سعيد وخالد عبدالعزيز بأن تكون الانتخابات النصفية فرصة لإعادة النظر في وضع الهيئة وخطة عملها وحل المشكلات الداخلية العديدة فيها، ولكن تم فرض رأي الأغلبية من الأعضاء الستة الآخرين، وإعادة الرئاسة لأحمد الآنسي ونائبته بلقيس أبو أصبع فقط، ولم يتم تقديم أي تقرير عن إنجاز الهيئة أو إخضاع مصروفاتها للمحاسبة القانونية أو إجراء تقرير شامل حول الفترة الماضية، وتمت الانتخابات يومها بـ8 أعضاء فقط "أحمد الآنسي –بلقيس أبو أصبع –محمد المطري –محمد سنهوب –عبيد الحمر –عبد ربه جرادة –خالد عبدالعزيز –أحمد قرحش"، وهو ما جاءت اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم 19 في 27 أكتوبر 2010، لتكشف عن عدم مشروعيته.

تاريخ صدور اللائحة هو الآخر يمثل خرقا قانونياً، حيث أقر القانون رقم 39 لسنة 2006 في المادة 47 منه على أن تصدر الهيئة اللائحة التنفيذية لها في مدة لا تزيد عن 6 أشهر، بيد أن تلك اللائحة لم تظهر إلى حيز الوجود إلا بعد 3 سنوات ونيف، وخلال كل هذه المدة تعمل الهيئة بدون لائحة منظمة، وهو ما يمكن إضافته إلى المخالفات الأخرى المتمثلة بعدم نشر أو إصدار أي تقرير مالي للهيئة حتى الآن، وعدم تمكين الأمين العام من مهام تصريف شؤون الهيئة المالية والإدارية والمشاركة في اجتماعاتها كمقرر وفقاً لنص المادة 31، ومن المقرر أن تنهي الهيئة الحالية فترتها القانونية خلال العام المقبل وهي لم تقدم أي تقرير مالي أو إداري لها حتى الآن، كما لم تكمل لوائح عملها الداخلية ولا التوصيف الوظيفي للعاملين فيها.

وإلى جانب كل ذلك، تشهد الهيئة خلافات خفية فيها، وما يزال عدد من أعضائها يتعرضون للإقصاء والتهميش بسبب مواقفهم المطالبة بتصحيح الأوضاع الإدارية، ونشر التقارير المالية والإدارية، ويصل هذا التهميش إلى حد حجب العديد من الوثائق والمعلومات عنهم، بما في ذلك محاضر الاجتماعات.

فؤاد...

نجم الغناء اليمني الجديد فؤاد عبدالواحد لم ينسَ توجيه الشكر والعرفان للجمهور اليمني الوفي الذي آزره في التصويت، عقب تسلمه درع البرنامج مع 100 ألف درهم مقدمة من دبي للإعلام. ولقد قوبل فوزه بمسرة واسعة واحتفاء كبير من قبل الجماهير، فيما جابت مجاميع من الشباب شوارع أهم المدن الرئيسية كتعز وصنعاء وعدن والحديدة والمكلا، بسيارات تحمل صوره، وكذلك تم إطلاق الألعاب النارية وسط أحياء ومناطق مختلفة في اليمن، ابتهاجا بما حققه للأغنية اليمنية من إعادة اعتبار على مستوى المنطقة والعالم العربي.

منذ منتصف أكتوبر الماضي، صعد نجم الشاب فؤاد عبدالواحد إلى مصاف الشخصية الفنية المتألقة، وهو من مواليد 1988 بمحافظة تعز –مديرية شرعب السلام –أيفوع أسفل (العدين سابقا)، واجه مصاعب عديدة لاهتمامه بالفن، وخاض بشجاعة فردية قرار الخوض للمشاركة في مسابقة جماهيرية تحظى بمتابعة كبيرة، كـ"نجم الخليج"، قبل 4 شهور، فيما لظروفه المادية المحبطة منحته الأسرة مبلغا ماليا، وقد استدان من أصدقاء للذهاب إلى سوريا للتسجيل –إذ لا توجد لجنة للمسابقة في اليمن– وهناك اجتاز كل الاختبارات بعد امتحانات خاضها مع مئات متقدمين تم تصفيتهم إلى 28 شخصا،

وفي المرحلة الأخيرة إلى 15.

حسب نقاد فنيين، تظل النسخة الأخيرة من برنامج "نجم الخليج" واحدة من أروع النسخ في برامج مسابقات الغناء العربي المختلفة، لأنها قدمت فناناً مفاجئاً ومتمكناً سيكون له مستقبل مائز ومهم كما تشير الدلائل.

هدوء...

بدورها سارعت فعاليات الحراك تصعيد الموقف إثر مقتل طنبح الذي تصفه بالناشط وتتهم جنودا كانوا بلباس مدني باشروا إطلاق النار عليه.

وأكدت لـ"النداء" مصادر محلية تعرض المدينة لقصف بالأسلحة المتوسطة والثقيلة خلال الاشتباكات التي تواصلت مساء الخميس ويومي الجمعة والسبت الماضيين.

وألحق القصف أضراراً مادية بعدد من المنازل والمحلات التجارية. ومساء أمس الأول السبت، اختطفت عناصر مسلحة ضابطا في الشرطة، واقتادته إلى منطقة العسكرية في حبيل جبر. ووفقا لتك العناصر فإن الإفراج عن 3 معتقلين هو الشرط الوحيد لإطلاق سراح الضابط.

محلي...

وفي رسالة لأعضاء المجلس وجهوها لمحافظ أبين في الـ11 من الشهر الجاري، سببوا قرارهم تعليق نشاطهم جراء المخالفات التي مورست ومنها التلاعب بالمناقصات والمشاريع والاختلاسات المالية والتلاعب بالدرجات الوظيفية وعدم انتظام انعقاد المجلس في دوراته الاعتيادية، وكذا عدم تواجد المسؤولين بالمحافظة لمعالجة قضايا المواطنين، وعدم إعطاء الصلاحيات لأعضاء المجلس المحلي للإشراف والرقابة، والتصرف بالمناقصات بطرق غير قانونية، إضافة إلى تردي الأوضاع بالمحافظة بشكل عام والتلاعب بالدرجات الوظيفية.

ويصر الأعضاء على مواصلة تعليق نشاطهم الذي ليس المرة الأولى يقومون بهذا الاحتجاج، وعدم التراجع كالمرة السابقة من دون تصحيح المخالفات داخل المجلس.

لجنة...

وكالة الأنباء "سبأ"، إلا أنها لم تشر إلى المهمة الرئيسية للبعثة.

وطلبت "النداء" من النائب أحمد سيف حاشد التعليق عن طبيعة عمل البعثة الموفدة ونوعية المواضيع التي بحثتها مع الأطراف المعنية، إلا أنه رفض التعليق، مكتفياً بالرد: "مهمة البعثة سرية، ونحن ملتزمون بالسرية المشترطة".

وبحسب تقارير غير مصنفة، ألح البرلمان الدولي على رئاسة مجلس النواب، في أكثر من مرة، بضرورة قبوله بإيفاد بعثة للتحقيق في قضايا النواب، خاصة مع ازدياد عدد شكاوى النواب المقدمة إليه بالتزامن مع تقارير منظمات محلية ودولية تحدثت عن اعتداءات وانتهاكات متكررة يتعرض لها البرلمانيون في اليمن.

كما ذكرت اللجنة في قرار تبنته في يوليو الفائت أن المعلومات التي قدمتها إليها السلطات بشأن قضية النائب حاشد كانت متناقضة إلى حد كبير مع ما قدمته إليها مصادرها في اليمن، وعليه أكدت على ضرورة القيام ببعثة ميدانية لجمع معلومات مباشرة من السلطات المختصة، والنائب حاشد نفسه، لفهم أفضل لكافة جوانب هذه القضية وإحراز تقدم نحو تحقيق تسوية مرضية.

كما أوضحت اللجنة طلب مجلس النواب اليمني تأجيل أول موعد لزيارة البعثة في مايو الفائت بمبرر انشغال اليمن باحتفال بذكرى الوحدة اليمنية، كما طلب تأجيل الموعد الثاني للزيارة الذي حدده البرلمان الدولي في الرابع من أغسطس الماضي بحجة أن مجلس النواب اليمني في إجازة، فيما كان المجلس حينها منعقداً، بحسب واقع الجلسات.

وتتضمن قضايا النواب الخمسة اعتداءات جنائية تعرضوا لها من قبل أجهزة أمن الدولة وأخرى لم يكشف عنها، من بينها وقائع احتجاز ومحاولة اختطاف وتهديد وشتم، وانتهاكات متنوعة طالتهم جراء ممارسة واجباتهم ومهامهم البرلمانية.

وتأتي قضية النائب أحمد سيف حاشد في أولويات هذه القضايا، والتي يحقق فيها البرلمان الدولي منذ عام 2007. حيث تعرض النائب حاشد –بحسب قرار سابق للجنة– لمحاولة اختطاف في مايو 2009، الحادثة التي ظلت بدون عقوبة حتى الآن. وإيراد اسم النائب حاشد في قرار صادر عن محكمة أمن الدولة في القضية رقم 119/ 2009، الذي أمرت فيه المحكمة جهاز الأمن القومي بـ: "التحقيق معه، وجمع المعلومات عنه، وتحرير محاضر جمع الاستدلالات، وإحالة ما يرقى من التحقيق إليها".

كما ذكرت اللجنة في قرار سابق لها أن النائب حاشد ظل بسبب عمله في مجال حقوق الإنسان، هدفاً لمضايقات تمثلت باعتقالات قصيرة الأجل، وطلب تقدم به برلمانيون من زملائه، ينتمون إلى الحزب الحاكم، لسحب الحصانة عنه، وشكوى تقدموا بها ضده جراء تصريحات كان أدلى بها، وتصعيد حملة صورته على أنه "كافر" و"مرتد"، نجم عنها تلقيه تهديدات بالقتل. إضافة إلى منعه من ممارسة واجباته ومهامه التي من بينها زيارة السجون واستجواب وزراء وأخرى.

وكانت لجنة حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين في اتحاد البرلمان الدولي أبدت قلقها في وقت سابق مما أسمته التعدي على حصانة النائبين الاشتراكيين ناصر الخبجي وصلاح الشنفرة، و"حقوقهما الأساسية في حرية التعبير والتجمع وعدم مقدرتهما على ممارسة تفويضهما البرلماني".

وفي قرارها الذي تبنته في جلستها السادسة والعشرين بعد المائة في (جنيف، 28 يونيو– 1 يوليو 2009) أوضحت اللجنة أنها تلقت معلومات من مصادر تشير إلى "تعرض النائبين صلاح قائد صالح الشنفرى وناصر محمد الخبجي لأشكال مختلفة من المضايقات والتهديد بالاعتقال في ظروف عديدة".

وتضمنت قضية النائب عيدروس النقيب تهديداً بالتصفية الجسدية تلقاه عبر جواله الشخصي برسالة قصيرة SMS في يونيو الفائت. ومع أن النائب النقيب تقدم ببلاغ إلى الجهات المختصة حول واقعة التهديد مع رقم الجوال، مصدر التهديد، إلا أن آخر مرحلة حتى الآن رست عليها القضية لدى الجهة القضائية المختصة هي "لا وجه لإقامة الدعوى نظراً لعدم اكتفاء الأدلة".

وتمثلت قضية النائب سلطان السامعي في احتجازه في نقطة عسكرية في محافظة تعز في الـ17 من مايو الفائت، حيث أكد النائب الاشتراكي في تصريح صحفي له حينها أن محتجزيه برروا احتجازه بوجود توجيهات عليا بذلك.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الناشر رئيس التحرير
سامي غالب

مدير التحرير
هلال الجمرة

سكرتير التحرير
حمدي الحسامي

صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

ألف مبروك
أجمل التهاني والتبريكات للأخ
عبدالناصر الريفي
بمناسبة زفافه الخميس الماضي
ألف مبروك
المهنئون: أشرف الريفي،
عادل عبدالمغني، شمس الدين الريفي

تهانينا
أجمل التهاني وأطيب التبريكات
للزميل العزيز
رشاد علي محمد
بمناسبة ارتزاقه مولودة جديدة
أسماها
"ريماس"
ألف مبروك.. وتتربى في عز والديها
المهنئون:
جميع الأهل والأصدقاء

ألف مبروك
أجمل التهاني للأخ
زياد محمد ناجي
بارتزاقه المولود الجديد
"زيدان"
المهنئون:
محمد ناجي، محمد فاضل، عفيف وفتح

تهانينا
أجمل التهاني وأطيب التبريكات
للزميل العزيز
فهمي الآنسي
بمناسبة زفافه الميمون
ألف مبروك.. وعقبى البكاري
أسرة «النداء»

تحدث البركاني باسم الجناة: الجناة معروفون وهم يسعون الآن للتحكيم. وعشال: نرفض أي حل ودي فالاعتداء رسالة لمعارضة الداخل والخارج. وخاطبهم النقيب: من يرضى الشر لغيره فهو يرضاه له. فرد الراعي: لو إحنا نشتي واحد معانا أيدي، أما نسير نستعير له من الشارع والله ما نستعير

المعتدون على العتواني يسعون للتحكيم عبر البرلمان

■ هلال الجمرة

اعتبر النائب عبدالله المقطري (ناصري)، ما حدث لرئيس كتلة الناصري وأمينه العام سلطان العتواني "محاولة اغتيال فاشلة". وحمّل وزارة الداخلية المسؤولية قائلاً: إما أن تلقي الوزارة القبض على العصابة الإجرامية في ظرف 24 ساعة، ما لم فهي تؤكد تورطها بالحادثة بتواطئها في القبض عليهم.

وقال إنه كان يتوقع أن يصل وزير الداخلية إلى مجلس النواب قبله ليبلغ المجلس بأنه اعتقل أفراد العصابة، خاصة وأن العتواني قدم لقسم الشرطة كافة البيانات المتعلقة بالحادث.

كلما تأزمت الأوضاع السياسية في البلد لامس القادة السياسيون الخطر. لقد دلّل على ذلك النائب صخر الوجيه وهو يتحدث في جلسة السبت عما تعرض له النائب العتواني في أكثر شوارع العاصمة صنعاء ازدحاماً، قائلاً: ليست هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الاعتداء على أعضاء مجلس نواب من صف المعارضة. وأضاف: جميعنا نتذكر ما تعرض له نائب رئيس مجلس النواب الأسبق عبدالوهاب محمود، وما تعرض له النائب الإصلاحي زيد الشامي من محاولتي اغتيال وسط العاصمة.

"لم نجد جواباً ولم نلمس تحركاً من يوم الأربعاء، لذا فأنا أعتقد بأن المسألة فيها إنّ"، قال صخر. ولفت إلى أن القضية ليست شخصية بقدر ما هي سياسية. بل هي ساسية فعلاً. وهي رسالة لنواب المعارضة والسياسيين بأنه هكذا سيتم التعامل معكم أو من يقول رأيه تحت هذه القبة.

وحمّل المسؤولية هيئة رئاسة المجلس، وأشار إلى أنه سأل الراعي قبل يوم من الحادثة لماذا هذه الحشود من العسكر حول المجلس، فرد: لحمايتكم. وزاد موضحاً: الرشاشات كانت داخل ساحة المجلس لم تكن لحمايتنا بل لإرهابنا. وناشد النواب أن يطالبوا بالجناة. مطالباً بأن تعلق الجلسات حتى يأتي وزير الداخلية بالجناة.

النائب علي عشال اعتبرها سياسية بامتياز، وقال إن هذه قضية مرتبطة بملف سياسي تلعب السلطة به وتحركه متى شاءت، وهي التي تتعلق بإعادة فتح ملف قضية عبدالله عبدالعالم ورفاقه. وأكد أن تحريكها في هذا التوقيت الزمني، الذي يمر بأزمة سياسية حرجة، له مدلولات سياسية خطيرة تهدف إلى إحداث فجوة تريد السلطة من خلالها أن تلعبها باختيار العتواني في هذا التوقيت السياسي الحرج.

● العتواني

● عشال

● الوجيه

● المعمري

الراعي: إحنا بنقول يا مسرح روح

أبدى الراعي تعاطفه مع الموضوع، وحاول أن يثبت للنواب اهتمامه بالموضوع، وقال لسنا مع الاعتداء سواء على سلطان أو غيره، ودائما وإحنا نقول يا مسرح روح، لكن دون جدوى، فمسؤوليته تحتم عليه أن يعمل أكثر من ذلك، ومركزه وسلطاته الدستورية والقانونية أقوى بكثير من رسالة إلى وزير الداخلية بحسب ما قاله علي المعمري.

رئيس كتلة المؤتمر سلطان البركاني، تحدث باسم المعتدين، وقال ندين ما حدث لزميلنا العزيز سلطان العتواني. واستدرك: لكن كنا نريد أن يتحلى المقطري بالموضوعية، فالحادثة بسيطة وكانت رجماً بخزنة الآلي، ولم تكن محاولة اغتيال ولا يوجد فيها أي طلقات.

وكشف البركاني عن بوادر للصلح بين العتواني والجناة، وقال: هناك تحكيم ومساع للصلح، لكن مع هذا نحمل الأمن القبض على الجناة، وبعدين للشيخ سلطان الخيار، فإما أن يختار الطرق الرسمية أو أن يقبل بالتحكيم. وأضاف: لقد أخبرت صخر بأن الجناة معروفون، وهم يسعون الآن للتحكيم.

عشال عقب على كلام سلطان قائلاً: نرفض أي حل ودي، فأي اعتداء هو رسالة لمعارضة الداخل والخارج.

الراعي: يا أخي بيعتدوا حتى في نيويورك

وقال عيدروس النقيب إن العتواني مواطن قبل أن يكون عضو مجلس نواب، ويفترض أن تتحرك وزارة الداخلية للقبض على الجناة بسرعة. وخاطب الراعي: من يرضى بالشر لغيره فهو يرضاه له، فرد الراعي: لو إحنا نشتي واحد معانا أيدي، أما نسير نستعير له من الشارع والله ما نستعير له.

لم يتحدث أحد من نواب المؤتمر سوى البركاني، وقد كان كلامه بمثابة عرض للحل الودي، وعلي المعمري وعبدالعزيز جباري. المعمري وصف ما حدث بأنه أمر مخزٍ، وقال إنه كان يتمنى أن يستخدم الراعي السلطة التي يمتلكها للتوجيه بالقبض على الجناة.

وقد استفز الراعي من كلام المعمري فعقّب لغرض التهدئة ومحاولة إسكات من يطلبون الحديث، ضارباً لهم المثل بالدول العظمى كأن يقول لهم بأن ما حدث شيء يحدث في أحسن العائلات، وقال مقارناً: يا أخي بيعتدوا في نيويورك. وأغلق باب النقاش وأطلق للنواب وعداً بأن يمنحوا الداخلية مهلة للقبض على الجناة، ما لم فسيتم استخدام الإجراءات القانونية ضده.

عشال: الاستنفار وحشد العسكر أمر في غاية الخطورة وانقلاب على الديمقراطية، والراعي يرد: أنا أديت العسكر يحموك هنا لما تروح وبعدين ما علينا منك. المعمري: لأول مرة نعرف أين تذهب القروض، لقد نفذت الحكومة توصيات المجلس وقامت بشراء هراوات لمكافحة الشغب. نشكر الحكومة على مثل تلك الجهود التي تبذلها من أجل إرهاب المواطنين

طوق أمني على البرلمان كما لو أنه في غزة

استغرق وصول رئيس كتلة الاشتراكي عيدروس النقيب، صباح الثلاثاء، إلى مقر البرلمان ساعتين. فطوال الطريق الذي قطعه من منزله إلى البرلمان، 8 كيلومترات، اضطر إلى إبراز بطاقته البرلمانية أكثر من 10 مرات، لإثبات هويته للنقاط العسكرية التي توزعت في أغلب شوارع العاصمة لمنع الناس من الوصول إلى اعتصام دعت إليه أحزاب المشترك. هذا الاعتصام كان احتجاجاً على ما وصفه المشترك بانقلاب المؤتمر على اتفاق فبراير الموقع بين أطراف العملية السياسية، وقرار الحاكم السير في الانتخابات منفرداً.

وإذ دعا المشترك إلى هبة شعبية للاحتجاج على "الانقلاب الديمقراطي"، حد وصفه، فقد استنفر الحاكم وأخرج عشرات الأطقم والعربات محملة بجنود من الحرس وقوات مكافحة الشغب. كان للبرلمان نصيب الأسد من تلك القوات، فقد طوق المجلس، من جميع الشوارع والمداخل الواصلة إليه، وحول المبنى، مئات من أفراد الحرس الجمهوري وقوات مكافحة الشغب. وكانوا في حالة استنفار، وقد منعوا وصول المواطنين إلى بوابة مجلس النواب، وصرفوا من تواجدوا مسبقاً.

القوات المنتشرة، اعتبرها نواب المشترك والمستقلون بأنها محاولة "لإفزاع وإرهاب الناس وتخويفهم". واعتبر النائب الإصلاحي علي عشال ذلك الاستنفار وحشد العسكر لمنع الناس من الوصول إلى الاعتصام أمراً في غاية الخطورة لا إبراز للعضلات. بل إن الأخطر مما يحدث هو "الانقلاب على هامش الديمقراطية بكلها". فيما تساءل عبدالكريم شيبان (إصلاح): هل خرجت القوات الأمنية المدججة بالأسلحة ضد الشباب الذين يبدون آراءهم؟

رئيس المجلس يحيى الراعي علّق على عشال قائلاً: إحنا أدينا العسكر هؤلاء يحموك هانا ولما تروح البيت ما علينا منك. لم يكن صائباً فعشال يقول إن العسكر لم يأتوا لحمايته وإنما لقمع الناس ومنع وصولهم إلى البرلمان ومكان الاعتصام. وقد استغرب ناصر عرمان من حديث الراعي، وقال: مسألة حماية أعضاء مجلس النواب تحميه المادة 82 من الدستور لا العسكر، وحماية البرلماني هي مستمدة من قوة الدستور.

الخطورة تكمن في "عسكرة الحياة المدنية". يقول صخر الوجيه إنه كان مخطئاً عندما كان يعتبر حديث زملائه عن عسكرة المدن ضرباً من المبالغة. وأضاف: لكنا اليوم نشهد ونشعر بخطورة عسكرة الحياة المدنية فعلاً، لأننا نلمسها بأنفسنا. لافتاً إلى أن العسكرة التي حول المجلس "ليست لحماية النواب بل لإرهابهم".

قطع الراعي كلامه لغرض الإرباك وخاطب صخر: هم (العسكر) زملاءك أنت عقيد يا صخر، وبعدين شوفوا في أوروبا كيف بيخرجوا العسكر ملان المدن للمظاهرات. لكن الأخير رد: نحن نلوم من يوجههم، أما وأنت تطلق علينا اليوم المثل بأوروبا فيا ريتنا مثل أوروبا في كل شيء، أما اليوم فنحن لا نشبه سوى قطاع غزة المحاصرة وليس مثل أوروبا.

قاعة المجلس كانت تزأر خاصة من المعارضة. والحضور كان كبيراً قياساً بباقي الجلسات. في هذه الجلسة صوتت كتلة المؤتمر على لجنة الانتخابات، فيما انسحبت كتل المشترك محتجة على "انقلاب الحاكم على اتفاق فبراير". كان حضور قيادات المؤتمر لافتاً كأحمد صوفان ورئيس ونائب كتلة المؤتمر سلطان البركاني وياسر العواضي.

نائب رئيس كتلة المؤتمر الشيخ ياسر العواضي حمل لهجة تهديد للمشترك، لهجة قوية تؤكد أن المؤتمر سيمضي في الانتخابات منفرداً. وقد شكك في كون القوات الأمنية نزلت لإرهاب الناس، قائلاً: نشكر المؤسسة الأمنية بأن تكون عند مستوى المسؤولية، فقد شعرت بالارتياح عندما رأيتها بمستوى عالٍ من المسؤولية في حماية الناس ومنع أي شغب".

وعتب على المجلس وبالأخص نواب المشترك استنكارهم الاستنفار الأمني، وقال إن ما يحدث اليوم هو تنفيذ لتوصيات المجلس. واستدرك ليوصل رسالته التي أيده فيها البركاني بعد أن أنهى حديثه، قائلاً: إذا كان البعض يرى أن العصي اليوم هي استفزاز وإرهاب، فإننا نقول بأن المؤسسة الأمنية ستواجه بحزم أي أعمال شغب ومخالفات أو مظاهرات مخالفة للقانون، ونؤكد أننا سنمضي في الانتخابات.

النائب المؤتمري علي المعمري، تحدث بمسؤولية عالية عن عسكرة المظاهر والحياة المدنية، وقال ساخراً: أعتب على المعارضة انتقادها للاستنفار الأمني وخروج العساكر بالهراوات. فاليوم تأكد لي أين تذهب القروض، كما تأكد لي أن الحكومة تحترم المجلس وتنفذ توصياته بعد أن خرجت قوات مكافحة الشغب بالهراوات التي تم شراؤها من القروض.

واستغرب على استنفار كتلة المؤتمر من حديث علي عشال عن المساواة في التغطية الإعلامية، مؤكداً أن هذا حقه، وأنه ليس من حق أية كتلة أن تثبت أنها تصنع من أجل اليمن.

وفي ظل تلك الأجواء الساخنة داخل القاعة وخارج المجلس، قامت كتلة المؤتمر بالتصويت على لجنة الانتخابات بعدد قليل من النواب دون الأغلبية المطلوبة، وتم التصويت برفع الأيدي بخلاف ما تنص عليه اللائحة من أن يكون نداء بالاسم أو التصويت عبر الجهاز. وقد حدث ذلك كي لا يتم اكتشاف العدد الموجود.

تزوير الانتخابات من الصفر: تم التوقيع عن 5 نواب بالإنابة، وتم التصويت بـ191 عضواً لكنهم رفعوا عدد الحاضرين إلى 240 نائباً كي يقولوا إن الأغلبية موجودة

عندما وصل عدد أعضاء مجلس النواب إلى 305

المغالطة التي لم يكتشفها الصحفيون من الشرفة أثناء تصويت كتلة المؤتمر على لجنة الانتخابات، جلسة الثلاثاء الماضي، فضحتها الأخطاء في العملية الحسابية لدى المغالطين. فمن أجل بلوغ الأغلبية المطلوبة للتصويت، رفعت هيئة الرئاسة –وهي المسؤولة عن الحضور والغياب– قوام المجلس من 301 إلى 305 أعضاء.

ومن واقع المحضر التقريري للجلسة يمكن قراءة التزوير. سجل عدد الحاضرين 240 عضواً، وسجل الغائبون بعذر وبدون عذر 57 عضواً، إضافة إلى 3 مقاعد شاغرة و5 غائبين بمهمة، ليبلغ إجمالي عدد النواب: 305 أعضاء. لقد تنبّه لذلك النائب المستقل صخر الوجيه وهو يدقق في أسماء الحاضرين وعددهم، فقال إن الموقعين على حافظة الدوام في تلك الجلسة كان 228 نائباً فقط، ما يعني أنه تم التوقيع عن 12 نائباً.

ومعلوم أن من بين الـ228 نائباً الحاضرين، 37 نائباً من المعارضة انسحبوا قبل التصويت احتجاجاً على ما وصفته المعارضة بـ"انقلاب السلطة على اتفاق فبراير"، والتصويت على قانون الانتخابات. لكن كتلة المؤتمر صوتت على اللجنة العليا للانتخابات بـ191 نائباً، بمخالفة صريحة للائحة الداخلية والدستور الذي يشترط أغلبية مطلوبة تصل 201 عضو.

وكشف الوجيه عن 5 نواب غائبين تم التوقيع عنهم: أمين محمد عبدالوهاب الزبيري، محمد قاسم النقيب، محمد عبده سعيد أنعم، فيصل الشوافي، وعبدالعزيز قاسم الجنيد. واعتبر هذا تزويرا مفضوحا ومخالفة صريحة للدستور.

وخاطب يحيى الراعي باعتباره المسؤول عن تلك المخالفة، قائلاً: إذا أردتم أن تلعبوها.. العبوها بطريقة ذكية وليس بهذا الشكل المفضوح. وبدا على الراعي علامة الانزعاج من خطاب صخر، لكنه لزم الصمت.

يمكن أن نستشف من خلال هذا "التزوير" ملامح الانتخابات البرلمانية القادمة. فمن اللحظات الأولى قررت كتلة المؤتمر أن تغالط في التصويت على أسماء اللجنة العليا للانتخابات، واخترقت اللائحة الداخلية للمجلس التي تشترط لصحة التصويت أن يكون مناداة بالاسم أو التصويت في الكمبيوتر، وهذا ما لم يحدث، إذ اكتفى رئيس المجلس يحيى الراعي بالتصويت برفع الأيدي "خشية أن تفضح عدم وجود أغلبية مطلوبة"، طبقاً لتوصيف النائب الاشتراكي محمد القباطي.

على الأقل، كان يجب على هيئة رئاسة مجلس النواب أن تفتح تحقيقاً لمعرفة ومحاسبة من قام بالتزوير. لكن هذا لم ولن يحدث. ففي جلسة السبت، تفاجأ النواب بعدم تضمن محضر جلسة الأربعاء لما طرحوه من قضية التزوير. وفسّر صخر الوجيه تجاهل هيئة رئاسة المجلس لما كشفه من تزوير للأسماء ولعدد الحاضرين بأنها قد تكون متورطة في العملية.

وشدّد على ضرورة معاقبة من "وقّعوا بالإنابة عن 5 نواب الثلاثاء الماضي، أو تضمين ما قاله النواب". مؤكداً للراعي أنه لن يسكت إلا بعد الكشف عمن وقّعوا بالإنابة عن الغائبين أو تكذيب هذه الواقعة بإثبات حضور النواب الخمسة الذين تأكدوا من غيابهم.

رئيس كتلة الاشتراكي عيدروس النقيب، وهو الذي كشف أن مسألة التوقيع بالإنابة تتكرر يومياً، مشيراً إلى أنه وصل صباح الثلاثاء وقد تم التوقيع بدلاً عنه، طالب بتشكيل لجنة تقصٍ حول ارتفاع عدد أعضاء المجلس إلى 307 بدلاً من 301 في محضر يوم الثلاثاء. ووصف ما جرى بأنها عملية تزوير فاضحة لا تليق بمجلس النواب.

الإنتلجنسيا اليمنية: الوعي الإشكالي.. وانسداد الأفق! (2-2)

(ملاحظات على جدار الأزمة الراهنة)

هائل سلام
h_sallam2010@hotmail.com

■ (إلى روح فيصل بن شملان... الإنسان، القيمة، والموقف. حقاً إن أعظم منجزات العمر، أن يخلد المرء عملاً ما، ينفع الناس. إليه في كنف بارئه الأعلى.. ذكرى عرفان ومحبة، من أحد الناس).

(الوحدة والحرب): التعالي بالسياسة.. وتسييس المتعالي:

من دولتين وشعب واحد، إلى دولة واحدة بشعبين – حسب البردوني– من "الوحدة اليمنية" إلى "اليمن الموحد". من "الاتحاد" إلى "التوحيد"، خطوة، لا شك مؤسفة، إلى الوراء وضد منطق الوحدة.

مثلث حرب صيف 1994، المشؤومة، انقلاباً على الوحدة وعلى المشروع الذي بشرت به. إذ نسفت الطابع التعاقدي للوحدة، وألغتها –عمليا– كفعل طوعي، اختياري، قبل به شريكا الوحدة، أو طرفاها، باعتبار كونها وسيلة لتحقيق غايات وأهداف نبيلة. تتمثل –أساساً– بإزالة انشطار الذات اليمنية، بـ"إعادة اللحمة" إلى الهوية الوطنية، بما يحفظ انسجامها، كمقدمة ضرورية لتحقيق آمال وطموحات وأحلام وتطلعات أفراد الشعب اليمني، في بناء دولة يمنية، عصرية، تقوم على أساس من "المصلحة العامة"، والمساواة، والعدالة، وتكافؤ الفرص، بين، وأمام، جميع اليمنيين، وبما يكفل تفجير طاقات الشعب، بغية النهوض والتقدم. وهي ذات الغايات والأهداف التي ناضلت من أجلها أجيال من اليمنيين عبر القرون. وإذ جاءت "الوحدة"، فعلاً، عام 1990، بما حملته من مضامين، كثورة يمنية، ثالثة، مبشرة بولادة، جديدة، لـ"الشخصية الوطنية" المكتملة الهوية، والملامح، والقسمات، المتسقة مع ذاتها، تاريخاً، وجغرافيا، وانتماء، فقد جاءت، الحرب المشؤومة تلك، وحولتها إلى فعل توحيد قسري، حيث ألغت "الشريك"، الطرف الآخر، في التعاقد الوحدوي، وألغت معه كل مضامين المشروع التاريخي، الذي كانته (الوحدة)، وأجهضت، بحماقة رعناء، كل آمال، وتطلعات، وأحلام وأماني اليمنيين، التي مثلت "الوحدة"، شرطاً تاريخياً لتحقيقها. فمن شركاء أنداد بـ"الوحدة" إلى غالب ومغلوب بـ"التوحيد"، انهار الحلم وبدأ الكابوس.

إن الوحدة كالسلام. لا تبقى وتدوم، إلا إذا كانت وحدة أنداد –بحسب جمال حمدان– وبما هي فعل (اتحاد) رضائي بإرادات حرة، فإن الوحدة تتناسب، عكسياً، مع القوة ومنطق القوة. وإذا كان الغالب والمغلوب لا يصنعان سلاماً، فهما أيضاً، وللسبب نفسه، لا يصنعان وحدة. الوحدة، فعل (سياسي) وليس (عسكري)، يتناسب طردياً مع منطق "الاتحاد"، وعكسياً مع منطق "التوحيد". ولأن الحرب المشؤومة تلك، قد ألغت الشريك في "الاتحاد" الطوعي، الرضائي، وحولت "الوحدة" إلى "توحيد" قسري، قائم على القوة والغلبة، فقد تناسبت الوحدة (التي كانت)، عكسياً، مع منطق القوة، وجاء "الحراك". ما يعني أن الغالب –بمنطق الاتحاد وفلسفة الوحدة– مغلوب، ولو بعد حين.

الوحدة "قيمة" وليست "غنيمة"، ولأن قيمتها ليست في ذاتها، بل في ما تبتغيه من أهداف وغايات، أي باعتبار كونها "وسيلة" لتحقيق أهداف وغايات متوخاة من قبل طرفيها معاً (وفي الأساس، من قبل أبناء الشعب كافة)، فهي إذن، شأن "سياسي" يخص الناس (= الشعب الكان ممثلاً من قبل طرفيها السياسيين). وفعل التوحيد (العسكري) حول الوحدة من "قيمة" إلى "غنيمة"، وبمنطق الغنيمة، تحولت الوحدة من "وسيلة" إلى "غاية". وتقديس "الوسيلة"، بتحويلها إلى "غاية"، هو تقديس لمجموع المصالح المتمثلة بـ"الغنيمة"، والدفاع عنها (= عن الغاية) هو دفاع عن هذه الغنيمة، وليس دفاعاً عن قيم ومثل عليا. (العصبية الممسكة بزمام الأمور في البلد، والمتحكمة بمصائره، لا تتحرك إلا بتأثير مفعول القبيلة ذاته، الذي هو "الغنيمة" كمحدد أساسي، غالب في سلوكها السياسي، و"القبيلي" بحكم التنشئة والتكوين(6)، على استعداد دائم للموت من أجل الغنيمة والدفاع عنها والمحافظة عليها، لكنه، على الرغم من استعداده الحربي الدائم للموت دون الغنيمة، ليس على استعداد لخوض أية حرب دفاعاً عن قضية أو مبدأ من أي نوع، إذا لم تؤطرها القبيلة، وتحركها الغنيمة. [احتلال إريتريا لجزيرة حنيش، كمثال، إذ لم تحرك ساكناً، للدفاع عن مبادئ السيادة، والكرامة الوطنية، بل عكس المتوقع، تعاملت مع الأمر، ببرود، ولامبالاة، ولا اكتراث بزعم أن ذلك حكمة])!

ذلك، معناه، بطبيعة الحال، إقصاء الشريك/ الآخر، وإلغاؤه تماماً، ومد "رقعة" النفوذ، إلى المحافظات الجنوبية، والتعامل معها كجغرافيا فارغة، أي كأرض بلا شعب، كما قيل بحق. غير أن تقديس "الوسيلة"، بتحويل الوحدة إلى غاية، (= إلى غنيمة) دونما اعتبار لمصالح الناس (في المحافظات الجنوبية خصوصاً)، الذين هم أصحاب المصلحة في الوحدة (كمشروع سياسي مستهدف من قبل الطرف الجنوبي)، هو نوع من التعالي بالسياسة، على الناس، الذين يفترض أن توجه السياسة لمصلحتهم ولخدمتهم. وتسييس للمتعالي (= الله، جل في علاه) قولاً بأنه مع "الوحدة"، وبأنها محمية بإرادته... حدث ذلك، ابتداءً، من تسمية الحرب ذاتها بـ"حرب الردة والانفصال". وتسييس المقدس، المتعالي (= الله/ الدين) في السياسة، على هذا النحو، يسيء لـ"الدين" وللسياسة معاً. والتعالي بالسياسة هو استعلاء على الناس، يدفع بهم، إلى خارج السياسة، وإلى الكفر بها، وإلى الاضطرار إلى التعبير عن آرائهم ومواقفهم بوسائل غير سياسية (= غير مؤطرة سياسياً). ولكن، بما أنهم محقون، ويمشون (= مستمرون)، فسيجدون طريقهم، ولا شك، إلى السياسة. فالمشي يصنع الطريق، كما يقال. وإذا كانت الحرب قد جاءت، كانحراف عن الوحدة، ومنطق الاتحاد، فلا بد من إفشال أهدافها، وإلغاء آثارها، إذ كل انحراف إلى زوال، ولو طال به الزمان. يتعين فقط على الإنتلجنسيا اليمنية، عموماً، وإنتلجنسيا المعارضة، خصوصاً، أن تختار، أن يتم ذلك في إطار "الوحدة" أو على حسابها؟! ذلك أن الوحدة كـ"تفاعل سياسي" خلاق، لا تدوم وتستمر، إلا إذا كان هذا التفاعل –بمصطلحات النحويين– كتفاعل المضاف والمضاف إليه، لا كتفاعل الفاعل والمفعول به. وشعار "الوحدة أو الموت" الذي رفعه، ويرفعه، الغالب/ المغلوب، شعار ميت، إذ هو يتوافق مع منطق حفاري قبور، ولا يمكن تصور صدوره عن وحدويين. فالوحدة، بما هي فعل اتحاد، عفوي، طوعي، يقوم على الحرية والاختيار، تنتمي إلى الحياة، وتعلي من قيمتها، وقيمها، وتتناسب عكسياً، كذلك، مع فكرة الموت، ومنطق حفاري القبور. وعلى الإنتلجنسيا عموماً والمتباكين على الوحدة من القائلين بما يصفوه بـ"الثوابت"، إن كانوا وحدويين حقاً، رفع شعار مضاد، في مواجهة شعار الموت هذا، شعار حياة، للناس وللوحدة معاً، كشعار "الوحدة أو الفوضى الحاكمة، (= النظام الحاكم)" مثلاً، اعتباراً بأن سياسات هذا النظام/ الفوضى، هي التهديد الحقيقي للوحدة، وبأن الوطن، والوحدة أهم منجزاته وقضاياه على الإطلاق، "ثابت"، والنظام الحاكم، وبالأحرى، "الفوضى الحاكمة" متغير، وأن الوطن باق، والنظام/ الفوضى، إلى زوال. وكم كان لافتاً ذلك الشعار الذي رفعه البعض من المنتمين لما يسمى بالحراك، أو المحسوبين عليه، وفحواه "التغيير أو التشطير"، الذي، غفلت –أو تغافلت– إنتلجنسيانا، عن التقاطه، والتعامل معه بواقعية سياسية، وبحس وطني مسؤول، بجعله شعاراً وطنياً، شاملاً، جنوباً وشمالاً. إن عدم الإصغاء لأنين الناس، في المحافظات الجنوبية، وعدم التضامن معهم، بما يكفي، وكما ينبغي، على أبناء وطن واحد، وشعب واحد، في مواجهة سلطة "الاختلال"، قد دفع أولئك الناس، إلى كفر مطلق بالسياسة، والتعامل مع هذه السلطة بوصفها –مع شديد الأسف– كسلطة "احتلال"! ووقوع الإنتلجنسيا في "فك" الارتباك، تجاه "القضية الجنوبية" قد دفع أصحاب القضية إلى المطالبة بـ"فك الارتباط". ولا زالت، فصول "الكابوس" تتوالى.

وبالمثل، تعد حرب صعدة، المنسية، مثالاً آخر، للتعالي بالسياسة، إذ هي، بدوراتها الست، حرب مجهولة الدوافع، والأهداف، والنتائج. فمع كونها حرباً وطنية (وطنية كجنسية وليس كقيمة)، إلا أن الغموض لا زال يلفها، على كل المستويات، أسباباً، وتكاليف، وضحايا، وآثاراً. فالسلطة ذهبت إلى الحرب، وأدارت دوراتها الست، (مع عدم وجود ما يلغي المخاوف، من إعادة اندلاعها، في دورات، جديدة)، بسرية مطلقة، إذ اكتفت بإطلاق وصف "التمرد، والمتمريون" على ما أسمي بـ"الحوثيين"، مطلقة يد وسائل الإعلام الرسمية، في شن حملة إعلامية، شعواء، لتبخيس الطرف الآخر، وشيطنته، باستخدام مكثف للأحكام النمطية: سلالية، ظلامية، ملكية،... الخ، ولم تكلف نفسها عناء التداول بشأن تلك الحرب، حتى على صعيد مؤسسات الدولة ذاتها. هكذا، في (تمرد) سافر، على الشرعية الدستورية، التي تزعم الدفاع عنها وحمايتها، ممن تصفهم بـ"المتمردين". ذلك أنها لم تتعامل مع هذه القضية، وفق مقتضيات الشرعية الدستورية، بتوجيه الاتهام إلى قيادات معينة في جماعة الحوثي واستدعائهم للمثول أمام القضاء، في محاكمة تصان فيها حرية الدفاع، حسبما تقتضيه الشرعية الدستورية ذاتها، بل راحت إلى منطقة الأحداث، وكأنها مكلفة بتنفيذ أحكام بالإعدام، (ولم تعلن لائحة اتهام، إلا في الحرب السادسة، وعلى استحياء).. حاجبة، على ناس هذي البلاد، حقائق الواقع في الصراع الدائر، وكأنها غير مسؤولة أمام الشعب، عن إدارة الدولة وتصريف شؤونها. وتعامل الناس، والإنتلجنسيا في الطليعة، مع ذلك، وكأن الحرب تدور في أمريكا اللاتينية، وليس في محافظة من محافظات البلاد، وكأن الضحايا، من الجانبين، ليسوا من أبناء الشعب، وكأن الحرب لا تمول من ميزانية الدولة، على حساب التنمية والاقتصاد الوطني! وكأن "الحوثيين"، بصرف النظر عن الموقف منهم سياسياً، جماعة كوماندوز، هبطت إلى صعدة من السماء، أو جاءت من دولة أخرى، وليسوا بعضاً من أبناء الشعب، وجزءاً من نسيجه الاجتماعي! وكأن التهتك، والتمزق، والتشرد والموت، والخسائر، والآثار الخطيرة، وويلات الحرب كافة، لا تطال بلدنا، مجتمعاً ودولة!

أي أن الناس، وفي طليعتهم، الإنتلجنسيا، لم يقفوا في وجه تلك الحرب، والمطالبة بوقفها، والكشف عن معطياتها، أسباباً، ودوافع، وأهدافاً ونتائج، وآثاراً، بما يكفي، وكما ينبغي، على أبناء وطن واحد، تجاه بعضهم! بل ومن العجب، أن من يحلو لهم تشبيه الوطن، بـ"السفينة، الطائرة، والقطار"، لا يستحضرون مقولاتهم، هنا، باعتبار ما جرى، ويجري، في المحافظات الجنوبية، وصعدة، هو خرقاً للعقد الاجتماعي، وللشرعية الدستورية، أي –بحسب مقولاتهم– خرق في قاع (السفينة، الطائرة، والقطار)، وكأن مقولاتهم الزائفة تلك، لا يجب أن تستحضر إلا في مواجهة الأصوات المطالبة بالتغيير، حينما يكون "الحكم" على المحك، في موضع تساؤل، من قبل المقهورين. أما حينما يكون التهديد بخرق السفينة، وبهلاك الطائرة، والقطار، متأتياً من ربان السفينة وملاحيها، قائد الطائرة وطاقمها، سائق القطار ومعاونيه، فلا يجب أن تستحضر تلك المقولات، التي يتأتى زيفها –على أية حال– من كون أن "الوطن" ليس سفينة، ولا طائرة، ولا قطاراً، ولا يمكن اختزاله حتى إلى مطارات، وموانئ، وسكك حديد، ولا إلى صحارى وجبال وهضاب، وسهول وأودية، ومسطحات مائية،... إذ هو، مع كونه جغرافيا، تاريخاً، وانتماء، إلا أنه، فوق ذلك، وبعده، في مبتدئه وخبره، في مبناه ومعناه (علاقات) إن صلحت صلح، وإن فسدت فسد.

ومع "القضية الجنوبية" و"قضية صعدة"، نلاحظ أن ما درجت الإنتلجنسيا، منذ سنوات، على وصفه بـ"تسوية الملعب"، هو خطأ، فها قد أتاها، بهاتين القضيتين، ما يقتضي حقيقةً، تسوية الملعب...

فـ"التفاوض" من أجل إصلاح النظام الانتخابي (= ما كانت تصفه بتسوية الملعب)، هو أمر آخر، لا يدخل ضمن تسوية الملعب، بل ضمن ما يمكن وصفه بـ"الاتفاق على قواعد اللعبة". فإذا كانت "اللعبة" هي الديمقراطية، وتحديداً الانتخابات، فإن "الملعب" هو كامل التراب الوطني، فيما أن كافة المسائل الداخلة ضمن النظام الانتخابي، هي "قواعد اللعبة". لنقل إذن، إنه إلى جانب الحاجة إلى "اتفاق على قواعد اللعبة"، –بحسب تفضيلات إنتلجنسيا المعارضة– لدينا الآن، ما يقتضي –ضرورةً– "تسوية الملعب"، أي ما يوجب حل القضية الجنوبية وقضية صعدة.

فأيهما يتوجب إنجازه أولاً؟!

للإجابة على هذا السؤال، علينا أن نلاحظ أولاً، أن عملية مراجعة وتقييم تجربة الانتخابات، (من قبل إنتلجنسيا المعارضة نفسها) بغية التوصل إلى معرفة ما إذا كانت، الانتخابات، تصلح، في ظل الوضع القائم، كوسيلة للتغيير أم لا، من شأنها أن تنهي السؤال من أساسه، إذا ما انتهت، تلك العملية، إلى نتيجة مفادها، تعذر أحداث التغيير المنشود، بواسطة الانتخابات، لأي سبب. إذ تصبح، في هذه الحالة، مسألة الاتفاق على قواعد اللعبة، مسألة مستبعدة من مجال التفكير، أو على الأقل، مؤجلة، إلى أجل غير مسمى. أما إذا جاءت النتيجة بالإيجاب، فعند ذاك، يتوجب، إعادة طرح السؤال، والبحث عن إجابة له، من زوايا مختلفة، في ضوء مفاعيل الأزمة، في الواقع، ومعطياته. ولكن، في جميع الأحوال، فإن جمع المسارين –أي الاتفاق على قواعد اللعبة، وتسوية الملعب– في عملية واحدة، أي بالتزامن، (كما هو حاصل، في ما يسمى بالحوار، مع الحاكم)، هو أمر متعذر، إذ تكتنفه صعوبات جمة، تهدد بالفشل، على المسارين، معاً، ترجع أساساً إلى مواقف أطراف الأزمة، النظام الحاكم، أساسا، من جهة، والحراك، والحوثيين، من جهة أخرى.

لذلك، وبالنظر إلى أن اتفاقي، فبراير 2009، ويوليو 2010، لا يشيران، لا صراحة، ولا ضمناً، إلى "القضية الجنوبية" و"قضية صعدة"، بوصفهما من قضايا "الحوار"، فإن النص الاتفاقي، على تشكيل لجنة للتهيئة والإعداد للحوار الوطني (الشامل)، في الاتفاق الأخير، ليس له من معنى، سوى تلغيم "الحوار الوطني الشامل" هذا، ونسفه، قبل أن يبدأ.

وإذا كان الاستخلاص القائل، بأن حل أزمات البلد يكمن في التغيير، هو استخلاصاً سائغاً وسديداً دون مراء، فإن على إنتلجنسيا المعارضة عموماً، وعلى رأسها قيادات أحزاب اللقاء المشترك، وقد أجابت في مشروع رؤيتها للإنقاذ، على السؤال: التغيير لماذا؟! أن تجيب، الآن، على السؤال الأهم: التغيير كيف؟! وهذا يعيدنا –من جديد– إلى التفكير بأساليب التغيير، على نحو أكثر جدية، هذه المرة، بعقول وإرادات، منفتحة، غير مهتابة ولا مرتابة، ودون دجل أو وجل. ذلك أن "الاتفاق على قواعد اللعبة مع الحاكم"، يصبح أمراً مستبعداً، أو ينبغي استبعاده حتماً، باعتبار أن حل هاتين القضيتين، وبتعبير مشروع رؤية الإنقاذ، "وقف الانهيار"، هو أولوية قصوى. ولتعذر ذلك، من خلال أي حوار أو تفاوض مع الحاكم، المنكر أصلاً للأزمة وأطرافها، فالمتعين، ضرورة، التفكير بحل يكفل "وقف الانهيار"، والتغيير في آن، باعتبار أن وقف الانهيار، متعذر بالمطلق، دون تغيير. فكيف السبيل إلى التغيير ووقف الانهيار في آن؟!

(دجل المؤتمر.. وجل المشترك):

أوهام الاستقرار.. أشواق التغيير:

من "الاختلاف" إلى "الائتلاف" خطوة مهمة، ولا شك، وسياسية بامتياز، مثل إنشاء تكتل "اللقاء المشترك"، نقلة نوعية، بحق، في العمل السياسي/ الحزبي في البلاد، بشر بميلاد تكتل سياسي قوي، أنعش الآمال بإعادة التوازن إلى المعادلة السياسية، وبإعادة الروح إلى "السياسة" كفعل (وطني) مسخر لمصلحة الناس، وبفتح نوافذ التغيير في أفقها. غير أن إبحاره الهادئ، في بحر الأزمات الذي تتخبط فيه البلاد، حالياً، هو مثار عجب وعتب حقاً!

العجب، متأتٍ من كون أن المعروف (فلسفياً)، أن الكل أكبر من مجرد مجموع أجزائه، فيما يبدو أن "التكتل" لا

إذا كان الاستخلاص القائل، بأن حل أزمات البلد يكمن في التغيير، هو استخلاصاً سائغاً وسديداً دون مراء، فإن على إنتلجنسيا المعارضة عموماً، وعلى رأسها قيادات أحزاب اللقاء المشترك، وقد أجابت في مشروع رؤيتها للإنقاذ، على السؤال: التغيير لماذا؟! أن تجيب، الآن، على السؤال الأهم: التغيير كيف؟!

زال، حتى الآن، يمثل مجرد مجموع أحزابه فحسب، بمعنى أنه، إذا كان، فيزيائياً، أن الكل هو مجموع أجزائه، باعتبار أن الأمر يتعلق بـ"المادة"، الجامدة أصلاً، فإن الأمر يختلف (فلسفياً)، باعتبار أن الأمر هنا يتعلق بالإنسان، من حيث هو مادة وروح (= مشاعر، عواطف، طاقات، قدرات، رؤى، أحلام، آمال...)، وبالتالي فإن "التكتل" ينبغي أن يتجاوز مجرد مجموع أجزائه/ أحزابه، ليصير أكبر، من خلال (الزخم) الذي يتعين أن يخلقه، التماسك الكتلوي، كمكون أساسي، وكقطب جاذب، يكبر باستمرار. فرغم (الزخم) الذي بدا عليه "اللقاء المشترك" خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة (2006)، الجدير فعلاً بالتنويه، إلا أن التكتل عاد، ليبدو أقل مما كان عليه حينذاك، إذ لم يزد زخمه، كما كان متوقعاً، بل ولم يحافظ عليه، حتى في حدود ما كان عليه آنئذ. أما العتب، فمتأتٍّ، من كون أن (كمون) الوهج، وانحسار الزخم، المأمول، لا يرجع إلى تحسن مطرد، في أوضاع البلد، كما لو أن الحاكم قد بادر إلى حل الأزمات، ولم يبقَ للتكتل، ما يقوله، ويفعله، كمعارضة رئيسية. بل إن الأوضاع في تدهور مستمر، والأزمات في تفاقم دائم، وعلى نحو ما أوضحته "رؤية الإنقاذ الوطني" ذاتها، ولا مزيد على ما بينته. ومن المفارقات، في هذا الشأن، أن "التكتل" نفسه، ساهم إلى حد كبير وحاسم، في تعرية السلطة، وفضح سياساتها المدمرة، إلى حد فقد معه الناس الأمل، نهائياً، بقيام السلطة بحل أزمات البلد، ويئسوا، تماماً، من أي إصلاحات، حقيقية، تقوم بها السلطة، التي أصبحت، هي نفسها –بتعبير إنتلجنسيا المعارضة ذاتها– "البؤرة الأكبر لإنتاج، وتفريخ واستفحال الأزمات". وبالتالي، فكلما تفاقمت الأزمات وتناذرت، استحضر الناس –وهنا المفارقة– "المشترك" وليس السلطة، ووضعوه موضع تساؤل. فاليأس المطلق من أية إمكانية للإصلاح، من قبل السلطة، جعل الناس يراهنون على المشترك، باعتباره معقد الأمل في التغيير المنشود، والخروج بالبلد من أزماته المستفحلة. وفي المقابل فإن "المؤتمر"، من حيث هو "حزب الحاكم" وليس "الحزب الحاكم" كما قيل، بحق، أي من حيث كون، تنظيماً هلامياً، موسمياً، ديكورياً، غير مؤسسي، ملحقاً بالحاكم، وتابعاً له، فلا طائل منه، سوى "مسرحة" السياسة، و"أسطرة" الزعيم، إذ هو –كتابع– يمارس السياسة كـ"مسرحية" هزلية، غير عابئ، ولا آبه، بما ينجم عن ذلك من آثار خطيرة على وضع البلد واستقراره. وباعتبار كونه كياناً (إيحائياً)، غير حقيقي، يتألف، ليس من مجموعة من (الأعضاء) الفاعلين، كما ينبغي لحزب، بل من مجموعة من (الممثلين)، بالمعنى الفني (= المسرحي) للكلمة، المكلفين للقيام بـ"أدوار" مسرحية محددة، دون أي خروج عن "النص"، فذلك يجعله –كحزب لا كأفراد– خارج "النص"، أي خارج الرهان على التغيير، تماماً.

واجب "المشترك"، إذن، ويبدو أنه قدره أيضاً، أن (يقود) الجماهير إلى التغيير، لا مناص، إذ ليس بوسع الإنسان أن يختار قدره، أي تنصل، تلكؤ، تردد، تخاذل، تقاصر... هو بمثابة "تحدٍّ" لأحكام القدر. يفترض بقيادات أحزاب اللقاء المشترك، أن تحزم أمرها لتعلن "التحدي السياسي" كطريق للتغيير والخلاص. وعليها أن تدرك أن مجرد التحذير من انهيار الدولة، وانزلاق البلد إلى الفوضى، وإلقاء المسؤولية في ذلك على الحكم القائم، لا يعفي إنتلجنسيا المعارضة، عموماً، وهي على رأسها، من تحمل مسؤوليتها الوطنية، في إنفاذ حلول الإنقاذ، وأن "مشروع رؤية للإنقاذ الوطني"، وإن كان قد مثل، فعلاً، رؤية تشخيصية سليمة، وجهداً علمياً مشكوراً، إلا أن ذلك لا يكفي، ولا يعفي، من تحمل المسؤولية الوطنية، عملياً، بتنفيذ حلول ومقترحات التغيير. ذلك أن فائدة العلم الوحيدة، هي –بحسب نيتشه– في كونه يسلحنا من أجل العمل. وباعتبار أن إيجابية التفكير، تلد، أو أن عليها أن تلد، إيجابية العمل. و"العودة" إلى جماهير الشعب تبدو، ممكنة فقط في إحدى حالتين: إما لاستنهاضها، وحشد طاقاتها، وتعبئة جهودها، وقيادتها إلى التغيير، وإما للاعتذار لها، إقراراً بالعجز، وإعلانها، بحل أحزابها، لتقرر، أي الجماهير، ما تراه، على اعتبار أنه "لا يكلف الله نفساً إلا وسعها"، وما من إمكانية لتصور أية حالة أخرى، وفق منطق العقل، والسياسة، والأخلاق.

وإزاء حكم موغل في الخراب، تبدو التحذيرات القائلة بسقوط البلاد في حال رحيل الحاكم، أقوالاً مغرضة، إذ لا هدف لها، أو منها، بالنظر إلى ذلك، سوى المحافظة على بقاء الحاكم في الحكم، لأطول فترة ممكنة، بغير اكتراث بحال البلد نفسه. فأي مخاطر قد تنجم عن رحيل الحاكم (وأقول قد، لكونها مسألة احتمالية، على أية حال) ستكون نتيجة لسياسات الفساد والإفساد التي انتهجها الحاكم نفسه، كوسيلة لبقائه في الحكم، منذ عقود، وليس نتيجة مباشرة لرحيله. هذا مع أن المخاطر، المحذر بها تلك، هي أمور مؤكدة، في حال استمر الحاكم في الحكم، ونذرها ماثلة للعيان. ثم إن الحاكم راحل، راحل، إن لم يكن بفعل قوى التغيير، فبسبب، أخطائه، هو نفسه، وإلا فبفعل قانون الحياة القاسي، قانون الشيخوخة والموت. وبالتالي فإن ضمانة عدم انهيار الدولة، وانزلاق البلد إلى الفوضى والاضطراب، ليست في بقاء الحاكم في الحكم، بل هي في وجود قوى وازنة، حية، منظمة ومؤثرة. وأية قوى في الساحة، لن تكون كذلك، إلا إذا جابهت الحكم القائم، وتصدت لسياساته الإفسادية، وتحملت المسؤولية الوطنية المتمثلة بالتغيير، وإنقاذ البلد من الانهيار.

ولنعلم أن العلاقة بين المستبد والشعب، هي في نهاية المطاف، علاقة ملتبسة، (= مأزومة)، فلكون أن الاستبداد يأتي حسبما سلف البيان، كانحراف عن قيم ومعايير المجتمع، فضلاً عن عدم الكفاءة والجدارة والاستحقاق، فإن المستبد، وبتأثير "قلق المصير"، يعمد إلى أن يلبس الشعب ثوب المجنون، ويفخخ البلد، متمسكاً بخيار وحيد، (خيار شمشون)، ولا سواه. وبالتالي فإن علاقته بالشعب، مأزقية، حتماً، تتضمن، بالضرورة، صراعاً، لا بد أن ينفجر في لحظة ما، على شكل تحدٍّ أو عصيان أو

تمرد، أو غضب... يقابله، قمع وتنكيل وإرهاب. وشعارات "الاستقرار" التي يرفعها الحاكم وحزبه، في مواجهة مطالب التغيير، هي محض أوهام، ذلك أن مفهوم الاستقرار لديهما هو البقاء في الحكم، ولا يهمهما وضع البلد نفسه، ما لم يمس بقاءهما فيه. ولكن دون اهتمام، ودون انتباه إلى أن تفاقم الأزمات، سيقضي على الحكم وعلى الاستقرار معاً. وقد يقال في مواجهة نضال المعارضة السلمي، المطلوب، إن الوطن فوق الجميع –وهذا صحيح– ولكن ذلك ليس إلا لكونه، بالذات، ملك الجميع. وقد قيل، بحق، "وطن لا نحميه لا نستحقه". وإذا كان الوطن بحاجة إلى الحماية على الدوام، فهو أحوج ما يكون إليها، الآن.

وصحيح أن النضال (من أجل) القيم، والمبادئ، والمثل السامية، هو أمر في غاية النبل، وأن النضال (ضد) أي أحد هو أمر مخيف، حقاً. ولكن الصحيح أيضاً، هو أن النضال (من أجل) لا ينفصل –في لحظة ما، مع الأسف– عن النضال (ضد) قوى، جماعات، أحزاب... (تناضل) هي الأخرى، ومن موقع أفضل، ضد تلك القيم والمثل والمبادئ. لهذا يبدو التغيير، أمراً بالغ الصعوبة والتعقيد، ولكن علينا، في هكذا أحوال، ألا نركن إلى حسابات "العقل" وحده، رغم أهميتها، إذ هناك وسائل أخرى للإدراك: الحدس، الغرائز، العواطف، الأحلام، التطلعات،... فلا يوجد طريق، سالك، آمن ومضمون للتغيير 100%، بحسابات العقل وحده. العقل، يقلل، ولا شك، من نسبة المخاطر في أي عمل، ولكن دائماً ما يبقى هناك هامش للمخاطرة، بنسبة قد تقل أو تكثر، في أي عمل إنساني، كبير. فالمخاطرة تبرر الربح في علم الاقتصاد، على سبيل المثال، إذ يقال "الربح أجر المخاطرة"، بمعنى أن مشروعية الربح، تتأتى من كون أن التاجر، وهو أكثر الناس حرصاً وتحوطاً، واعتماداً على حسابات العقل، يخاطر في إنتاج أو توزيع سلعة ما، واستحقاقه للربح إنما يتأتى من كونه أجراً أو مكافأة لمخاطرته. وفي السياسة، وهي الاقتصاد المكثف –بحسب ماركس– فإن التغيير هو مكافأة عن المخاطرة، المتضمنة، في النضال، سعياً إليه. وحتى، دينياً، الجنة هي جزاء ومكافأة، للمؤمنين الذين آمنوا بربهم بـ"الغيب"، وليس للذين رأوها رأي العين. وكم من المناضلين (والمغامرين) في التاريخ، استطاعوا، بمحض التصميم، بلوغ أهداف كبرى. وفي المنعطفات الكبرى، وتحت سقف الأزمات، إما أن نسيطر على أذهاننا، أو تسيطر علينا، فـ"تشاؤم العقل" لا يغالبه، حسب غرامشي، إلا "تفاؤل الإرادة".

وإذا استعرنا من ميلان كونديرا، فكرته عن "الحدث العرضي"، فسنقول إن الاستبداد بما هو انحراف عن القيم والمعايير، محل التوافق الجمعي، للمجتمع ككل، فهو يأتي، كحدث عرضي، ليس كنتيجة ضرورية لما قبله، ولا ينتج عنه أي أثر مفيد. ولهذا فهو يحدث خارج التسلسل السببي، الذي هو التاريخ، والمفترض أن يزول، كما تزول مصادفة عقيمة.

خاتمة/ فاتحة: "عقد اجتماعي" بأي معنى؟! "حوار" بأية شروط؟!

ورد في الكتاب الوثائقي، الصادر عن الأمانة العامة للجنة التحضيرية للحوار الوطني، ص9، ما نصه: "... اعتبرت الدعوة، بداية الحوار، ضرورة وطنية... وحددت الدعوة، نهاية الحوار، الخروج بعقد اجتماعي جديد، يعيد تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس صحيحة، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم على أسس الشراكة الكاملة لكل المواطنين في السلطة والثروة العامة"، وهذا يفسر، على ما يبدو، "الإصرار" على ما يسمى بـ"الحوار" مع الحاكم، الفعلي، القائم. غير أن هذا يعد خطأً مميتاً، سياسياً، إذ فضلاً عن أنه، ما من إمكانية للقول، بحوار أو تفاوض، بين الدولة والمجتمع، اعتباراً بأن "الدولة" شخصية اعتبارية، من أشخاص القانون الدولي العام، تشمل، وفق تعريف هذا القانون لها، الأرض، والشعب والحكومة، فإن القول بـ"عقد اجتماعي" "يعيد تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم..."، يمنح الحاكم صفة ثابتة، ليست له، ولا لأي أحد، أياً كان، ويتخالف، كلياً، مع أسس "نظرية العقد الاجتماعي"، المستقاة، في الأصل، من فلسفة القانون الطبيعي، كما صاغها فلاسفة العقد الاجتماعي، وعلى رأسهم جان جاك روسو.

ففكرة "العقد الاجتماعي"، وفق هذه النظرية، وهي فكرة مفترضة، أصلاً (= متخيلة) تقوم –باختصار شديد– على أساس من الجمع، والتوفيق، بين أمرين متعارضين: الحرية المطلقة للإنسان، من جهة، والطبيعة الاجتماعية له، من جهة أخرى. فبما أن الإنسان يولد حراً، وفق فلسفة القانون الطبيعي، وهو كائن اجتماعي بالتعريف "لا يستطيع أن يحيا إلا في وسط اجتماعي"، كان لا بد أن يتنازل الأفراد عن جزء من حرياتهم، لكيان أكبر، يعلو الجميع (= اللوفياتان، بحسب جون هوبس)، ينظم الحريات، والحقوق المتعارضة، ويكفل ممارستها في آن (= دولة المصلحة العامة). ومن هنا الطابع التعاقدي للدولة، بوصفها ناتجة عن عقد اجتماعي، بين مختلف أفراد، وفئات، وشرائح (اجتماع) بشري معين، اقتضته المصلحة العامة لهذا الاجتماع، ليحدد أسس الدولة، وينظم العلاقة في ما بين سلطاتها، وليبين طريقة اختيار الحاكم، ومدة ولايته، وصلاحياته،... الخ. وبموجبه، فإن

> **واجب "المشترك"، إذن، ويبدو أنه قدره أيضاً، أن (يقود) الجماهير إلى التغيير، لا مناص، إذ ليس بوسع الإنسان أن يختار قدره، أي تنصل، تلكؤ، تردد، تخاذل، تقاصر... هو بمثابة "تحدٍّ" لأحكام القدر. يفترض بقيادات أحزاب اللقاء المشترك، أن تحزم أمرها لتعلن "التحدي السياسي" كطريق للتغيير والخلاص**

الحاكم هو نتاج للعقد الاجتماعي، وليس طرفاً فيه، فهو إنما يستمد صفته، وشرعيته كـ"حاكم"، من كونه جاء بالكيفية، وبالشروط، المنصوص عليها في العقد. ولهذا فإن العقد (= الدستور) أسمى من الحاكم بطبيعته، لكونه هو من أوجد الحاكم، لتحديده لطريقة اختياره، وهو من يمنحه الصفة، والشرعية، ويحدد له صلاحياته، وسلطاته، واختصاصاته... الخ. والحاكم وفقاً لذلك، يمارس السلطة بوصفه نائباً عن المجتمع/ الشعب، ولصالحه، ومن ثم يكون لهذا الأخير، الحق في مراقبته ومساءلته وعزله. وللتقريب، يمكن القول بأن الدولة (= دولة المصلحة العامة) تشبه، إلى حد كبير، "الشركة"، فـ"العقد الاجتماعي" يشبه "عقد الشراكة"، والمجتمع/ الشعب يشبه "الجمعية العامة للشركة"، والحاكم/ الحكومة يشبه "مجلس الإدارة". وبما أنه لا يتصور وجود حوار أو تفاوض، بين الجمعية العامة للشركة (تحت التأسيس)، وبين مجلس الإدارة، بشأن عقد الشركة (= عقد الإنشاء/ التأسيس)، باعتبار أنه ما من وجود سابق، لمجلس الإدارة، على وجود العقد، وإنما هو، أي المجلس، ناتج عن العقد، ومنبثق عنه، فكذلك، لا يتصور قيام حوار أو تفاوض، بين المجتمع والحاكم، وفق نظرية العقد الاجتماعي، اعتباراً بأنه لا وجود لـ"حاكم" سابق على العقد الاجتماعي. والحديث عن هذا، أو ذاك، من الناس، بوصفه "حاكماً"، حسبما هو شائع بين الناس، إنما يتم باعتباره، أي الحاكم، حاكماً فعلياً (= كأمر واقع)، وليس باعتباره كذلك، وفق مفترضات نظرية العقد الاجتماعي، وتلك مسألة أخرى.

وفكرة "العقد الاجتماعي"، بهذا المعنى، توحي بـ"حل" ممكن، نظرياً وعملياً، حسبما يؤمل، على نحو يكفل منع ما وصفته رؤية الإنقاذ بـ"الانهيار" و"تسوية الملعب" و"الاتفاق على قواعد اللعبة" في آن. وذلك بحوار، حقيقي، بين قوى التغيير، وعلى رأسها، اللقاء المشترك، وكافة القوى والشرائح، والفئات، الاجتماعية، بما فيها قوى الحراك، والحوثيون، أساساً. ولكن ليس من أجل "تشخيص الأزمات"، والاقتناع بحلول الإنقاذ، بل من أجل الاتفاق على أمرين أساسيين: تحديد أسس "عقد اجتماعي"، بخطوط عريضة، ولكن جوهرية، وتكوين تحالف وطني عريض، وصياغة إستراتيجية وطنية للتغيير، كشرط إجرائي، ضروري، لوضع العقد الاجتماعي موضع التنفيذ (= صياغة الدستور، وفق الأسس المتفق عليها بين كافة قوى التغيير، والمكونات الاجتماعية الأخرى). وهذا قد يقتضي، بطبيعة الحال، الاتفاق مع قادة الحراك، في الداخل والخارج، على صيغة ما من صيغ الوحدة، وصحيح أن الوقت، ربما، يكون قد تأخر على ذلك، ولكن الصحيح كذلك، هو أن تأتي متأخراً، خيرٌ من أن تأتي في الساعة الـ25 (= بعد انتهاء كل شيء، وفوات كل الفرص).

الأمر، عملياً (= في الواقع) ليس بالسهولة التي يبدو عليها، نظرياً (= على الورق)، هذا أكيد. ولكن الأكيد أيضاً، أنه ما من عمل عظيم إلا وتكتنفه الصعاب، وتحيط به المخاطر، وتتخلله التضحيات، (يفترض أن من شأن الإستراتيجية أن تقلل وتخفف ذلك، إلى أدنى حد ممكن).

وبشأن "الحوار"، فعلى الرغم من أنه لا يتصور حل الأزمات بالحوار، ولا حتى بالتفاوض، مع النظام الحاكم –ولا أي نظام حاكم– باعتبار أن القضايا، التي يفترض –هنا– أن تكون موضوعاً للحوار، وعلى الأصح، التفاوض، والمحددة في رؤية الإنقاذ، ليست مسائل مطلبية عادية، كالمطالب النقابية، برفع الأجور أو بحقوق معينة، بل هي تتعلق بقضايا تمس مباشرة النظام الحاكم نفسه، أي أنها قضايا لا يمكن التنازل عنها، من قبل طرف، ولا القبول بها، من قبل الطرف الآخر.

على الرغم من ذلك، إلا أنه يمكن للمرء أن يقبل بالتفاوض، كخيار للحل، ولو على مضض، جرياً مع أشد الناس تشاؤماً وتخوفاً وخشية، مما قد يسببه التغيير من مخاطر وخسائر وآثار، ومع أشدهم تفاؤلاً بإمكانية إقناع "الحاكم" بتقليص سيطرته، تدريجياً، وصولاً إلى إقناعه، بالقبول، كلياً، ببناء الديمقراطية (الحقيقية)، وبمعنى آخر، القبول بالتفاوض، كخيار للتسوية بين مطلبي؛ الاستقرار من جهة، والتغيير من جهة أخرى، ولكن ذلك، يوجب على أولئك الناس، أن يدركوا أولاً، أن أي "اتفاق" يمكن التوصل إليه، مع الحاكم، لن تتحدد بنوده، وفقاً لمبدأ "العدالة"، الذي يفترض وينبغي، أن يسود في التفاوض، ولا وفقاً لمبدأ صحة آراء ومواقف، هذا الطرف أو ذاك، بل ستتحدد، حتماً، وفقاً لـ"قوة" و"قدرة" هذا الطرف أو ذاك، من أطراف التفاوض. بمعنى أن التوصل إلى تسوية، عن طريق التفاوض، لا يتم على أساس من تقييم صحة أو خطأ القضايا والمواقف، موضوعَ الحوار، ولا على أساس قلة أو كثرة مناقشتها، بل على أساس من تقييم، حتمي، لقوة هذا الطرف أو ذاك، أي على أساس "ميزان القوى" السائد بين الأطراف، وثانياً أن عملية التفاوض ذاتها تمنح الحاكم شرعية كالتي توفرها له عملية المشاركة في الانتخابات. وعليهم، ثالثاً، قبل الدخول في أي تفاوض، أن يجيبوا على الأسئلة الآتية: ما هي القضايا أو المطالب، التي يمكن التنازل عنها، كشرط لإنجاح التسوية، وفق ما يقتضيه مبدأ التفاوض ذاته؟! وما هي قضايا ومطالب الحد الأدنى التي لا يمكن النزول عنها؟! وما الذي يضمن قبول الطرف الآخر بها؟! وما هو الحل، في حال عدم قبول الطرف الآخر بقضايا ومطالب الحد الأدنى تلك؟! وكيف يمكن تجنب عدم خلط أطراف التفاوض، بين القضايا موضوع التفاوض، وعملية التفاوض ذاتها؟! وكيف ستكون أوضاع البلاد، بعد التسوية؟ هل ستكون الحياة أفضل، مما ستكون عليه، لو تم اللجوء إلى خيار النضال السلمي؟! وما الذي يضمن التزام الطرف الآخر، بالعمل وفق بنود التسوية التي يمكن التوصل إليها؟! وما العمل في حال لم يلتزم بذلك مستقبلاً؟! وما الذي يضمن التزام الطرف الآخر، بمبدأ التفاوض ذاته، وعدم الانقلاب عليه؟!...

الهوامش:

(1) إنتلجنسيا، هي بحسب قاموس ويكيبيديا، كلمة روسية تم تداولها منذ دولة القياصرة ثم انتشر استخدامها في الثقافة البولندية لاحقاً، وبدأت تظهر بالإنجليزية في ق19، وتعني نخبة المثقفين، الذين يلعبون دوراً في تنمية ونشر الثقافة، ويكون وعيهم متقدماً، ويقوم على الشعور بالانتماء إلى تربة أوطانهم، وهم شعلة التغيير، ومن مختلف الخلفيات الأكاديمية، فقد يكونون فنانين، مدرسين، أطباء، مهندسين ومحامين... الخ. ويميل البعض إلى استخدام هذا المصطلح ليعني المثقفين السياسيين بصفة خاصة. (وتجدر الإشارة هنا، إلى أني استفدت كثيراً من قراءات سابقة لمؤلف الدكتور مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي، بحث في سيكولوجية الإنسان المقهور، مركز الإنماء العربي ط4، 1986، وأدين لهذا الكتاب المهم، بعدد من الأفكار التي وظفت –بتصرف– في مقدمة هذه الملاحظات).

(2، 3، 4) من الكتاب الوثائقي، الصادر عن الأمانة العامة للجنة التحضيرية للحوار الوطني، المتضمن لمشروع "رؤية للإنقاذ الوطني".

(5) لمزيد من التفاصيل عن القبيلة والغنيمة، راجع مقالنا "الغنيمة: القبيلة ونمط إنتاج اقتصاد الغزو"، المنشور في صحيفة "النداء"، العدد 20، تاريخ 3 أغسطس 2005.

(6) بحكم التنشئة والتكوين، ليس في هذا أي قدح أو ذم، ولا أي موقف تحيزي مسبق تجاه القبيلة، إذ الإنسان، بوجه عام، هو ابن بيئته، وكل بنية اجتماعية تنتج عقلية تتصف بذات خصائص تلك البنية، تعمل على إعادة إنتاجها وتعزيزها.

سجون عدن تكتظ بمئات المعتقلين على شرف خليجي 20

■ عدن - فؤاد مسعد:

ذهبوا للمشاركة في عزاء صديقهم فأودت بهم توجيهات أمنية في سجن الشيخ

بحلول اليوم الاثنين يكون 6 مواطنين قد أمضوا شهرا كاملا في السجن، ففي 20 نوفمبر 2010، أي قبل بدء بطولة خليجي 20 بيومين، استقبل سجن الشيخ عثمان كلا من: عبدالله أبو بكر عبدالقوي، علي عبدالرب سعيد، محسن مثنى، فضل علي مثنى، حسين سعيد علي، ومنصر سعيد علي، حيث كان يجمعهم مجلس عزاء أحد زملائهم حين اقتحم المجلس وألقي القبض عليهم بأمر من مدير المنطقة، وأودعوا السجن. وبعد أسبوع وجه رئيس استئناف محافظة عدن أمرا لمدير أمن المحافظة يقضي بـ"سرعة الإفراج عن المذكورين أعلاه أو إحالتهم مع الأوليات إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة والتصرف بأمرهم وفقا للقانون بحسب توجيهات معالي النائب العام". لم تنفذ توجيهات معالي النائب العام ولا رئيس استئناف المحافظة بنفس السرعة التي نفذت فيها أوامر مدير المنطقة، وهو ما يعني أن جلسة العزاء بالنسبة للمذكورين ستمتد فترة أطول.

وفي البريقة عشرات المعتقلين

قبل يومين من تدشين خليجي 20 قالت المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية، إنها تلقت بلاغا عن اعتقالات جماعية في مديرية البريقة بمحافظة عدن، وذلك إثر مداهمة عدد من المنازل وبدون أي مسوغات قانونية أو أمر أو استدعاء مسبق من أية جهة.

وذكرت المنظمة في بيانها أن بعض المعتقلين تم اقتيادهم كرهائن حتى يحضر أقاربهم المطلوبون. وأضاف البيان: ولا يعرف حتى الآن مكان احتجازهم، كما لم يسمح لأهاليهم بزيارتهم، ومن بين المعتقلين أطفال، أحدهم لا يتجاوز 15 سنة.

وطالبت المنظمة بإطلاق سراح المعتقلين الذين قالت إن أعدادهم وصلت للمئات.

ومن الأسماء التي حصلت عليها: فتحي عوض محمد، فهمي عوض محمد، الخضر عبد ربه برهمي، عبدالرحمن عبد ربه برهمي، كمال عبدالرزاق، عادل علي الوحيشي، عوض خليل القميشي، أحمد عوض خليل القميشي (15 سنة)، يوسف أحمد الدومني، نائف الثريا، ووديع هائل.

وفي بيان آخر ذكرت المنظمة أسماء معتقلين آخرين في البريقة تم اعتقالهم بعد تدشين خليجي 20، وهم: محسن صالح قائد، محمد حسن صالح، عمر سعيد سالم، ناصر حسن حيدم، أنيس أحمد حسن، غسان عباد، عوض عبدالله عوض، صقر أحمد علي، يوسف عبدالفتاح علي قاسم، يونس عبدالفتاح علي قاسم، محسن حسن حيدم، أدهم سلام، منير عبد ربه الجلاد، وأحمد صديق الكبش.

أسماء المعتقلين في الشيخ عثمان يوم 30 نوفمبر

هائل سعيد عمر، هيثم صالح سعيد، شائف محمد قاسم، أحمد طاهر عمر، صالح حسن أحمد، جبران أحمد محمد، نبيل حمدي محمد، نعيم علي هيثم، سالم مثنى عبده، عماد صالح، أحمد ناجي، صدام محسن العبدلي، عبدالباسط محمد صالح، صلاح يسلم، عبدالواحد عبادي علي، خالد ناصر عبده، تمام قاسم صالح، حيدرة عبدالرحمن، سلام أحمد محمود، ياسين سعيد علي، صلاح حسن صالح، صبري منصر، حازم فضل سالم، بسام مثنى أسعد، وجدان فضل مقبل، عبدالسلام سالم هيثم، فارس ردفان علي سعيد، أحمد محمد عوض، مصطفى أحمد محمد، عمر أبو بكر علي، حامد نصر علي، عبده علي عبدالله، عباس علي صالح، مشتاق أحمد عبيد، محمد بن محمد صالح، عبدالفتاح عبدالله سعد، صالح عبدالله علي، ناجي الحجري، ثابت محسن محمد، صالح حسين أحمد سعيد، نبيل محمد بن محمد، فيصل عز الدين، أيوب علي حسين، نبيل أحمد عبيد، علي ثربة، وسيم عبدالكريم علي، علي البسيتي، ثابت عبدالكريم، فهمي فضل راجح، محسن جعفر، يحيى عبدالحكيم يحيى، منير محمود أحمد، عبده علي الهيج، ماجد القعود، صالح ثابت قائد، معين حسين، أكرم ثابت جابر، كريم ثابت جابر، فكري حسين شائف، مفيد فضل حسين، عبود سالم سيف، حسين الشعبي (الفانوس)، وعبود الشعبي.

عشرات المعتقلين في انتظار الإفراج

في حديث لـ"النداء" قال المحامي خالد علي ناصر، عضو فريق ائتلاف الشباب للدفاع عن حقوق الإنسان، إن القاضية نورا ضيف الله رئيس نيابة استئناف عدن، وعدت أهالي المعتقلين في سجون عدن بالتواصل مع النائب العام لأجل الإفراج عنهم. وقدر المحامي عدد المعتقلين بالمئات، وحصل بعضهم على توجيهات بالإفراج لكن دون استجابة من الأمن الذي لا يزال يتحفظ عليهم.

وعن أسباب اعتقالهم أفاد بأن حوالي 80 شخصا تم اعتقالهم مع بداية خليجي 20 أثناء المباريات، بتهمة ترديد شعارات انفصالية، وفي حين أطلق سراح بعضهم فإن الباقين عالقون في انتظار الإفراج.

كما ذكر المحامي أكرم الشاطري الذي يعمل ناشطا حقوقيا في نفس الفريق، أنه تمكن بصعوبة من الحصول على إذن بزيارة 5 معتقلين يتبعون محافظة لحج، ولكنهم يقبعون في السجن المركزي بالمنصورة بعدن منذ أسبوعين، بعد ما تم اقتيادهم من الشارع إلى السجن، حسب قوله.

وأضاف لـ"النداء" أنه تم إحالة ملفاتهم للنيابة يوم الأربعاء الماضي، وهم كالتالي: محمد نور الدين، عمار محمد السكران، عرفات فارع، محمد ناصر، وعبده سعيد.

... وسجن صبر يستضيف العاقل وضيوفه

إلى ذلك، طالب المرصد اليمني لحقوق الإنسان النائب العام بالتوجيه بالإفراج عن المعتقلين حسين العاقل، وضاح الحالمي، عارف الحالمي، صالح بن صالح الردوع، فاضل اليافعي، ومحمود اليافعي.

وأرفق المرصد في خطابه للنائب العام صورة من توجيهات النيابة العامة، التي كانت "النداء" تناولتها الأسبوع قبل الماضي. وعدَّ المرصد استمرار احتجاز المعتقلين تعنتا من قبل إدارة الأمن في مواصلة الانتهاكات بحق المذكورين، وتعطيلا لأحكام الدستور والقانون وإخلالا بكافة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الضامنة لحقوق الإنسان.

وقال الخطاب الذي أرسل المرصد بنسختين منه إلى رئيس نيابة استئناف لحج، ورئيس نيابة استئناف عدن: "انطلاقا من المسؤولية الملقاة على عاتقكم في إنفاذ القانون وحماية الحقوق والحريات العامة للمواطنين وإعمالا لنصوص المادة 48 من الدستور والمواد 7، 13، 70، 73، 77، 170 من قانون الإجراءات الجزائية، فإن المرصد يطلب منكم التوجيه بالإفراج عن المعتقلين المذكورين، والتحقيق في كافة التجاوزات والمخالفات القانونية في اعتقالهم ومحاسبة المسؤولين عن ذلك".

وكان تم اعتقالهم قبل 3 أسابيع أثناء ما كانوا يتواجدون في منزل الدكتور العاقل الواقع في الحرم الجامعي بكلية التربية صبر، وظل أقاربهم ينتظرون انتهاء خليجي 20 بفارغ الصبر، كون أحد مسؤولي أمن لحج قال لهم إنه سيتم التحفظ عليهم كاحتراز أمني حتى تنتهي فعاليات خليجي 20، انتهى خليجي 20 ولكن توقيت الاحتراز الأمني لا يزال مفتوحا.

أديب عبدالمنان.. اعترض على مخالفات المصافي فأودع السجن أكثر من شهرين بتهمة إثارة الشغب في ملعب البريقة

أفرج أمن عدن عن المعتقل أديب عبدالمنان في وقت متأخر من مساء أمس الأول السبت، بعد مرور أكثر من شهرين على اعتقاله مع عدد من زملائه العمال في مصافي عدن، بتهمة إثارة الشغب في ملعب نادي الشعلة بمديرية البريقة أحد ملاعب التدريب لخليجي 20، مطلع أكتوبر الماضي، ولا يزال بقية المعتقلين موزعين على عدد من سجون محافظة عدن.

وكان مندوبو عمال مصافي عدن في قضية الجمعية السكنية، طالبوا أعضاء مجلس النواب بالإفراج الفوري عن زميلهم، أديب عبدالمنان، وأكدوا في رسالتهم التي حصلت "النداء" على نسخة منها أنه دخل السجن من دون حق قانوني.

وأضافت الرسالة: لقد تم سجنه في سجن البحث الجنائي بخور مكسر أولا ومن ثم تم ترحيله إلى سجن شرطة القاهرة قبل العيد بيومين، بعد أن تم تجاهل توجيهات النيابة السابقة الذكر، علما أنه من ساكني منطقة البريقة مع أسرته. كما طالب المندوبون في رسالتهم بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في أسباب احتجازه وانتهاك حريته وحقوقه الدستورية من قبل الأمن، بحسب رسالة سلموها لأعضاء المجلس قبل إطلاق سراحه.

الأسبوع الفائت؛ وجهت أسر المعتقلين رسالة لمجلس النواب تطالب بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في أسباب احتجازهم من دون مسوغ قانوني، ورفضهم الإفراج عنهم وتحويلهم إلى النيابة المختصة، وانتهاك حقوقهم من قبل الأمن.

وطالب أقارب المعتقلين في رسالتهم –حصلت "النداء" على نسخة منها– بالإفراج عن المعتقلين ومحاسبة المسؤولين عن هذا العمل الذي وصفوه باللاأخلاقي واللاإنساني، وما أطلقوا عليه العبث بالنظام والقانون من قبل رجال الأمن، بحسب الرسالة التي وقعها أقارب المعتقلين: خالد الرهوة (سجن شرطة كريتر)، أديب عبدالمنان (سجن شرطة القاهرة –أفرج عنه)، أحمد علي هيثم (سجن شرطة المعلا)، ماجد عثمان (سجن شرطة خور مكسر)، وبسام أحمد محمد (سجن شرطة المنصورة).

حراك خور مكسر يعقد اجتماعه الموسع ويؤكد رفضه لمحاولات التفريخ والاستنساخ

تنفيذاً للبرنامج المرسوم من المجلس الأعلى للحراك السلمي الجنوبي والمحدد لخطة إنزال الوثائق ومناقشتها في المديريات والمحافظات، عقدت هيئة الحراك السلمي الجنوبي بمديرية خور مكسر، الجمعة الماضية، اجتماعها الموسع لمناقشة الوثائق التي تلاها نقاش واسع وثم إثراؤها بالملاحظات الغنية، وأقر إنزالها على المراكز ليتم الأخذ بآراء وملاحظات من لم يتمكن من المشاركة. كما قررت الهيئة رفع الملاحظات والتصويبات الى الاجتماع الموسع الذي دعا إليه المجلس الأعلى للحراك الجنوبي السلمي في الضالع بتاريخ 25 ديسمبر الجاري.

ووقفت الهيئة أمام جملة من القضايا التنظيمية والسياسية. وأدان الحاضرون "سياسة القمع والتنكيل والاعتقالات المستمرة التي تعرض له شعبنا لاسيما زعيم الحراك حسن أحمد باعوم وحسين زيد بن يحيى ورفاقهما، وكذا الاعتقالات في لحج والتي شملت د. حسين العاقل ووضاح الحالمي وعضو هيئة خور مكسر الناشط عارف عبده العيسائي الحالمي وزملاءهم"، وكذا ما يتعرض له مئات من أبناء الجنوب المعتقلين في زنازين عدن منذ 30 نوفمبر، والذين تعرضوا "لأبشع صنوف التنكيل والتعذيب".

وطالب المجتمعون منظمات المجتمع المدني والحقوقي والأحزاب وكل فئات المجتمع بالتضامن والوقوف الجاد أمام ما وصفوه بـ"الجرائم، وفي مقدمتها عدم التعامل الجاد من قبل السلطة في تسليم ومحاكمة قتلة أحمد الدرويش".

إلى ذلك، حيت هيئة خور مكسر الحراكية "صمود شعبنا واستبساله والموقف المشرف الذي ظهر به شعبنا في عدن وأبين أثناء فعالية خليجي 20، وتفويته الفرصة على السلطة لمحاولة إظهار الحراك وشعب الجنوب بالإرهابيين وقطاع الطرق أمام ضيوف الجنوب من الأشقاء الخليجيين".

ودعا حراكيو خور مكسر كل هيئات الحراك الى "التحضير الجاد لفعالية التصالح والتسامح الخامسة في 13 يناير 2011". وأكدوا استنكارهم "للجريمة البشعة التي راح ضحيتها عباس طمبح، وتضامنهم مع أبناء ردفان تجاه الحملة الظالمة التي يتعرضون لها".

وعلى الصعيد الحراكي، حيت هيئة خور مكسر دور هيئة عدن بقيادة عمر جبران، وأوضحت رفضها الكامل والمطلق لكل "محاولات التمزيق والشرذمة واستنساخ هيئات الحراك"، حيث أكدت موقفها المنسجم مع هيئة حراك عدن "برفضها لمخرجات بيان يافع أو غيرها كبيان رؤساء المحافظات في ردفان، وتمسكها بالشرعية السياسية والتنظيمية للمجلس الأعلى للحراك السلمي ورئيسه باعوم وهيئاته القيادية وفروعه بالمحافظات والمديريات، وعلى شرعية اتفاق 9 مايو بكل ما فيه، لاسيما تركيب المجلس الأعلى".

كما جددت تأكيدها وحرصها على التعجيل بعقد المؤتمر الوطني الجنوبي الذي أصبح ضرورة ملحة للحفاظ على "وحدة الحراك وتعزيز قضيته العادلة باستعادة دولته جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"، حيث أكد الحاضرون أن "قضية الجنوب واستعادة دولته لم تعد اليوم محل خلاف بين الجنوبيين بل محل إجماع".

هذا وقد حيت هيئة حراك خور مكسر "كل أبناء الجنوب بالخارج، وفي مقدمتهم القيادات التاريخية الشرعية، وعلى رأسهم الرئيس علي ناصر محمد والرئيس علي سالم البيض والرئيس حيدر أبو بكر العطاس"، وأثنت على مواقفهم، مؤكدة حرصها على أن يلعبوا الدور الكبير في "توحيد الحراك ودعمه وتأمين استمراريته". وشددت على أن التدخل في "شؤون هيئات الداخل وبناء الاصطفافات الشخصية والوثائقية والشللية لن يخدم الحراك، بل قد يضر مسيرته القائمة أساسا على منهج وثقافة التصالح والتسامح"، وأكدت رفضها الكامل "لفرمانات الخارج إلى هيئات وقيادات والداخل ومنح صكوك الأغلبية والشرعية لهذا أو ذاك، وأن شعبنا البطل هو الحكم وهو القادر وحده على الانتصار ورسم أهدافه".

أبناء قرية بئر ناصر بلحج يناشدون الرئيس بشأن اعتداء جنود أمن عدن على القرية واعتقال عدد من الأطفال

وجه أبناء منطقة بئر ناصر مناشدة لرئيس الجمهورية بخصوص "قيام 3 أطقم تابعة للأمن العام بمحافظة عدن صباح الخميس 2010/12/16، باقتحام المنطقة مدججين بالأسلحة والجنود وإطلاق النار الكثيف فوق المنازل والاعتداء على النساء واعتقال عدد من أبناء المنطقة، وبينهم أطفال، بحجة أنهم مشتبه بهم في تكسير السور الفرعي للمنطقة".

وأضافت المناشدة التي رفعها الشيخ جعفر صالح فضل بالنيابة عن أبناء المنطقة: "والآن أولادنا محتجزون في سجن البحث الجنائي بعدن وزيارتهم ممنوعة، ولا ندري حالتهم، كما تم احتجاز سيارة دايهاتسو يملكها راشد عوض فضل، وتتواجد حاليا في حوش إدارة البحث الجنائي".

وأدان المواطنون هذه المداهمة خصوصا وأنها تأتي بعد أكثر من شهر على صدور قرار من محكمة الحوطة يقضي بإحالة القضية للجنة الرئاسية الخاصة بقضايا الأراضي في عدن ولحج وأبين، التي شكلت مطلع العام الحالي برئاسة الدكتور يحيى الشعيبي وزير الخدمة المدنية والتأمينات.

يذكر أن محكمة الحوطة تنظر في قضية الأرض المتنازع عليها من قبل أبناء منطقة بئر ناصر من جهة، ومؤسسة المياه بعدن من جهة ثانية. وكانت المؤسسة قامت بتأجير مواقع في المنطقة لمواطنين، ومن ذلك عقد الإيجار المؤرخ في 2002/4/2، وهو ما أثار حفيظة أبناء المنطقة.

أبناء المنطقة شكوا للسلطة المحلية بمحافظة لحج أكثر من مرة إقدام مؤسسة المياه على مواصلة أعمال البناء في المنطقة المتنازع عليها رغم مخاطبة قاضي محكمة الحوطة لإدارة المياه بتوقيف العمل في الأراضي موضوع النزاع.

وبحسب إفادة المواطنين فقد أقدم الجنود الخميس الفائت على اعتقال كل من: فضل صالح مسعود، محمد علي فضل، أحمد جامع، سلام سعد، محمد دوكم، صلاح سالم مهدي، محمد عبدالله عوض، أنيس محمد سعد (16 سنة)، أكرم عبدالله عوض (15 سنة)، أمجد عبدالله عوض (14 سنة)، ومبارك راشد عوض (13 سنة).

3 منهم جنود من شرطة النجدة متهمون بقتل مواطن

مدير أمن أبين يفرج عن 6 سجناء من السجن المركزي ورئيس نيابة استئناف المحافظة يطالبه بسرعة إعادتهم

أثناء محاكمة 3 جنود من شرطة النجدة بمحافظة أبين متهمين بقتل المواطن أحمد علي محمد مصلح، فوجئ أولياء الدم بقيام مدير أمن أبين بالإفراج عن المتهمين.

وقال عبده علي البتول وكيل أولياء الدم، في مناشدته رئيس الجمهورية، إن ما قام به مدير الأمن بالإفراج عن المتهمين، وهم على الله سعد الناجكي، هشام عبده صالح الرعدي، وماجد حسين محسن الجحدري، من دون أوامر بذلك من الجهة المختصة، عائد إلى كونه كان قائد النجدة أثناء حادثة القتل، التي يعود تاريخها إلى 3 فبراير 2009 في نقطة حسان مديرية زنجبار.

وحسب ما جاء في المناشدة فإن أحمد علي مصلح وهو يستقل سيارته المحملة بالطماطم إلى حضرموت، استوقفه أفراد من شرطة النجدة في نقطة حسان زنجبار، وطالبوه بدفع رسوم التحسين فاستجاب لطلبهم ودفع 200 ريال، لكنه عندما رفض إعطاء أفراد النجدة حق النقطة كما طلبوا منه انهالوا عليه بالضرب ومن ثم قتلوه.

واقعة الإفراج عن الجنود المتهمين بحادثة القتل أشارت إليها رسالة رئيس نيابة استئناف أبين إلى مدير الأمن في 6 ديسمبر الجاري، والتي جاء فيها أنه وعطفا على مذكرة وكيل نيابة زنجبار تفيد بأنه وخلال نزول عضو النيابة مدين هادي حمود إلى السجن المركزي لإجراء التفتيش، لوحظ عدم وجود السجناء على الله الناحكي، ماجد الجحدري، وهاشم الرعدي (واقعة الضرب المفضي إلى الموت).

وجاء في رسالة رئيس النيابة التي طالب فيها بسرعة إعادة السجناء والإفادة في حال التنفيذ، فإن مسؤول الحراسة بالسجن أفاد لوكيل نيابة زنجبار بأن المذكورين تم الإفراج عنهم من قبل مدير الأمن.

إضافة إلى ملاحظة عضو نيابة زنجبار عدم وجود السجناء المتهمين بقتل أحمد مصلح في السجن المركزي، لوحظ أيضا عدم وجود 3 آخرين، وهم علي أحمد العكشي (واقعة السرقة)، علي ناصر علي النجمي (واقعة شرب خمر)، وبشير مبعوث هادي (واقعة سرقة).

أسرة المجني عليه أحمد مصلح في مناشدتهم طالبوا رئيس الجمهورية بإنصافهم ومنع مدير الأمن من التدخل في القضية لكي تأخذ مجراها القانوني ويقول القضاء كلمته.

بعد أسبوع من اتهام الحوثي للسلطة بتعذيب معتقلين حتى الموت؛ وعدم نفي السلطة ذلك

أهالي معتقلي صعدة يتضامنون مع معتقلي الجنوب ويصعدون اعتصامهم حد الإضراب عن الطعام

■ "النداء" – صنعاء:

تضامن أهالي المعتقلين على ذمة حروب صعدة مع معتقلي النضال السلمي في الجنوب، وأعلنوا خلال اعتصامهم أمام بوابة الأمن السياسي بصنعاء، أمس، عن تصعيد اعتصاماتهم المطالبة بالإفراج عن ذويهم وأبنائهم حد الإضراب عن الطعام.

اعتصام الأهالي –وعدد من منظمات المجتمع المدني والناشطين الحقوقيين والسياسيين وعلماء الدين– جاء بعد أسبوع من اتهام الحوثي للسلطة بتعذيب معتقلين من أنصاره حتى الموت في محافظة صعدة، وعدم نفي السلطة ذلك، كما على إثر تجدد خذلانهم من قبل مدير جهاز الأمن السياسي بصنعاء، الذي كان وعدهم بالرد القاطع على رسالة سلموها الأسبوع الماضي، تجدد مطالبتهم بالإفراج عن المعتقلين، لكنهم تلقوا وعد الرد فقط، ما لم يتم أيضاً كما كان متوقعاً، فالواضح أن هتك كرامة الأفراد وحرياتهم الشخصية دأب السلطة مع المعتقلين على خلفية هذه الحرب خلال مختلف جولاتها.

ورغم الأوامر المتكررة بالإفراج عن جميع المعتقلين، تبدو هذه الأوامر التي لم تنفذ حتى الآن، عبئاً إضافياً على كاهل أهالي المعتقلين، حيث إن تعامل السلطة مع مطالبهم يتم باستخفاف فاضح، فيما الأساليب التي انتهجها الأمن السياسي أو القومي مع المعتقلين المدنيين بسبب حروب السلطة مع الحوثيين، هي ممارسات خارجة عن الدستور والقانون تماماً.

أهالي المعتقلين الذين رفعوا لافتات تستنكر الوعود المماطلة للسلطة وتمنعها عن جبر الضرر، إضافة إلى عدم الإيفاء بالتزاماتها الحقوقية رغم ما تدعيه يومياً أمام المجتمع الدولي، أجمعوا على تعرض السجناء للمعاملة اللاإنسانية من السجن الانفرادي والتعذيب ومنع الزيارة، كما لم يصدر عن الجهات المعنية أي نفي أو توضيح حول ادعاءات هؤلاء الأهالي المكلومين الذين تزداد معاناتهم بشدة.

يشير ذلك حسب ساسة وحقوقيين إلى أن الخطاب السياسي يعاكس ويجافي الحقيقة التي يعيشها المعتقلين وأهاليهم، والمطلوب من السلطة احترام تعهداتها والقوانين النافذة بدون أي تسويف.

عضو مجلس النواب القاضي أحمد سيف حاشد قال إنه لابد من الوصول إلى الجهات الدولية، مستغربا من تصريح وزير العدل لبعثة اتحاد البرلمان الدولي بأنه ليس هناك معتقلون خارج القانون، مؤكدا أن صوت الجميع سيسمع وسوف يحاسب من ارتكب بشاعة وجرائم هذه الانتهاكات.

جميع المعتقلين أُخذوا من المساجد والمدارس والشوارع، والبعض له 5 سنوات والبعض 6، ويتم منعهم من الزيارة والأكل والشرب، بتأكيد العلامة يحيى الديلمي الذي قال إن وجود المعتصمين والمعتصمات اليوم في هذا المكان هو إثبات لآدمية الجميع وكرامتهم وحقوقهم، مضيفاً أن مطالبهم تندرج تماما تحت إطار الحقوق الأصيلة المكفولة للإنسان.

من ناحيته، استغرب عبدالعزيز الزارقة رئيس فرع الحزب الاشتراكي بأمانة العاصمة، من أنه رغم التوجيهات المتكررة من الدولة بإطلاق سراح المعتقلين نجد الجهات المعنية بالتنفيذ وكأنها تعمل لجهات أخرى، الأمر الذي يحتم على الجميع النضال والاستمرار.

ولقد عبر المحامي علي العاصمي رئيس هيئة الدفاع عن المعتقلين، عن يأسه من السلطات التي تنتهك الدستور والقانون، كما كشف أنه لا يجد تضامنا من الآخرين، ومعتبرا أنه من المعيب أن تذهب النساء للاعتصام والتضامن بينما الآخرون يتفرجون.

إلا أن العاصمي أنهى كلمته أمام الأمن السياسي بالقول: "جميعنا ينتظر من رئيس الجمهورية أن تتحرك إنسانيته ويطلق سراح المتضررين جميعاً".

الحاضرون في اعتصام أهالي المعتقلين أعلنوا تضامنهم الكامل أيضاً مع المعتقلين في حضرموت ومعتقلي قضية المحافظات الجنوبية في سجون إب، منددين بالإجراءات والممارسات القمعية ضد الإنسان وضد حقوقه وحرية التعبير والنضال السلمي.

ومن المقرر أن يكون الاعتصام القادم بعد غد الأربعاء أمام الأمم المتحدة ووزارة حقوق الإنسان قبل انتقاله إلى أمام جهاز الأمن السياسي مع الإضراب عن الطعام تضامناً مع المعتقلين.

في السياق، كان بيان للمكتب الإعلامي لزعيم الحوثيين عبدالملك الحوثي، اتهم السلطة بتعذيب سجناء من أنصاره في سجن الأمن السياسي بمحافظة صعدة، مشيراً إلى احتمال سقوط قتلى.

وقال البيان الذي صدر الأسبوع الماضي –لم تنفه السلطة ولم يصدر عنها رد تجاهه– إن معتقلين داخل السجن تعرضوا لـ"تعذيب وحشي"، استخدم فيه حراس السجن الأسلحة النارية، حيث سمع دوي إطلاق نار داخل مبنى السجن، بينما يدور حديث عن سقوط قتلى في عملية وصفها بـ"المجزرة".

بيان الحوثي حمل السلطة المسؤولية الكاملة عما ينتج عن هذه الأعمال بحق المعتقلين، مجدداً مطالبته بالإفراج الفوري عنهم.

وأشار إلى أن من بين المعتقلين مرضى وكبار سن وأطفالاً، قضوا سنوات داخل السجن دون محاكمة. كما تحدث البيان عن عمليات تعذيب أدت إلى وفاة بعض المعتقلين بعد إصابتهم بأمراض خطيرة جراء التعذيب والإهمال المتعمد، وعدم معالجتهم، ورفض الإفراج عنهم لمعالجتهم خارج السجن.

وأضاف: كثير من المعتقلين كسرت أياديهم وأقدامهم جراء التعذيب، ومنهم من فقد عينيه أو إحداهما، وكثير منهم يعانون من مرض الكبد وفقر الدم وهشاشة العظام، وإلى غير ذلك من الأمراض التي تصيبهم داخل المعتقلات.

ووصف البيان إدارة السجن بوحوش تجردوا من القيم والأخلاق والآدمية، فيما لا يزال العشرات من المعتقلين على ذمة حرب صعدة التي دارت بين الحكومة والحوثيين خلال جولات سبع، يقبعون في السجون الحكومية خصوصا في العاصمة صنعاء، وسط وعود بالإفراج عنهم تنفيذاً لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين الطرفين.

خلال شهر نوفمبر:

"الشقائق" تلقى أكثر من 14 شكوى باعتداءات عنيفة وجنسية ضد أطفال ونساء منها 6 حالات اغتصاب، و7 حالات أخرى في وسائل الإعلام

تلقى منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان خلال شهر نوفمبر، 14 شكوى عبر خط الأمان (الخط الساخن)، تعلقت 9 شكاوى منها بأطفال، و5 شكاوى تعلقت بنساء. توزعت شكاوى الأطفال ما بين 5 اغتصاب وحالة هتك عرض وحالتي زواج قاصر، علاوة على حالة تعذيب، وتراوحت الفئة العمرية للأطفال الضحايا ما بين سن الـ9 والـ13.

وتوزعت شكاوى النساء بين حالة اغتصاب واحدة، وحالتي إطلاق رصاص، إضافة إلى حالة اختطاف وتهريب، وحالة ضرب أفضى إلى الموت، وتراوحت الفئة العمرية للضحايا من النساء ما بين الـ20 والـ40.

كما رصد المنتدى خلال نوفمبر 7 حالات عنف تراوحت بين القتل وزواج قاصر تعرضت لها نساء وأطفال، في الصحف والمواقع الالكترونية، بواقع 5 حالات قتل تعرض لها 3 أطفال وامرأتان، وحالتي زواج قاصر.

منال.. قتلها الإهمال

■ ذمار - صقر أبو حسن:

لم يخلد في ذهن أسرتها أن إسعاف منال، 9 أعوام، إلى عيادة خاصة لعلاج "اللوزتين الملتهبتين"، هو آخر لقاء يجمعهم بها، وأن هذا الإسعاف سيدخل الأسرة في محنة شديدة الوطأة، وسينقلهم إلى رحلة البحث عن الجاني.

لقد فارقت منال الحياة بعد دقائق من وصولها العيادة.

مطلع ديسمبر الجاري، حمل أحمد الغشم طفلته من ريف ذمار، وهي تعاني من آلام في اللوزتين، إلى إحدى العيادات الخاصة للعلاج. لكن المعاينة والعقار الخاطئ كانا كفيلين بتصديرها إلى ثلاجة مستشفى معبر الجامعي بمحافظة ذمار، بعد عدة دقائق، من دخولها عيادة خاصة لأحد أطباء المدينة "ق.ج".

وأعاد تقرير طبي شرعي بتاريخ 2010/12/5، سبب وفاة الطفلة "منال أحمد الغشم" إلى مضاعفات حدوث صدمة تحسسية ناتجة عن إعطاء عقار السيفوتاكسيم (cefotaxime)، عبر الوريد. تقرير مهر في نهايته بتوقيع "د. عبدالرب علي العريقي"، وهو أخصائي الطب الشرعي بإدارة الطب الشرعي والنفسي بمكتب النائب العام.

لتبدأ أسرتها في رحلة النضال كي ينال الطبيب المتسبب بوفاة "منال" قسطاً من العقاب، مع يقينهم أن ذلك لن يعيد طفلتهم، "لكنه على الأقل سيمنع وفاة أطفال آخرين"، و"يحرك ضمائر الأطباء وحرصهم على حياة مرضاهم"، حد تعبير أحدهم.

دخلت القضية دهاليز القضايا، لتسجل رقماً جديداً في سجل "الأخطاء الطبية القاتلة"، مع فرق أن معالج (قاتل) منال، أخطأ حيث تندر الأخطاء سوى من طبيب لا يهتم كثيراً بألم من يفدون إليه بغية شفائهم من وجعهم الذي قد يكون سبباً كافياً لوفاتهم.

انتهت مدة الحكم عليه قبل 8 أشهر ولديه 6 مذكرات بالإفراج عنه

السياني بدلا من الإفراج عنه من السجن المركزي رحّل إلى الأمن السياسي

مجددا وبعد انتهاء مدة حكمه في 24 مارس الماضي، وبدلا من الإفراج عنه، أعيد عبدالرحمن علي السياني إلى الأمن السياسي من السجن المركزي الذي نقل إليه أثناء فترة محاكمته على ذمة حرب صعدة، ليستمر اعتقاله خلافاً للقانون.

24 مارس 2007 عند زيارة أخيه المعتقل في الأمن السياسي، وجد عبدالرحمن السياني نفسه هو الآخر معتقلاً إلى جانبه، ليظل سنتين و4 أشهر في الحجز دون محاكمة.

عند تقديمه إلى النيابة في 27 مايو 2009 لمحاكمته حكمت عليه المحكمة الجزائية بالسجن 3 سنوات بتهمة الحوثية.

لم يكن السياني الوحيد الذي رحّل إلى الأمن السياسي من السجن المركزي، فقد تم ترحيل المعتقلين: علي الكبسي، طه المؤيد، أحمد يحيى الوزير، عبدالجبار الجرموزي، وعبدالله جحاف، لكي يستمر اعتقالهم، ويؤكد محتجزوهم أنهم فوق القانون.

لدى محتجزي السياني شرعهم وقانونهم من يقرر الإفراج عنه، وليس لمحكمة وصفها بأنها غير قانونية، انتهى حكمها قبل 8 أشهر.

فمنذ 24 مارس الماضي تاريخ انتهاء مدة الحكم، تحمل أسرة عبدالرحمن السياني 6 مذكرات من النائب العام والنيابة الجزائية إلى الأمن السياسي للإفراج عنه، إلا أنها تقابل بالرفض والتعنت، ودون وضع اعتبار لتوجيهات الجهات المسؤولة.

ويشكو المعتقلون بذريعة أحداث صعدة من المعاملة غير الإنسانية التي يلاقونها مؤخرا من السجن الانفرادي والتعذيب ومنع زيارة أهاليهم.

المركز اليمني لقياس الرأي يعلن نتائج استطلاع عن الحقوق الانتخابية

الانتخابات في اليمن ليست وسيلة للتغيير نحو الأفضل لأنها مزورة حسب 43،3%، ولأنها لم تحسن الأوضاع المعيشية حسب 25،3%

بينت نتائج الدراسة الخاصة بالحقوق الانتخابية، أن 59% من المبحوثين أفادوا بأن السن القانونية لممارسة الحق في التصويت هي من 18سنة فما فوق، واعتبر 19،4% أن من حق أي شخص التصويت في الانتخابات حتى إذا لم يكن مسجلا في كشوفات الناخبين، ولا يحق لليهود اليمنيين التصويت في الانتخابات حسب 51% من المبحوثين، كما اعتبر 36،3% أنه ليس من حقهم الترشح للانتخابات الرئاسية. ومن إجمالي النساء تعتبر 58،8% فقط أنه من حقهن الترشح لرئاسة الجمهورية، مع الإشارة إلى أنه تم استبعاد الاشتراط القانوني ببلوغ سن معينة للتمتع بهذا الحق، حيث تم السؤال عن حق الترشح من حيث المبدأ بغض النظر عما إذا كان المبحوث قد بلغ السن القانونية أم لا، وهذا الأمر ينطبق على كل الأسئلة المتعلقة بحق الترشح، كما يحق لليمنيين المقيمين في الخارج الترشح في الانتخابات الرئاسية حسب 39،4% فقط، وفي الانتخابات النيابية حسب 44%، في نفس الوقت يعتقد 43،7% من اليمنيين أن من حق الأشخاص المتزوجين بأجنبيات الترشح لرئاسة الجمهورية، رغم وجود نصوص تشريعية تحول دون ذلك، وحسب 51،5% فقط من المبحوثين فإن الأشخاص المنتمين للفئات المهمشة "الأخدام" يحق لهم الترشح لرئاسة الجمهورية، كما يحق لهم الترشح في الانتخابات النيابية حسب 57،9%، وفي المحليات حسب 62،5% من المبحوثين. وأفاد 20،7% من المبحوثين بأن المشاركة في الانتخابات إلزامية.

ما يتعلق بالسلوك الانتخابي أوضحت نتائج الدراسة التي عرضت خلال الحلقة النقاشية يومي الأربعاء والخميس الماضيين، ونفذها المركز اليمني لقياس الرأي، في إطار مشروع مرصد البرلمان اليمني، بالتعاون مع الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان EIDHR، التابعة للاتحاد الأوروبي، أن 60% سيقترعون لأي مرشح ينتمي إلى الحزب الذي يؤيدونه، فيما يقترع 35،6% لأي مرشح إذا كان أحد أفراد العائلة مقتنعاً به، و12،2% من المبحوثين سيوافقون إذا ما أراد أي شخص أن يكون بجوارهم وهم يمارسون حقهم في اختيار مرشحيهم في كبينة الاقتراع.

تقييم العملية الانتخابية وتحديدا في جانب الإدارة الانتخابية، بينت النتائج عدم معرفة 42،4% الجهة التي تشرف على تنظيم العملية الانتخابية في اليمن، فيما ذهب 29،2% إلى تسمية اللجنة العليا للانتخابات وفروعها، وعبر 59،7% ممن يعرفون اللجنة العليا للانتخابات عن رضاهم بأداء اللجنة، مقابل 30،7% غير راضين، نصفهم برروا عدم رضاهم بعدم نزاهة اللجنة العليا وتزوير الانتخابات.

وأفصحت النتائج عن أهمية الرقابة الدولية على الانتخابات في اليمن حسب 67،2% من المبحوثين، ويشكل الرجال معظم هذه النسبة، وعن عدم معرفة 94،4% بنظام الدائرة الفردية في الانتخابات، وهو النظام المعمول به في الانتخابات اليمنية حاليا، كما أن 94،5% لا يعرفون نظام القائمة النسبية، وهو النظام الانتخابي الذي تطالب به أحزاب المعارضة اليمنية كبديل عن النظام الانتخابي الحالي.

وفي نطاق الانتخابات كوسيلة تغيير بينت النتائج أن الانتخابات في اليمن وسيلة للتغيير إلى الأفضل وفق 54،9% من المبحوثين، مقابل 29،6% يرون بعكس ذلك. وهناك من رأى أن الانتخابات في اليمن ليست وسيلة للتغيير نحو الأفضل لأنها مزورة حسب 43،3%، ولأنها لم تحسن الأوضاع المعيشية حسب 25،3%.

وكي تصبح الانتخابات في اليمن وسيلة تغيير للأفضل، يجب اختيار مرشحين جيدين وفق 23%، فيما يشكل ضمان نزاهة الانتخابات الإجراء الأهم وفق 15،7% كي تصبح الانتخابات وسيلة تغيير. فيما يعتقد 65،2% من المبحوثين أن الشخص الذي يفوز في الانتخابات الرئاسية هو فعلاً الشخص الذي يريده معظم الناس، فيما يرى قرابة النصف أن من يفوز في انتخابات البرلمان هو من يريده أغلب الناس.

إدماج النوع الاجتماعي في البناء المؤسسي للجمعيات

تنظم المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية بالشراكة مع صندوق الوقفية الأمريكية (NED) خلال الفترة 23 – 24 من الشهر الجاري، في مدينة المكلا، دورة تدريبية حول إدماج النوع الاجتماعي في البناء المؤسسي للجمعيات.

وتشمل الدورة التي تأتي ضمن مشروع لتنمية ثقافة حقوق المرأة في المجتمعات المحلية (المرحلة الثانية)، تأهيل 30 جمعية من محافظات حضرموت، شبوة، ومأرب.

وتهدف الدورة إلى تمكين الجمعيات من القيام بأدوار حقوقية من شأنها تحقيق مشاركة النساء في الحياة العامة، وكذلك خلق رؤية واضحة بين الجمعيات المشاركة لتعزيز استعدادها للقيام بتنفيذ أنشطة مشتركة تتعلق بإدماج النوع الاجتماعي وفق فلسفة حقوقية متكاملة.

المشروع الذي تنفذه المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية للعام الثاني على التوالي، شملت المرحلة الأولى منه محافظات عدن، تعز، لحج، وأبين.

من ذاكرة حاج:

المملكة العربية السعودية.. ما خلف الكاميرات (1-2)

■ أبو بكر علي

قال رسول الله: "مَنْ وُلّي أمراً مِنْ أمُورِ المُسلمين فَشاقَ عليهمْ شاقَ اللهُ عليه في الدنيا والآخرة" صدق رسول الله.

للإعلام دور كبير في العولمة وفي زيادة عدد الحجاج الذين يقصدون بيت الله الحرام لغرض إتمام الفرض الخامس من أركان الإسلام. فعند مشاهدة الناس بث الشعائر عبر القنوات الفضائية، يتذكرون هذا الفرض، ويحلمون بالذهاب إلى البلد الحرام، خاصة عند مشاهدة روعة الحرم المكي وروحانيته، وكثير من الناس يعتقدون أن كل شعائر الحج تتم في نفس فخامة الحرم المكي وما تلتقطه الكاميرات، وأنا شخصياً كنت أعتقد ذلك، ولكنني عند قيامي بالفريضة لأول مرة، أدركت أن الحكومة السعودية تهتم بالشوارع الرئيسية والحرم لأن الكاميرات التلفزيونية تصور ذلك، وما عدا ذلك من الأماكن والمشاعر التي لا تصل إليها الكاميرات، فإن الحياة فيها لا توحي بأننا في القرن العشرين.

التعجب هنا عن سبب التعالي الذي يمارسه بعض المعنيين في المملكة على الآخرين، فهل نسي الإخوة المسؤولون في المملكة العربية السعودية من الذي نصر الرسول ومن هم اليمنيون؟ وهل نسوا كيف كانت أحوالهم قبل النفط؟ وهل...؟

فعلى سبيل المثال، يُكتب على التأشيرة السعودية في الجواز للدبلوماسي اليمني (غير مصرح له بالعمل). عند ملاحظتي لهذه العبارة في تأشيرة أحد الدبلوماسيين اليمنيين، لم أستطع استيعاب معناها، هل السفارة السعودية في صنعاء بهذا الغباء لتعتقد أنه يمكن لوزير تركه للوزارة والعمل في المملكة؟! أم أنها إكليشة وضعتها الوزارة السعودية المختصة في ختم التأشيرات لتتعالى على اليمنيين؟

مطار جدة: الحاج متهم حتى تثبت براءته

هذا في ما يخص التأشيرات، ولكن المشكلة بالنسبة لي ليست التأشيرة، وإنما هي أمور أخرى، وسوف أبدأ من البداية، حيث كان لدينا خطة أنا ورفاقي بأن نبدأ بتأدية العمرة حال وصولنا الأراضي المقدسة، ولذلك قمنا بالحجز من صنعاء على رحلة الساعة الثانية ظهرا لكي يسمح الوقت بذلك، وهذا حسب معرفتي في كل بلاد الأرض، أن أي مسافر أو سائح يصل إلى مطار الدولة التي يقصدها، فإنه يدخل مباشرة بعد ختم جوازه. لم أكن أعرف أن الأمر مختلف بالنسبة للحاج اليمني، فبداية عند الوصول إلى موظف الجوازات يتم أخذ البصمات لجميع أصابع الحاج ثم تصويره من جميع الاتجاهات، تماماً كما هي الإجراءات التي تتخذ لمن تثبت عليه قضية جنائية!

وبعد التبصيم، أمرنا بالذهاب إلى خيمة لدفع رسوم الحج، فأخذوا منا الجوازات والرسوم، وأمرنا بالانتظار، ويا له من انتظار، فقد مرت أكثر من 7 ساعات ونحن منتظرون واقفون، فلم توفر لنا حكومة المملكة كراسي للجلوس، وفي ذلك الوقت كنا نشاهد الجنسيات الأخرى من جميع أنحاء العالم تمر من أمامنا في وقت قصير. وعندما ثار غضبي وذهبت لأرى أين الجوازات إذا بشباب لا تزيد أعمارهم عن 20 سنة، هناك يتبادلون النكت ويشربون القهوة، بينما جوازاتنا مرمية أمامهم، وعند السؤال يأتي الرد "اسكت يا حاج اسكت"، فزاد غضبي، ونظرت إلى الداخل، ووجدت أحد الموظفين فأجابني بأن الأمر سينتهي في نصف ساعة، ومرت بعد ذلك 3 ساعات حتى جاء المطوف في حوالي الساعة الـ12 منتصف الليل، والذي قام بأخذ جوازاتنا ثم ألبسنا حلقة مكان لبُس الساعة، ثم أوصلنا إلى مكة وتركنا هناك وجوازاتنا معه. بعد تركهم كان لي صديق ينتظرني من حوالي الساعة الـ5 عصرا وحتى الـ12 منتصف الليل، ليأخذني إلى الحرم مباشرة، ولكن في تلك الساعة وبعد ذلك الإرهاق بالطبع، أصبحت أنا ورفاقي غير قادرين على المشي، وليس فقط على تأدية العمرة، لهذا لم يعد أمامنا سوى أن ننام إلى الصباح. وفي الصباح الباكر قمنا بالذهاب لتأدية العمرة، وذلك في نفس الجو الروحاني الذي نشاهده يوميا على شاشة التلفزيون، ولكن الصورة اختلفت عندما توارينا عن الكاميرات.

منى

اتجهنا من مكة إلى منى يوم 8 ذي الحجة، وكان رفاقي قد أصروا علي عدم استخدام أية مواصلات، ووصلنا إلى منى حوالي الساعة الثامنة والنصف أو التاسعة صباحا، وعند صعودنا إلى المخيم الخاص باليمنيين، والذي يُعتبر آخر مخيم في منى، فوجئنا بكثرة المجاري المستقبلة لنا من أسفل الجبل حتى وصولنا إلى الخيمة الخاصة بنا. مكثنا في الخيمة حوالي ساعة، وأراد أحد الرفاق أن يذهب إلى دورة المياه، ولكنه عاد وأفاد بأن المياه مقطوعة، حيث إن قصبة المياه مكسورة، وتخيل أخي القارئ أن حوالي 24 – 27 ألف حاج يمني بدون ماء لأكثر من 5 ساعات..!

نتابع قصة القصبة المكسورة؛ فقمت أنا ورفاقي بالوضوء بالمياه التي كنا نحتفظ بها للشرب، وأدينا صلاة الظهر وبقينا في المخيم، ولكن بعد التواصل مع البعثة وتواصل وزير الاوقاف بأمير مكة تم إصلاح قصبة المياه المكسورة في حوالي الساعة الـ3. واستغربت أن الدولة الأكبر تصديراً للنفط استغرقت أكثر من 5 ساعات لإصلاح قصبة مياه، علماً أن كل دولة تدفع أجور تجهيز المخيمات بالدولار للمملكة. وفي حوالي الساعة الرابعة خرجت لأتوضأ استعداداً لصلاة المغرب، وإذا بي أفاجأ بأكوام هائلة من القمامة في ساحة المخيم، والتي تبدو مكدسة منذ أعوام، وصُعقت أيضاً من قلة عدد دورات المياة هناك مقارنة بالعدد الهائل للحجاج، وهذه الأعداد بدون شك واستقبالهم رسميا من قبل الحكومة السعودية. ومحل استغرابي هو عجز الإدارات المعنية في المملكة عن توفير دورات مياه كافية وتنظيف المكان للحجاج القادمين، والذين هم معروف أو متوقع عددهم، فمن الطبيعي أن يكون المكان مجهزاً استعدادا لاستقبال أفواج ضيوف الرحمن. المهم عدنا إلى المخيم وصلينا صلاة المغرب ثم العشاء، وبدأ بعض الحجاج النزوح إلى عرفات، فبعد التشاور بيني وبين رفاقي قررنا النزوح إلى عرفات بعد صلاة فجر اليوم التالي اقتداءً بسنة رسول الله، وهي إتمام الصلوات الخمس في منى، والصعود إلى عرفات عند بزوغ الشمس.

من يحمي المواطن من فساد وعبث بعض المختصين في محاكم حجة؟

■ حجة – منصور أبو علي:

يشكو الكثير من أصحاب القضايا المنظورة أمام العديد من المحاكم في محافظة حجة، تعرضهم لوقائع ابتزاز ومساومات من قبل البعض من المختصين العاملين بالمحاكم.

فحسب شكوى المواطن "ع.س" من إحدى المديريات التهامية بمحافظة حجة، فإن لديه قضية منظورة أمام محكمة المديرية الابتدائية بشأن خلاف بينه وبين شخص آخر من نفس المديرية، على بضعة أمتار تابعة لقطعة أرض كان اشتراها من أحد المواطنين قبل 4 سنوات، وقام بالبناء عليها، وتبقى منها مساحة بسيطة تقدر بمترين إلى 3.

وأضاف: هذه المساحة طمع بها أحد المواطنين يدعى "م.د"، قدم دعوى للمحكمة قبل 3 سنوات يدعي فيها امتلاكه تلك المساحة رغم علم الجمع أني مالكها الحقيقي.

وأشار إلى أن خصمه قدم للمحكمة وثائق (بصائر) يدعي من خلالها ملكيته لتلك المساحة، وهي وثائق وهمية لا تستند إلى ما يثبت صحتها (الأميات) التي تم تحريرها بموجبها بدليل تكرار مطالبته لخصمه بإحضار تلك الأميات أو مطالبة المحكمة بإحضارها، إلا أنه لم يستجب لتلك المطالب.

وقال "ع.س" إن الغريب في القضية موقف أمين سر المحكمة الذي كلفته المحكمة بالانتقال لمعاينة موقع النزاع لمطابقة البصائر المنظورة أمام المحكمة على أرض الواقع، إذ قام باتخاذ إجراءات غير سليمة ومخالفة للقانون، أبرزها الخروج إلى موقع النزاع يوم الجمعة، وهو يوم عطلة رسمية، إضافة إلى أن الوقت كان غير مناسب، حيث كان بعد صلاة المغرب، بالإضافة إلى أنه اصطحبه طرف واحد من طرفي النزاع واختيار وتنصيب عدل للشاكي دون علمه أو اختياره.

وزاد "ع.س": لم يقتصر الأمر على ذلك، ففي تقريره الذي رفعه إلى المحكمة أبدى فيه انحيازه ووقوفه الواضح والصريح إلى جانب غريمي، ومتضمنا وجود زيادة وهمية في المساحة تابعة لخصمي، تقدر بـ8 أمتار، وهي لم يتحدث أو يطالب بها الخصم

وقال الشاكي إن رئيس المحكمة استشعر مدى الانحياز والتواطؤ الذي تضمنه تقرير أمين السر ما دفعه بالانتقال شخصياً لمعاينة موقع النزاع بحضور عدلين مختارين من قبلهما والخروج برؤية واضحة ومحددة بشأن ما يخدم تحقيق العدالة في القضية بعيداً عن التضليل والانحياز.

لم يحترموا أنفسهم ويستقيلوا:

اتحاد القدم يضحي بستريشكو دون قبلة!

مش معقول أن الخلل في هؤلاء يا "عيسي"!

■ المحرر

الخطوة التي أقدم عليها الاتحاد اليمني العام لكرة القدم مؤخراً والمتمثلة في إنهاء تعاقده مع مدرب المنتخب الوطني الأول الكرواتي يوري ستريشكو وطاقمه المساعد، لم تكن مفاجئة، حيث كان المتابعون يتوقعونها منذ اللحظة التي أخفق فيها المنتخب في تحقيق نتائج إيجابية في بطولة خليجي 20، وخروجه من دورها الأول خالي الوفاض، وهي التوقعات المبنية ليس على مسؤولية المدرب عن الإخفاق، وإنما للعقلية التي تتحكم في الشأن الرياضي في اليمن غير المعترفة بأخطائها وفشلها والباحثة دوماً عن "شماعة" وكباش فداء لتنجو بنفسها من المسؤولية في ظل "تغييب" تام لمنهجية الثواب والعقاب!

وكان الأمين العام لاتحاد كرة القدم أشار أثناء توقيعه على إنهاء العقد، إلى أن العقد الموقع نص على استلام المدرب وطاقمه المساعد راتب الشهر الجاري فقط دون دفع أي تكاليف أخرى لأي طرف يخل بالعقد أهمها الشرط الجزائي والمقدر براتب 3 أشهر للمدرب.

ما أشار إليه شيباني يتناقض كلية مع بنود العقد الذي تم توقيعه مع المدرب في مطلع يونيو من العام الماضي 2009، وما اتفق عليه الطرفان؛ الاتحاد اليمني والمدرب الكرواتي، في صفقة غير مسبوقة هي الأعلى والأكبر في تاريخ الرياضة والكرة اليمنية، وصلت قيمتها الإجمالية إلى مليون و200 ألف يورو لمدة عامين، وبراتب شهري 35 ألف يورو، ومقدم عقد 250 ألف يورو، والمتضمن الشرط الجزائي في حال فسخ العقد من أي من الطرفين، والذي حدد بدفع راتب 3 أشهر بواقع 120 ألف يورو يدفعها الطرف المخل بالعقد.

مراقبون اعتبروا تصريحات شيباني محاولة بائسة لتسطيح وعي الناس، والذهاب بهم بعيداً عن حقائق الأمور، فبدلاً من إعلان حقيقة ما تم ذهب لممارسة نوع من المغالطة المفضوحة، والكل يعلم أن ستريشكو مدرب محترف وله سمعته ولن يرضى بأن يقال دون الشرط الجزائي.

بدوره أكد ستريشكو أنه "منذ بداية مشواري لم أتمكن من العمل وفق أي برنامج قمت بإعداده، ولم أكن أعرف ما الذي سأفعله في اليوم التالي أو الأسبوع القادم، لأن كل شيء كان قابلاً للتعديل والإلغاء، وكنت أنتظر دوماً حتى اللحظة الأخيرة، وهذه هي المشكلة الكبيرة التي نواجهها".

كما تحدث عن مماطلة من قبل الاتحاد حتى في تسليم الملابس الرياضية للاعبين، وقال: "عانينا طويلاً من الملابس الرياضية الخاصة باللاعبين، ولم تسلم لنا إلا قبل 5 أيام من بداية البطولة (يقصد خليجي 20)، وكنا قبل عام ونصف نشتكي باستمرار في أية مباراة، وهذا ما جعل اللاعبين غير سعداء". ستريشكو كان يتحدث لصحيفة "الرياضة" الصادرة عن مؤسسة الثورة.

وكان أحمد العيسي رئيس الإتحاد اليمني العام لكرة القدم، صرح مؤخراً بأن المدرب الجزائري رابح سعدان، 64 عاما، الذي سبق له أن درب المنتخب اليمني بين عامي 2004 و2005، قبل أن يقدم استقالته لأسباب غير معروفة، يعد من أبرز الأسماء المرشحة لخلافة الكرواتي يوري ستريشكو لتدريب المنتخب اليمني خلال الفترة المقبلة.

ومن جانبه، عبر رابح سعدان المدير الفني السابق للمنتخب الجزائري لكرة القدم، عن امتنانه الكبير للعيسي، مؤكدا أنه لم يفصل بعد في مستقبله رغم العروض العديدة التي وصلته.

وقال سعدان لوكالة الأنباء الألمانية "د ب أ": "ممتن كثيرا للشيخ العيسي لما قاله عني، لكن صراحة ليس هناك أي شيء رسمي بيننا حتى الآن. لا أخفي عليكم أنني لا زلت أحتفظ بعلاقة ممتازة مع الشيخ العيسي الذي أعتبره رجلاً صاحب شخصية قوية".

وعن مدى استعداده للعودة مجددا إلى تدريب المنتخب اليمني، أجاب سعدان: "عشت أياما جميلة في اليمن، لكن لا يجب أن نستبق الأمور، لننتظر الأيام المقبلة وسنرى".

وأوضح "وصلتني عروض مختلفة من ليبيا ومن عدة دول في الخليج العربي. الآخرون يعرفون ماذا يريدون مني وماذا أريد أنا، لست مستعجلاً من أمري وسأتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب".

هكذا هي عقلية "قبائل" كرة القدم اليمنية الذين يقفون على عداء تام مع المؤسسية والتخطيط، ويعملون دون رؤية واضحة، بالأمس كان سعدان حاضراً بينهم يتقاضى 12 ألف دولار شهرياً دون الاستفادة منه، فاستقال عائداً لبلده ليطير بمنتخبها صوب نهائيات كأس العالم الأخيرة، واليوم يفكرون بإعادته في الوقت الذي وصفه أحد مشائخ الاتحاد آنذاك بأنه "لا يفقه في التدريب"، غير مدركين أن الخلل ليس في المدرب وجهازه الفني، وإنما الخلل بيّن وواضح في سلوكياتهم الإدارية وعقلياتهم التي وفرت بيئة طاردة للانتصارات وتطور كرة القدم.

جلبوا أيضاً المصري محسن صالح واتفقوا معه على تولي شؤون المنتخب الأول لمدة عام براتب شهري 20.000 دولار مع مقدم عقد يبلغ 100.000 دولار، دون فائدة، وظل متفرغاً في القاهرة للتحليل للقنوات الفضائية، ولعلاقته القوية بالعيسي ظل على رأس الجهاز الفني، حتى إنه عندما "رحل" تم التعاقد مع البرتغالي جوزيه دي موريس لفترة قصيرة من الزمن قبل أن يعيدوا صالح مرة أخرى ويقيلوه في خليجي 19 بمسقط بعد الهزيمة الشهيرة من الأخضر السعودي بدستة من الأهداف!

كل المدربين الذين تعاقبوا على تدريب المنتخب اليمني مع الاتحاد الحالي، عبروا عن شكواهم من تدخلات في مهامهم، وعدم الالتزام ببنود الاتفاق معهم، بدءاً من سعدان وصولاً إلى ستريشكو، مروراً بصالح وموريس الذي أكد أنه لم يفاجأ بالإقالة آنذاك لأنه كان سيستقيل حين لمس أن الجميع أصبحوا يشاركونه في مهمته ويتدخلون في أمور المنتخب الفنية إلى أن طلب منه عدم تغيير لاعبين في المنتخب واستبدالهم وعدم ضم أي أسماء جديدة.

عملية التغيير ينبغي ألا تقتصر على الجهاز الفني، بل يجب أن تصل إلى منظومة اتحاد كرة القدم والبحث الجاد عن كوادر لديها القدرة على التخطيط والعمل وفق رؤية مستقبلية بعيداً عن التشنج المشيخي! لأنه لن يصدق عاقل أن الخلل في هؤلاء المدربين المشهورين على الساحة العربية والعالمية، الخلل يكمن في عقول القائمين على الشأن الكروي خاصة والرياضي بصورة عامة.. وكفى!

إسبانيا تتصدر تصنيف الفيفا

مصر ترتقي للمركز التاسع عالمياً واليمن تتراجع!

ارتقى منتخب مصر لكرة القدم إلى المركز التاسع في التصنيف الشهري الذي يصدره الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، في حين احتفظ منتخب إسبانيا بصدارة الترتيب لينهي عام 2010 في المقدمة، يليه منتخبا هولندا وألمانيا.

ورفعت إسبانيا رصيدها إلى 1887 نقطة مقابل 1723 لهولندا، في حين تقدمت ألمانيا إلى المركز الثالث برصيد 1485 نقطة، تليها البرازيل (1446) ثم الأرجنتين (1338).

وجاءت إنجلترا في المركز السادس، تليها أورغواي ثم البرتغال، في حين تقدمت مصر إلى المركز التاسع على حساب كرواتيا التي تراجعت إلى المركز العاشر.

وفي المراكز من الـ11 إلى الـ20 جاءت اليونان ثم النرويج وروسيا وإيطاليا وتشيلي وغانا وسلوفينيا والولايات المتحدة وفرنسا وسلوفاكيا.

ووفق البيان الذي أصدره الفيفا، الأربعاء، فإن منتخب إسبانيا احتفظ للعام الثالث على التوالي بلقب فريق العام، في حين فاز منتخب هولندا بلقب أفضل الفرق تقدما في 2010، حيث حصد عددا من النقاط يفوق أي منتخب آخر.

وعلى صعيد المنتخبات العربية، لم يشهد تصنيف شهر ديسمبر تغيرا كبيرا، حيث ظل منتخب مصر في صدارة المنتخبات العربية وكذلك الأفريقية، تلاه المنتخب الجزائري في المركز 35 عالميا، ثم التونسي في المركز 45 عالميا، ثم ليبيا (72) والمغرب (79).

ورغم تراجعه 13 مرتبة إلى المركز 81 عالميا، ظل المنتخب السعودي متصدرا لمنتخبات عرب آسيا، في حين احتل منتخب السودان المركز 92 عالميا، ثم البحرين (93) وعمان (99).

وحل منتخب العراق في المركز 101 عالميا، ثم الكويت (102) والأردن (104) وسوريا (107) وقطر (114) واليمن (126) ولبنان (154) وفلسطين (177) وموريتانيا (180) والصومال (182) وجيبوتي (191).

وواصلت اليمن تراجعها بشكل ملحوظ، حيث تراجعت 4 مراكز عن التصنيف الأخير لتخسر 18 نقطة، بعدما كانت سجلت أفضل تقدم لها خلال التصنيف الصادر لشهر يناير الماضي حينما احتلت المركز 105، والذي يعد الأفضل لليمن على مدى 16 عاماً، إلا أنه سرعان ما تراجعت اليمن عن ذلك المركز حينما احتلت المركز 107 في شهر فبراير، ثم تراجعت إلى المركز 108 في شهر مارس، والمركز 109 في شهر أبريل، وتواصل التراجع حيث احتلت اليمن المرتبة 112 في تصنيف شهر مايو 2010، ثم سجلت تحسناً طفيفاً في تصنيف يوليو وأغسطس حينما احتلت المركز 109، وكذلك في تصنيف شهر سبتمبر الذي احتلت فيه المركز 107، لكن اليمن سجلت أسوأ تراجع خلال تصنيف شهر أكتوبر الماضي حينما تراجعت 10 مراكز مرة واحدة واحتلت المركز 117 عالمياً، ثم واصلت التراجع بمقدار 5 مراكز لتحتل المركز 122 في تصنيف نوفمبر الماضي، ولم يتوقف هذا التراجع المخيف حينما تراجعت مجدداً 4 مراكز واستقرت عند المركز 126 في التصنيف الأخير الصادر لشهر ديسمبر الجاري.

الخميس القادم انطلاق دوري الدرجة الثانية

أقر الاتحاد اليمني لكرة القدم تأجيل موعد انطلاق دوري أندية الدرجة الثانية لمدة أسبوع بناءً على طلب الأندية بحيث ينطلق في 23 ديسمبر الجاري، بعد أن كان مقرراً له الخميس الماضي.

وحث الاتحاد اليمني لكرة القدم أندية الدرجة الثانية على سرعة تسجيل لاعبيهم للموسم الحالي (2010/2011).

ويشارك في بطولة دوري الدرجة الثانية المؤهل لدوري الأضواء والشهرة، 20 فريقا جرى تقسيمها إلى مجموعتين وفقا لقرعة خاصة جرت سابقاً، تضم كل مجموعة 10 فرق، وتلعب كل مجموعة على حدة بنظام الكل مع الكل من دورين ذهابا وإيابا لتحديد 4 فرق تتأهل مباشرة إلى دوري الدرجة الأولى للموسم القادم، بواقع فريقين عن كل مجموعة الأول والثاني منها، فيما يهبط آخر 3 أندية من كل مجموعة إلى دوري المحافظات، إضافة إلى إجراء منافسات المربع الذهبي بين الفرق الصاعدة الأربعة لتحديد بطل أندية الدرجة الثانية.

يذكر أن المجموعة الأولى ضمت فرق: سلام الغرفة ووحدة عدن وطليعة تعز وريان ساه والجزع من المهرة ودوعن من وادي حضرموت وشمسان عدن وأهلي الحديدة و22 مايو من الأمانة وخنفر أبين، بينما ضمت المجموعة الثانية فرق: اليرموك من الأمانة وقصيعر وسيئون من وادي حضرموت ونجم سبأ ذمار والشعلة عدن وشباب الجيل من الحديدة وتعاون بعدان والشرارة من لحج ونصر الضالع وتضامن شبوة.

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى ضحايا التعذيب.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً إلى 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

في أي حال ووضع تبدو مرآة الدولة والأمة "القضاء"؟

عفراء الحريري*

تحال أسس الدولة في دستورنا إلى الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، وهو الأمر الذي دفع ببعض المنظمات المانحة والهيئات الدبلوماسية والبنك الدولي والأمم المتحدة لضخ الأموال لليمن، وإعطاء الأولويات للاهتمام بالنظام القضائي وتعزيز استقلاليته، على أن يكون القضاء سلطة فعالة لبلورة وعي المواطن تجاه حقوقه، بمعنى آخر أن تكون السلطة القضائية مهيأة دوناً عن سواها لترسيخ الإحساس لدى الناس أن هناك نظاماً وقانوناً، يستند ولو على أدنى مبادئ العدالة والمساواة.. وإن كانت خيال مآتة أو فزاعة غربان لمواجهة التحديات التي تحكم مصير البلاد والناس.

فتعال أيها القارئ ننتقل إلى العدالة (القضاء، القانون، حقوق الإنسان)، لأن وضع العدالة هام جدا، مادمت تدرك أيها القارئ أن لك حقوقاً في مفهوم المواطنة لا تعد ولا تحصى ولا تهمل ولا تنسى ولا يمكن تجاهلها. وإن لم تجد من ينصفك فأنت مضطر أن تلجأ إلى القضاء للحصول على ما سلب ونهب وانتهك من حقوقك. ولكن ماذا إن وضحت لك وضع القضاء (السلطة القضائية) في اليمن؟ فالقضاء يعرف بأنه: "مرآة لما يحدث في الدولة، فإن أردت أن تعرف وضع شعب ما ودولة ما ونظام ما، في كل أنحاء العالم، ستعرفه حين تعرف قضاءه "الجالس" (القضاة) و"الواقف (النيابة)، والكثير يضيف المحاماة إلى القضاء الواقف". وهذه المرآة أن مسحت بعض الغبار العالق عليها ستجد أمامك صورة واضحة لما أنت فيه (وضعك، حالك، مالك، صحتك، علاقاتك، هويتك، تاريخك، ماضيك ومستقبلك...)، باختصار سترى كل شيء عن حقوقك وضمانها وحمايتها ورعايتها وصيانتها... الخ. كما سترى تصنيفك أنت، تصنيفك إلى أي المخلوقات، هل أنت إنسان بالفعل؟ هل أنت كائن حي (حيوان، نبات، بكتيريا، طفيليات)، لأنه حتى هذه الكائنات لها حقوق في دول العالم الآخر، ولك أن تعرف أن هذه الحقوق مدونة أيضا؟ ووحده اليمن يسير في اتجاه معاكس لاتجاه هذا العالم، ووحدها هذه المرآة (القضاء) تفضح ذلك كما سأعرضه عليك في السطور القادمة.

إذ يستعصي على الدستور والقانون، وهو في حالته الحالية، أن يضمن أي حقوق للمواطن اليمني، فالمفارقات المسجلة في مجال الدستور والقانون اليمني تجعل من حصول المواطن على حقوق مواطنته أمرا إشكاليا وصعبا ومستحيلا إلى حد كبير ومستوى عال، فالأسس والمبادئ والقواعد التي جاء بها الدستور، والقواعد (النصوص القانونية) ليس لها علاقة ولا صلة بما يتم من إجراءات تتخذ في المحاكم والنيابات، كما تدل عليها تلك النصوص تجاه حقوق المواطنة، بل بما ينتهك المواطنة والحقوق المترتبة عليها، فالإجراءات التي يتم اتخاذها في المحاكم تتناول حقوقاً فردية وشخصية، إما لمصلحة القوي، المتنفذ، المستثمر، صاحب السلطة، أو لمصلحة القضاء الفردية والشخصية، أما حقوق الفرد كالمواطن البسيط فتتخذ بشأنها الإجراءات التي لها علاقة بالقانون إلى حد ما في حدود قضيته ضد مواطن بسيط مثله، أما ما يتعدى ذلك -أي قضيتك كمواطن تجاه كل من ذكر أعلاه- فغالبا ما تكون غير تامة وغير شرعية وغير دستورية وغير قانونية، وحتى تضفى عليها قليل من نكهة القانون، تم استحداث بنود إدارية بحتة تسمى "المنشورات"، وهي الصورة الجديدة التي ابتدعها مجلس القضاء الأعلى، والتي أصبحت في مرتبة تعلو على الدستور ومصادره والقانون والاتفاقيات الدولية التي انضم إليها اليمن، والمخجل في الأمر أن نقابة المحامين باعتبارها قضاء واقفا، وليس مدافعا عن حقوق الإنسان، لم تعترض على هذه الإجراءات قيد أنملة، حتى في ندوة احتجاجية متواضعة، كما يحتم عليها الأمر العمل على حذف المفارقات التي تعتري قانوننا "الموضوعي والإجرائي"، حيث لا يمكننا اعتبار التشريع نسيجا من النصوص التي تعمل مستقلة عن بعضها البعض ومتفرقة، وفي معظم الأحيان متشقلبة أو مقلوبة، إذ كيف يمكننا تطبيق العدالة، في إطار وجود الاستثناء والمصلحة الشخصية والخاصة للقاضي والمتقاضي، وفي ظل إصدار منشورات هي أقل بكثير من مرتبة القانون والدستور؟

إنه لشيء باعث على السخرية أن تصل بنا الأمور إلى هذا الحد، حين تصبح أوامر الأجهزة الأمنية فوق مستوى الأوامر القضائية، كما هو حال "أوامر الإفراج عن المعتقلين التي تصدر من النيابات العامة والاستئنافية والجزائية، فلا يتم تنفيذها والتقيد والالتزام بها من قبل الأجهزة الأمنية"! وكما هو حال الإجراءات حين يتم إصدار حكم في جلسة مبهمة لم تكن محددة لإصدار الحكم أساسا، ولم يتم فيها إشعار المتقاضين بإحضار ما لديهم من أدلة وأسانيد إثبات، وسؤالهم هل لديكم ما تقدمونه؟ أو هل تريدون تقديم مرافعات ختامية لقضيتكم؟ أو إن القضاء حجز القضية للحكم؟ كما حدث في قضية المستثمر، والمنطقة الحرة ضد الجمعية اليمنية لحماية البيئة "ردم البحر"؟!

"المنطقة الحرة" التي تم استثناؤها من الخضوع للقضاء والمقاضاة والتقاضي بموجب منشور صادر من مجلس القضاء الأعلى، بعلو وزهو عن كل التشريعات اليمنية والاتفاقيات الدولية وأدلة الإثبات والأسانيد والتقارير الدولية، بل وحتى تقرير الخبرة "الخبير المحايد" الذي تم انتدابه من قبل القضاة، الخبير الذي أوصى جهارا نهارا في جلسة علنية "بعدم ردم البحر" وأمام منصة القضاء، في حرم العدالة؟ ذلك الاستثناء فقط لأنها "حرة"، هنا سيكون من الخطأ الفادح الاعتقاد بأن إصدار المنشور وحده كاف لفتح أبواب الاستثمار في وجه حقوق المواطنة "حقوق الإنسان"، كما لا يجب النظر إلى مجلس القضاء الأعلى أنه يسمو على الدستور والقانون، لأنه سيجعل من القانون يبدو كمجموعة نصوص مفروضة على المجتمع ومتعالية عالية، وبأنه نظام مركب يضمن وجوده وجود علاقات اجتماعية ينظمها القاضي حسب هواه ومزاجه، وليس حسب سلطته التقديرية المبنية على التقارير والبينات والقرائن... وغيرها من أدلة الإثبات.

وهذه الأمثلة "غيض من فيض"، فالحقيقة أن القانون يصدر عن المجتمع، وهو انعكاس له، ولمصلحته الآنية والمستقبلية، فإذا ابتعد القانون والقضاء عن المجتمع وحاجياته ومصالحه وحقوقه، فإنه يصبح عديم الفعالية وعديم الجدوى والفائدة. فأوامر النيابة التي لا يتم تنفيذها، والقضاة الذين/ اللواتي لا يمكن محاسبتهم/ محاسبتهن للانتهاكات وللخروقات والمخالفات الدستورية والقانونية (شكلا وموضوعا)، والمنشورات التي تم إصدارها مؤخراً بشأن وقف النظر في طلبات الأمر على عريضة، رفع رسوم، ترسيم الدعاوى.. وغيرها، ومنع النظر في القضايا المرفوعة ضد المنطقة الحرة... وغيرها من المنشورات التي سيفاجئنا بها مجلس القضاء الأعلى.. هذه الصور في مرآة الدولة والنظام السياسي تنفي مبدأ استقلالية السلطة القضائية التي لا سلطان عليها سوى القانون، وتلغي مبدأ المساواة في إجراءات التقاضي، وتنبذ مبدأ العدالة من الحكم القضائي، وتتجاهل حقوق المواطنة، وتجرد المواطن من تصنيفه باعتباره "إنساناً".

هذه المرآة تعكس بوضوح أن اليمن يسير بشكل اعتباطي، ودون أن يعرف إلى أين يتجه، وكأنه مدفوع بقوة سلبية من أعماقه. لقد أبانت المرآة التي تعكس وضع وحال اليمن، أنه ينبغي سيادة النظام والقانون كمكون أساسي لإرساء الديمقراطية، وإرساؤها يتطلب جرأة ومسؤولية عالية ينبغي أن يقوم بها النظام السياسي، وهي صفات متلازمة عضويا وجدليا، ولابد من اجتماعها لتحقيق الإصلاحات الضرورية والحقيقية، خاصة في مرآة الدولة والأمة. فإذا كان هدف المعارضة والحراك والانفصاليين واللقاء المشترك والخارجين عن القانون والحوثيين والمستقلين المسيئين/ المسيئات لليمن وملحقي الضرر بأمن وأمان اليمن وغيرهم هو زعزعة استقرار البلاد، فهذا لا يعني أن الإبقاء على الوضعية الراهنة هو الصحيح والسليم والمناسب والأفضل، إذ لا يمكن تصور ديمقراطية دون نتيجتها الطبيعية، وهي ضمان حقوق الإنسان، وخير دليل على ذلك وضع وحال المرآة (القضاء)، وقد أصبحت تجسيداً ورمزاً للفوضى، والمركز لما لا يمكن التحكم فيه، والتجسيد الحي لأخطار وتهديدات ليس على المدنية والوطن فحسب، بل والاعتداء على الطبيعة والبيئة والكائنات الحية، وأولها الإنسان (يرجى الرجوع إلى أدلة الإثبات ودراسة تقييم الأثر البيئي، التي فقدت العديد من المواصفات القانونية الوطنية والدولية، وتوصيات الخبير المحايد، وتوصيات مؤتمر الأرض 2009 عن الاحتباس الحراري... وغيرها). فما أسوأ أن يتم الاستهتار بحياة الأجيال القادمة حين تتحول وتصبح المرآة (القضاء) طاقة هدامة بلا حدود في ظل الصمت الدستوري والقانوني والإنساني لمبادئ أقرها الله سبحانه وتعالى للإنسان: "المساواة والعدالة".. اللهم إني بلغت، اللهم فاشهد، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

* محامية وناشطة حقوقية

دعوة لإنقاذ الحراك!

شفيع العبد
Shfm733@hotmail.com

لم أكن أتوقع مطلقاً أن تصل إلى هاتفي رسالة تنضح بـ"المناطقية" المقيتة من شخص نسميه في حراكنا السلمي الجنوبي "أحد القيادات"، كرد منه على رسالة بعثتها له تحمل نقداً لسلوكياتهم وتوجهاتهم في قيادة الحراك. كان ممكناً أن يتحلى بشيء من ضبط النفس، لكنها الرغبة في الانتقام للذات، وإن لم يمسسها شيء. "مناطقية" تنضح من كل حروفها، و"عصبية" في كلماتها، لكنها لا تعبر إلا عن نفسيته "المأزومة" كما هي تعبير عن نفسيات كثير ممن نسميهم "قادة الحراك"!

وإزاء ذلك، فإن ما يفضله البعض على الأقل في الحراك السلمي الجنوبي من الوقوف على هامش الأحداث، ولعب دور المتفرج بذريعة الحفاظ على "وحدة الصف"، أو لمبررات هي أوهن من خيط العنكبوت، لم يعد مجدياً، وتتطلب الحالة الراهنة خروج "عقلاء الجنوب" عن صمتهم وإن لم يسمعهم أحد، لكن إبراء للذمة، وتجنباً لإدانة التاريخ الذي بالطبع لا يرحم! مع يقيني أن الوقت المناسب لعودة ظهورهم بدأ يتشكل بصورة جلية. بالطبع لا أقصد أولئك الذين يبحثون عن مجد شخصي على حساب أوجاع الآخرين كما يفعل حالياً بشكل منفر صاحب "الشرعية" المزعومة، التي جعل منها البعض بمثابة "قميص عثمان"، ولكنني أعني أولئك الذين تقدموا الصفوف أثناء عمليات ميلاد الحراك وما سبقها من آلام ومخاض عسير!

الحالة الراهنة التي أتحدث عنها، بات الكل على اطلاع جيد بها، وبتفاصيلها، وأحداثها المملة التي يتناوب على صناعتها أشخاص صدّقوا "الوهم" الذي صورته لهم نفسياتهم ذات التركيب المعقد، ورواد "مقايلهم"، وباتوا يشوفوا أنفسهم فوق الجميع، دون أدنى تقدير لتضحيات الآخرين وتاريخهم، هم المضحون وغيرهم لا ترتقي تضحياته لتقارن بساعة قضوها في معتقل، لعمري إنها صورة جديدة لـ"الانتهازية" تتجلى في تصرفاتهم وتصريحاتهم بشكل علني وفاضح!

العقليات الانتهازية جزأت المجزأ وفتتت المفتت، وأعادت حراكنا السلمي إلى مربعات وكنتونات صغيرة بدأت تضيق على أصحابها، وسترتفع شكواهم في القريب العاجل حين يجدون أنفسهم غير مرغوب فيهم في ذات المربعات التي صنعوها بأيديهم تلبية لنوايا غير سوية، وهو ما بدأ يلوح في أفق البعض منهم.

معلوماً للجميع أن الحراك يفتقر منذ لحظاته الأولى لـ"الحكمة السياسية"، التي أدى غيابها إلى إخراج عدد كبير من "الحكماء" من المشهد الجنوبي، وإقصائهم، والتنكيل بهم من خلال كيل الاتهامات، والشك والتشكيك في مواقفهم وسلوكياتهم، كما أن غيابها كان وراء غياب البرنامج السياسي والقيادة الموحدة والخطاب السياسي والإعلامي المتزن، لتمتلئ ساحة الحراك الجنوبي ومنصاته بـ"انتهازيين" عجزوا عن تطوير أدواتهم وخطابهم، وظلوا -وما زالوا- يتلون ذات الخطاب كخطيب جمعة يعود إلى أرشيفه لاختيار خطبته الأسبوعية، لدرجة أن المصلين باتوا يحفظونها عن ظهر قلب، وفي الحراك ما هو أتعس من ذلك!

الحالة الراهنة التي وصل إليها الحراك بفضل سلوكيات "الانتهازيين"، إذا لم تجد حركة تغييرية في طريقة التفكير والتعاطي مع الأحداث والتعامل مع الآخر المختلف والمتفق معه وإنكار المنكر، والوقوف بحزم في وجوه السلوكيات الانتهازية، ستصل بالحراك إلى طرق مسدودة، وستعيد إنتاج الماضي الجنوبي بما هو أسوأ وأنكل.

إنها دعوة صادقة للحراكيين لتدارك الموقف ولملمة أوراقهم وتوحيد صفوفهم والانتصار لأنفسهم ولحراكهم الذي بدأ موحداً وواحداً، وبات مشتتاً، ومقسماً على المناطق، ومفرغاً على المكونات، وموزعاً على القيادات الجنوبية في الخارج. إن إعادة "وهج" الحراك و"بريقه" و"وحدته" و"قوته" تتطلب إرادة جنوبية صادقة تنبع من الإيمان بعدالة القضية، ووفاءً وإجلالا -وليس استرزاقاً- بدماء وتضحيات الشهداء والمناضلين. الزمن يتسرب من بين أيادي الجميع، ودائرة التشتت والتشرذم تتسع، والمستفيد الوحيد بالتأكيد سلطة الحرب والفيد، وما زال هناك متسع للاستفادة من الفرص المتاحة قبل فوات الأوان، والفرصة ليست "حماراً" لتكرر نفسها حد وصف الكاتب "منصور هائل"!

دعوني أختتم مقالي هذا بتساؤل وجهته الكاتبة والناشطة الحقوقية والسياسية جين نوفاك في مقابلة أخيرة معها: "السؤال للجنوبيين هو: هل هم حقا يريدون ترك المحسوبية وتقاليد النخبوية لإرساء قاعدة تكافؤ الفرص والحماية المتساوية والحقوق المتساوية؟ إنه تحدٍ، ولكنه أساس الديمقراطية".

ملكية وسائل الإعلام (2-2)

عبدالباري طاهر

في اليمن، وإلى ما قبل الوحدة، كانت وسائل الإعلام لا تغطي أي خبر مهما تكن أهميته إلا إذا كان أحد كبار المسؤولين موجودا. ونميز ما بين الصحافة قبل الاستقلال وبعده، فقبل الاستقلال لعبت الصحافة دورا وطنيا مشهودا في مقارعة الاستعمار، ومواجهة الفساد والاستبداد، ولكنها بعد الاستقلال تحولت إلى بوق تزمير وتطبيل لأعداء الحرية والعدل.

وتدعو إلى توفير الحد الأدنى من المطالب ومن الحقوق الإعلامية والاتصالية للجماهير العربية، والتي لن تتحقق إلا من خلال:

1 – توفير وسائل الاتصال والمعلومات لجميع القوى الاجتماعية دون تمييز بسبب الجنس واللغة أو الدين أو الانتماء السياسي.

2 – تحقيق أكبر قدر من المشاركة الجماهيرية في عملية الاتصال والإعلام، بحيث لا يقتصر دور الجماهير في التلقي والاستقبال السلبي للرسائل الإعلامية.

3 – عدم احتكار سلطة صنع القرارات الإعلامية بتركيزها في أيدي الفئات الكبرى في حقل الإعلام.

4 – إعادة النظر في كافة التشريعات الإعلامية السائدة في الوقت الراهن والعمل على تنقيتها "من كافة" العوائق والقيود التي "تعوق" الإعلاميين، وتحول "دونهم" وممارسة حقوقهم المهنية من ناحية، والقيام بمسؤولياتهم تجاه شعوبهم ومهنتهم من ناحية أخرى. والمقصود بهذا الجانب توفير الأمان الكامل لهؤلاء الإعلاميين سواء من ناحية ضرورة منحهم حق تشكيل الروابط والنقابات المهنية التي تتولى الدفاع عن حقوقهم المهنية والإنسانية، أو إرساء التشريعات الكفيلة بضمان عدم الاعتداء على كل ما يمس استقرارهم المهني.

من المهم التأكيد على إعلان صنعاء بشأن استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية (القرار 34 في 17 يناير 1996)، فقد دعا الإعلان إلى إنشاء مؤسسات صحفية مستقلة يمتلكها ويديرها الصحفيون أنفسهم، ودعا إلى دعم المؤسسات الدولية لتطوير الإعلام المستقل، ودعا لاستقلال الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء وتشجيع الملكية الخاصة أو الجماعية لوسائل الإعلام. كما دعا الإعلان لإصدار تشريعات جديدة أو إعادة النظر في القوانين الحالية وإلغاء احتكار الأنباء والإعلانات والتوقف عن ممارسة أشكال التمييز الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي "كافة" سواء في مجال الإذاعة وتخصيص الترددات أو الطباعة وتوزيع الصحف أو المجلات أو في إنتاج ورق الصحف وتوزيعه، وإزالة العقبات التي تحول دون إصدار مطبوعات جديدة وإلغاء الضرائب المشبوهة بالتمييز(16).

الإعلام في اليمن

اليمن كالعديد من شقيقاتها من الدول العربية، ولد الإعلام فيها حكوميا "منذ النشأة الأولى"، ففي المتوكلية اليمنية ورث الحكم من الأتراك مطبعة "الصف اليدوي" مطبعة الولاية في نهاية القرن التاسع عشر، وقد سميت بعد الاستقلال بمطبعة الإيمان كما يشير الدكتور محمد عبدالملك المتوكل، وعرفت صنعاء الإذاعة "جهاز الإرسال" في مطلع الخمسينيات، بينما تم افتتاح التلفزيون عام 1975.

وعرفت عدن الطباعة مطلع القرن العشرين حسب إشارة الصحفي عبدالرحمن خبارة، بينما عرفت الطباعة المتطورة منتصف الثلاثينيات، وكانت منتصف الخمسينيات تملك 3 محطات إذاعية، وافتتح تلفزيونها عام 1964، وقد ولدت الصحافة العدنية حرة ومستقلة، بينما بقي التلفزيون والإذاعة تحت سيطرة سلطة الاحتلال البريطاني حتى عشية الاستقلال في 30 نوفمبر 67. وتعتبر مجلة "الحكمة" 38 – 1941 من أهم منابر الحداثة والتنوير، كما اعتبرت الصحافة العدنية وبالأخص "فتاة الجزيرة" 1940، بداية النهضة في اليمن كلها.

بعد الاستقلال في الجنوب أصبحت كل أجهزة الإعلام بيد الجهة القومية المؤمنة بـ"لا حرية لأعداء الشعب". أما بعد ثورة 62 في الشمال فقد أصبحت هذه الأجهزة أداة دعاية وتحريض ضد هؤلاء الأعداء الرجعيين والاستعماريين، وبقيت هذه الأجهزة بيد الحكم حتى اليوم. وهامش الحرية والانتقاد محدود، ولا يتاح للمعارضة السياسية عرض أنشطتها المختلفة باستثناء فترة الدعاية الانتخابية.

وتحتكر الدولة ما يقارب 20 إذاعة تغطي كل محافظات الجمهورية. كما تحتكر 5 محطات تلفزيونية، ووكالة أنباء و3 صحف يومية وصحيفة خاصة بالجيش "26 سبتمبر". وكلها مكرسة ومحتكرة للحزب الحاكم، والإشادة بنهجه وسياساته، والإدانة شبه اليومية للمعارضة السياسية ومنتقدي الحكم، أو الحاكم.

مالك الصحيفة أو المجلة:

يضع القانون شروطا وقيودا على مالك الصحيفة أو المجلة، لعل أخطر هذه القيود في المادة 5/64، أن يكون للصحيفة أو المجلة رأس مال تحدده اللائحة التي يصدرها وزير الإعلام.

وينظر خبراء المادة 19 بالقلق الشديد لمتطلبات الترسمل والتأسيس التي تشكل إعاقة خطيرة لإنشاء مطبوعات جديدة وتعرقل نشوء صحافة تعددية مستقلة.

ولا يحتاج المرء إلى أن يجادل لكي يبرهن على أن مثل هذه الأعباء المالية الثقيلة سوف تجعل من الصعب على الكل باستثناء أكثر اليمنيين ثراء أن يؤسسوا المطبوعة، وبذلك يتم في آن معا وبشكل صارم تقييد حق الناس الفقراء في حرية التعبير من جهة، وحق الجمهور العام في تلقي المعلومات من مصادر متعددة ومتنوعة، وإن هذا التقييد الصارم لحق أساسي من حقوق الإنسان يحتاج إلى تبرير مكافئ من حيث الوزن.

وقد فسرت وزارة الإعلام أن الغرض من متطلبات الترسمل والتأسيس هو لضمان أن يكون لدى الصحف والمجلات ما يكفي من الموارد لدفع أجور الموظفين لديهم، ولكي تصدر بصورة منتظمة.

ويشير خبراء المادة 19 إلى أن القانون اليمني قد أخذ هذه المادة من القانون الأردني، وشددوا على أهمية عدم فرض إيداع مبلغ بنكي أو الاحتفاظ برصيد معين، وأن تكون ثمة شروط للمأسسة أو دفع مبالغ للحكومة مقابل الحق في النشر.

وهناك مواد غير دستورية أو بالأحرى تتعارض مع الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التملك بدون وصاية. فالمادة 1/74 تقيد الحق في نقل ملكية الصحيفة إلا بموافقة وزير الإعلام، ويعطي للمواطنين التظلم من عدم نشر ردودهم إلى وزير الإعلام، وهو ما يجعل من الوزير رقيبا وحكما على الصحف وحرية الفكر والرأي والتعبير.

ويكرس الفصل الثاني من الباب الثالث رقابة مالية على الصحف والمجلات،، وهو ما يتصادم مع الحريات الصحفية واستقلال الصحف. وهو مع المواد الخاصة بالترخيص ونقل الملكية والرقابة على الإعلان وتفتيش السجلات، كلها تجعل وزير الإعلام مانحا للحق ومالكا للحرية ورقيبا عليها ومتدخلا في أخص خصوصيتها.

فالمادة 15 تحظر حظرا تاما على الصحف أن تتلقى معونات أو هبات بأية صورة كانت ومن أية جهة غير يمنية أيا كان الغرض من هذه الهبات والمعونات. وتلزم المادة 35 الصحف والمجلات بمسك سجلات منتظمة حسب الأصول التجارية، وتختار لها محاسباً قانونياً معتمداً للإشراف على السجلات وضبط الموازنة السنوية. وتعطي المادة 45 لوزارة الإعلام الاطلاع على البيانات المالية للصحف وحساباتها وميزانياتها ومستنداتها للتأكد من تطبيق أحكام هذا الفصل، مع التزام المكلفين من الوزارة بالاطلاع على تلك البيانات... الخ. فهذه الرقابة المالية تكرس هيمنة وزارة الإعلام على الصحافة والصحفيين، وتجعل من استقلال الصحافة جملة فارغة لا تعني شيئا، وتسمح للرقابة الإعلامية بالتغلغل في كل تفاصيل الصحافة المقروءة. كما أن حظر ومراقبة المساعدة الخارجية لا غاية له غير المزيد من فرض الحصار على الصحافة المقروءة وحرمانها من العون الخارجي المشروع طبعا. ومثل هذه الرقابة تلحق أفدح الأضرار باستقلالية الصحيفة ومكانتها وخصوصيتها، وتضع الصحافة في موضع الشبهة ابتداء.

وتعتبر المادة 19 تدخل الدولة في الإعلان ليس مشروعا لأي غرض من الأغراض المشروعة، ويحمل معه مخاطر جادة لإساءة الاستعمال. فقد تسعى السلطات إلى تحديد الأسعار التي يمكن أن تفرضها صحيفة ناقدة. وهناك صحيفة توزع بمئات الآلاف وصحيفة توزع بضع مئات. ومعروف في اليمن خاصة تدخل الدولة لدى التجار وإلزام المؤسسات والوزارات والمصالح الحكومية بعدم الإعلان في صحف المعارضة أو الأهلية التي لا ترضى عنها، ثم تقوم بفرض تسعيرة الصحافة المقروءة بما يعتبر تحديدا سلطويا، ومما يزيد من التدخل والهيمنة والضغوط على الصحافة المقروءة. وتفرض المواد 68، 69، 70، 72، 73، 74، مواصفات وقيود الإعلان، بينما تدعو المادة 75 وزارة الثقافة إلى إصدار لائحة منظمة لمنح التراخيص بمزاولة أعمال الدعاية والإعلان والمجالات الخاصة بها والشروط الواجب توفرها في طلب الترخيص. فالقانون مهووس بامتلاك الترخيص والمنع والمزيد من القيود (اللوائح المنظمة والداخلية).

ويكيليكس جيت.. ماذا يريد العم سام؟

من نعوم تشومسكي إلى وثائق ويكيليكس

سامي أمين عطا
sami_atta62@yahoo.com

نعوم تشومسكي عالم لسانيات أمريكي بالاختصاص، ثم إنه بالموقف مثقف، هكذا قدمه محمد حسنين هيكل في تقديمه لكتابه "ماذا يريد العم سام؟" الذي صدر في بداية العقد الأخير من القرن المنصرم. وإذا كان تشومسكي أمريكي الجنسية ويهودياً بالميلاد، ومع ذلك يظل في مواقفه الإنسانية ينحاز إلى الضمير والقيم الإنسانية العليا، فإن نشاطه المنافح عن القيم الإنسانية العليا وفضحه للسياسات الأمريكية مزدوجة المعايير، يؤكد معدنه النفيس، لقد فضح هذا الكاتب والمثقف في جميع أعماله المواقف الأمريكية المعلنة، وبيّن خططها وعدم مصداقيتها من خلال متابعته للشأن السياسي الداخلي أو السياسات الخارجية للولايات المتحدة، عبر تحليله للممارسة السياسية الأمريكية على المسرح الدولي، وفند ألاعيب السياسة الأمريكية وعلاقاتها المباشرة "بالأنظمة الفاسدة والمستبدة والدكتاتوريات في العديد من البلدان منذ دخولها على المسرح الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.

إضافةً إلى ذلك، فإن تشومسكي فند خطل الديمقراطية الأمريكية منذ نشأتها وبيّن تهافتها مستدلاً بالآباء الأوائل المؤسسين للولايات المتحدة. لقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية جميع الأنظمة الاستبدادية وأنظمة الطغيان، من نظام شاه إيران مروراً بنظام ساموزا نيكارجوا وباتستا كوبا وصدام حسين العراق، حتى سوهارتو إندونيسيا وماركوس الفلبين، ولم تتورع عن مساندة الديكتاتوريات العسكرية أيضاً؛ في كلٍ من البرازيل والأرجنتين وهايتي والدونميكان وبنما والسلفادور وكولومبيا والبرتغال وإسبانيا واليونان وإيطاليا أيضاً، ناهيك عن تآمرها على عدد من الأنظمة الوطنية، ودعمت انقلابات ضدها بدءاً بالكونجو وتشيلي وجواتيمالا وبنما وجرينلاند وكوبا، حيث نظرت إلى هذه الأنظمة، بأنها تشكل تهديداً لمصالحها، وهي ليست مصالح الشعب الأمريكي بالطبع، بل مصالح النخبة الغنية في الولايات المتحدة حسب تشومسكي. يقول تشومسكي: "ما يهم الولايات المتحدة هو استقرار وتأمين الطبقات العليا والمستثمرين الأجانب. وأي نجاح اجتماعي واقتصادي خارج ذلك يمثل نموذجاً خطراً، يجب تدميره قبل انتقال عدواه. ولهذا السبب، فأصغر وأضعف وأفقر دولة، هي أخطر "مثل طيب" إذا حققت نجاحها المستقل، ولهذا فيجب أن تسحق" ("ماذا يريد العم سام؟"، تعريب عادل المعلم، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1998، ص24).

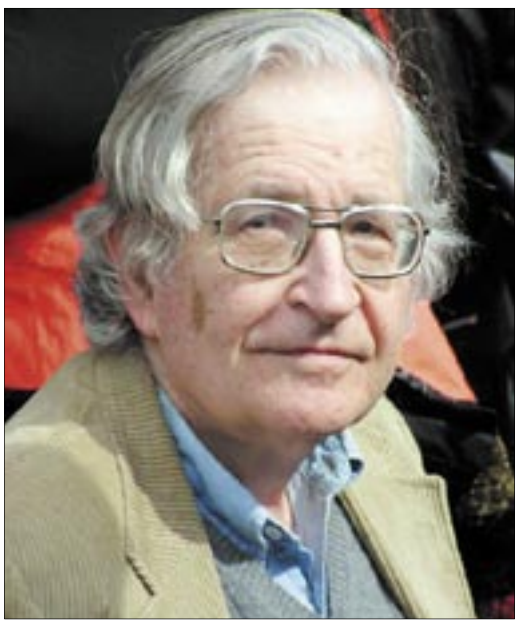

● تشومسكي

فلم تكن أمريكا بأية حال من الأحوال، مع السياسات البراقة المعلنة، فكل ما تصرح به بخصوص دفاعها عن حقوق الإنسان ودفاعها عن الديمقراطية الذي لا يكل، برهن تشومسكي أنها كذبة كبرى، وذلك في العديد من مؤلفاته. يقول تشومسكي: "لنركز على أمريكا اللاتينية، ولنبدأ بحقوق الإنسان.. بينت دراسة قام بها "لارس شولتز" الأكاديمي البارز والمتخصص في حقوق الإنسان، أن "المساعدات الأمريكية تميل للزيادة مع الحكومات التي تمارس التعذيب مع مواطنيها". ولا علاقة لها مع حاجة البلد، ولكن فقط مع إرادة خدمة المستثمرين"، ويضيف: "كشفت دراسة أوسع للاقتصادي "إدوارد هرمان" عن تلازم وثيق بين التعذيب والمساعدات الأمريكية في العالم كله" (ص27).

ظل هذا المثقف الجريء يفضح الكذب الصراخ ويفنده طوال مسيرته. وظلت كتاباته يُنظر إليها كالتغريد خارج السرب أو كالقانون الطبيعي غير المثبت. إن كتابات تشومسكي أشبه بنظرية آينشتاين النسبية التي ظلت فرضية أو نظرية عقلية ردحاً من الزمن، دون إثبات تجريبي يؤكدها، حتى تم التحقق من صحتها بعد 20 سنة من ولادتها، وهذا الأمر ينطبق على رؤى وتصورات تشومسكي، حتى جاءت فضيحة تسريب الوثائق الأمريكية من قبل موقع ويكيليكس، التي أكدت بما لا يدع مجالاً للشك صحة آرائه. لقد بينت وبالفم الملآن أن تشومسكي كان محقاً في كل ما كتبه.

إن من يقرأ كتابه "الدول المارقة" مثلاً، يمكنه أن يخرج بمقاربة تطابق الوصفات التي أوصت بها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للنظام العسكري الإندونيسي، للتعامل مع قضية تيمور الشرقية، مع وصفتها اليوم للنظام اليمني للتعامل مع قضية الجنوب. لكن مكر التاريخ يقول بأنها ستظل وصفات خائبة مآلها الفشل في نهاية المطاف. لأن هذه الأنظمة الخائبة لا تتعظ من الخبرات الإنسانية، وتظل تكرر خيبة أسلافها، إنها أنظمة مريضة، لكنها لا تجد من يداويها؛ فتذهب مهرولةً إلى طبيب أثبت فشله مراراً! والآن هل بعد تسريب هذه الوثائق ستتعظ هذه الأنظمة البائسة، أم ستغير أمريكا سياساتها الخارجية؟ أم تراها تختط مسلكاً جديداً في التعامل مع العالم؟ أشك في ذلك!

الرجل المناسب

حسين حسن السقاف
hhsaggaf@yahoo.com

كنت في يوم من الأيام، موظفاً في محافظة عدن، مكنتني وظيفتي من خلق علاقات واسعة مع رجالات المجتمع.

في يوم من الأيام، دعاني أحد كبار التجار إلى وليمة غداء على شرف السفير الإيراني باعتباره سفيراً للدولة التي نفذت مشروع بناء السوق التجاري التابع لهذا التاجر.

لم يتجاوز عدد المدعوين أصابع اليدين، حضرنا قبل وجبة الغداء بقرابة ساعة، كان التاجر يتحدث برزانة ولباقة الدبلوماسي، وبحصافة التاجر، كان يبذل جهدا لإبداء بلده بصورة مشرقة، وكان المترجم ينقل الحديث إلى السفير باللغة الفارسية. كان في الجلسة شاب في مقتبل العمر، يظهر أنه في سن التخرج من الجامعة، رغم أن طريقة تفكيره لا تبدي أنه خريج، كان يتسلل بحديثه مقاطعاً المتحدثين ويختم عباراته بكلمات "أيش معك.. شعب يمني"... "ابتسم فأنت في اليمن". كان يحاول أن يظهر نفسه بأنه من شريحة راقية غير عادية، يستطيع التعامل مع الأجانب بطريقة مختلفة.. في البداية كان سعادة السفير يلتفت إلى المترجم لمعرفة ما يقوله الشاب، بيد أن المترجم لا يعير ذلك اهتماماً، أما التاجر فقد بدا ممتعضاً لتسللات هذا الشاب. بلغ بي الضيقُ مبلغاً. خانتني حيلتي في نقل انطباعاتي للشاب – تصريحاً أو تلميحاً– لإيقافه عن هذا الحديث، كنتُ أتبادل النظرات المتبرمة مع المضيف (التاجر).

بدا الشاب أنيقاً؛ كان يلبس بذلة رمادية جميلة، ويلف جيده بربطة عنق بدت متجانسة مع بدلته، غير أنها كانت تتسلل هي الأخرى لتسابقه إلى المائدة، مما جعل طرف رأس حربتها يصطبغ بدهن الإدام الذهبي.

ما كدنا ننهي غداءنا حتى هرعنا إلى الصالة التي كان بها مغسلان مصنوعان من السيراميك الإسباني، كان الشاب يجاهد لأن يغسل يديه الأول، ومن أجل ذلك كان يزاحم سعادة السفير، غير أنني هذه المرة كنت له بالمرصاد، كنت أهدفُ إلى تأخيره كي أختلي به لأطلب منه عدم تكرار ذلك الحديث، حتى إنني حاولت استفزازه بُغية استثارة حميته الوطنية. قلت له:

لقد ساءني تحاملك على اليمن وشعبه أمام السفير.. رغم أنني حضرمي... كيف يروق لك تحقير بلدك وشعبك بهذه الطريقة؟ فقال لي بسذاجة:

والحضرمي مش يمني؟.. أنت انفصالي إذن!

خشيت أن نجعل من ذلك موضوعنا، رسمت بسمة على محياي وقلت له:

يمكننا أن نتحادث بهذا الحديث الذي قلته أمام السفير، لكن في ما بيننا.. غير أننا يجب ألا نقوله أمام الأجانب.. أليس كذلك؟

عزيزي أو تدري أين يعمل ذلك الشاب؟

إنه يعمل في أعلى جهاز رسمي في البلد.. لقد شاهدته مراراً في التلفاز الرسمي...!

اتركي صوتكِ
يسافر في سفينة (إبراهيم)
ربما
ربما
هذه المرة تموت القنبلة وحدها

ويعود للضحايا وعيهم.
ربما
ربما
يشارك هذه المرة الماء الغيمة عن
قناعة

قصة المطر
ربما
ربما يقول لنا الصيف شيئاً جديدا.

إبراهيم السراجي

المحرر: محمد الشلفي
alshalfi@hotmail.com

الاثنين 13 محرم 1432هـ الموافق 20 ديسمبر 2010 العدد (258)
Mon. 13/1/1432 - 20 December 2010

بين السياسة القوت اليومي في اليمن والمهنة التي لا تجد لها رواجا بالمقارنة مع أعمال فنية أخرى

شعلان: النحّات السياسي

■ **ذمار - صقر أبو حسن:**

للنحت في حياة أمين سر التنظيم الناصري في محافظة ذمار، صورتان مختلفتان؛ فهو ينحت في صخور السياسة والحزبية، مثلما يعمل كل يوم في مهنته، لكنه في الأولى خسر قدرته على نيل الدرجة الأكاديمية، فيما الأخرى صنع منها جماليات تزين مجالس منازل الأثرياء.

فبعد أن تسبب نشاطه الحزبي بفصله من جامعة ذمار مطلع عام 2002، لم يجد طالب كلية التربية قسم فنون جميلة، غير السير في هذا المجال؛ الناصريين بذمار، ويعتلي منصة المعارضين. خلال هذا كله وجد شيئاً آخر ينطلق من خلاله نحو المستقبل بثبات: النحت في الصخر، وتشكيل مجسمات في الجدران، كمهنة يقول عنه صاحبها إنها "ترتبط بالدقة والتركيز العالي والحس الجمالي".

منذ 5 أعوام، حاول "شعلان الأبرط" أن يجدد في مهنة النحت، متجاوزاً مفهوم النحت بالجبس، ليصل إلى: النحت بالأحجار، ليكون الوحيد في محافظته يعمل في هذه المهنة "الغنية بالتفاصيل والجماليات التراثية اليمنية العميقة".

الرجل يتناول مهنته بحب، مثلما يعمل مع حزبه. "أجد متعتي فيها مثل التصوف، أما السياسة فهي مبدأ وفكر، ونضال من أجل التغيير للأفضل"، يقول ذلك بثقة.

شعلان الذي كان يتحدث لمحرر "النداء" من مقر حزبه وسط مدينة ذمار، بدا غير راض عن الوضع السياسي الحالي، حدَّ السخط. لكنه ما لبث أن عرج إلى بداياته في هذا العالم "النحت"، وقال: أهوى الرسم، لذلك التحقت بقسم الفنون الجميلة، لكن لنشاطي الحزبي، فصلت من الكلية، وبدأت أعمالا منحوتة من الجبس "الجص" بطريقة تقليدية خالية من نكهة التميز. وعندما بدأت أعمل منحوتات ومجسمات حجرية، وجدت إقبالا كبيرا.

لا يجد غير الأسف، عندما بادرت بسؤاله عن نوعية زبائنه "الأثرياء"، متذكراً أنه عمل مجسمات لشخصيات كبيرة ومشائخ ووزراء، ومغتربين. مشيراً إلى أن أهم المعالم البارزة التي كثيرا ما يطلب منه عملها، هي "دار الحجر، باب اليمن" حصن الغويزي، بالإضافة إلى مجسمات ترتبط بصاحب العمل مثل منزل العائلة".

وقال إن انتماءه الحزبي سبب له الكثير من المشاكل في العمل، وقد تعرض لعدد كبير من إلغاء صفقات العمل عند علم صاحب العمل بانتمائه الحزبي. سارداً قصة طريفة، حدثت له خلال رئاسته الدورية للمكتب التنفيذي لأحزاب اللقاء المشترك بالمحافظة، عندما عرف صديق له أنه يقود اللقاء المشترك بذمار، أصر أن يعمل مجسماً يصور فيه الخيل وشعار المؤتمر (الحزب الحاكم) في واجهة ديوانه، الأمر الذي رفضه، معتبر إياه تجاوزاً لما تعلمه وتربى عليه في حزبه.

يستمر العمل في المجسم الذي يصل إلى متر طولاً ومتر ونصف عرضاً، أسبوعا كاملاً، فيما لا يتجاوز المجسم الصغير من الوقت سوى 3 أيام، وهي مجسمات تنقل المعلم بكل ملامحه لتكون صورة مصغرة عنه، بلمسات من الدقة والجمال. متحدثاً عن عمله، معتبراً استدعاء الأجانب لعمل زخرفات ومجسمات صخرية "عدم ثقة في الكادر اليمني".

وقال: عدد المشتغلين في هذا العمل في اليمن قليل جدا، ويتركون بصمات إبداعية. وهو العمل المرتبط بالموروث اليمني الأصيل، والباقي في منازل البعض، والذي يمتد لأجيال.

يستند هؤلاء المشتغلون في هذه المهنة إلى "الخبرة المتراكمة والرؤية التجديدية والإتقان"، وهي عوامل يراها الأبرط مهمة "لنصنع سمعة طيبه عن المعلم".

لا يمل الحديث عن السياسة، على اعتبارها "قوت اليمنيين الضروري"، قال عبارته تلك ليتبعها ابتسامة عرفت من مغزاها: "مجبرين على هذا القوت"، لكنه ما لبث أن عرج بحديثه إلى النحت باعتباره مهنة جديدة لا تجد لها رواجاً بالمقارنة مع أعمال فنية أخرى.

وعرج إلى منافسة الأعمال الصينية المستوردة "التي تفتقر إلى المهارة" بحسبه: أن المنتجات الصينية لا يمكن أن توقف الزحف الذي بدأ في مجال النحت على الجدران بالأحجار في اليمن.

إحدى أكثر اللغات انتشاراً في العالم، يتحدثها أكثر من 422 مليون نسمة.
وهي إحدى اللغات الرسمية الست في منظمة الأمم المتحدة

يوم اللغة العربية

السبت الفائت، 18 كانون الأول/ ديسمبر، احتفلت الأمم المتحدة بيوم اللغة العربية، التي تعد واحدة من اللغات الرسمية (الإنكليزية والعربية والصينية والإسبانية والفرنسية والروسية) في منظمة الأمم المتحدة.

وتذكر أدبيات الأمم المتحدة أن الغرض في الاحتفال باللغات هو زيادة الوعي بين موظفي الأمم المتحدة بتاريخ كل من اللغات الرسمية الست وثقافتها وتطورها. ولكل لغة من اللغات الحرية على اختيار الأسلوب الذي تجده مناسبا في إعداد برنامج أنشطة لليوم الخاص بها، بما في ذلك دعوة شعراء وكتاب وأدباء معروفين، بالإضافة إلى تطوير مواد إعلامية متعلقة بالحدث.

سيبَوَيه: إمام العربية وشيخ النحاة

هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر البصري، المعروف بسيبَوَيه (المولود في 140هـ/760م والمتوفى عام 180هـ/ 797م)، إمام العربية وشيخ النحاة الذي إليه ينتهون.

يعد سيبويه واحدا من بناة الثقافة العربية وصانعي الحضارة الإسلامية، وممن شاركوا في بناء علم النحو العربي، وجعلوه صرحًا عاليًا. له كتاب في النحو يسمى "الكتاب" تناول فيه كل قواعد اللغة العربية، وهو أول كتاب منهجي ينسق ويدون قواعد اللغة العربية.

كان لكتاب سيبويه أثر كبير في علم النحو، واعتبره العلماء أهم كتاب ألف في هذا العلم، وأطلقوا عليه "قرآن النحو". كما أن لسيبويه وصفا لمخارج حروف اللغة العربية هو الأدق حتى الآن.

ولد "عمرو بن عثمان بن قنبر" في منتصف القرن الثاني الهجري بمنطقة تعرف "بالبيضاء" من قرى "شيراز" ببلاد فارس (إيران حاليا)، واشتهر باسم "سيبويه"، وهي كلمة فارسية تعني رائحة التفاح، وسمي بذلك لأنه كان طيب الرائحة، جميل الصورة والشكل.

قدم إلى البصرة غلاماً، ونشأ فيها وأخذ عن علمائها، من أمثال: "الأخفش الأكبر"، و"يونس بن حبيب"، و"أبي زيد الأنصاري"، فنبغ وذاع صيته. كما تتلمذ "سيبويه" على يد "الخليل بن أحمد"، وكان أعظم شيوخه تأثيرًا فيه.

سافر إلى "بغداد" والتقى بالكسائي إمام نحاة "الكوفة"، وناظره مناظرة شهيرة في مسائل النحو، ثم رحل إلى مسقط رأسه، حيث توفي هناك سنة 180 هـ الموافق لعام 797م.

تعريف موجز باللغة العربية(1)

العربية أكثر لغات المجموعة السامية متحدثينَ، وإحدى أكثر اللغات انتشارًا في العالم، يتحدثها أكثر من 422 مليون نسمة، ويتوزع متحدثوها في المنطقة المعروفة باسم الوطن العربي، بالإضافة إلى العديد من المناطق الأخرى المجاورة كالأحواز وتركيا وتشاد ومالي السنغال وإريتريا. اللغة العربية ذات أهمية قصوى لدى المسلمين، فهي لغة مقدسة (لغة القرآن)، ولا تتم الصلاة (وعبادات أخرى) في الإسلام إلا بإتقان بعض من كلماتها. العربية هي أيضاً لغة شعائرية رئيسية لدى عدد من الكنائس المسيحية في الوطن العربي، كما كتبت بها الكثير من أهم الأعمال الدينية والفكرية اليهودية في العصور الوسطى.

وأثر انتشار الإسلام، وتأسيسه دولاً، في ارتفاع مكانة اللغة العربية، وأصبحت لغة السياسة والعلم والأدب لقرون طويلة في الأراضي التي حكمها المسلمون، وأثرت العربية، تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر على كثير من اللغات الأخرى في العالم الإسلامي، كالتركية والفارسية والكردية والأوردية والماليزية والإندونيسية والألبانية وبعض اللغات الأفريقية الأخرى مثل الهاوسا والسواحيلية، وبعض اللغات الأوروبية وخاصة المتوسطية منها كالإسبانية والبرتغالية والمالطية والصقلية.

كما أنها تدرس بشكل رسمي أو غير رسمي في الدول الإسلامية والدول الأفريقية المحاذية للوطن العربي. العربية لغة رسمية في كل دول الوطن العربي، إضافة إلى كونها لغة رسمية في تشاد وإريتريا وإسرائيل. وهي إحدى اللغات الرسمية الست في منظمة الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة و"يوم اللغات"

يكتسي تعدد اللغات، بوصفه عنصرا أساسيا في الاتصال المتناسق بين الشعوب، أهمية خاصة جدا بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة. وهو إذ يشجع على التسامح، فإنه يكفل أيضا مشاركة فعالة ومتزايدة للجميع في سير عمل المنظمة، وكذلك فعالية أكبر ونتائج أفضل ومشاركة أكبر. وينبغي الحفاظ على تعدد اللغات وتشجيعه بإجراءات مختلفة داخل منظومة الأمم المتحدة، بروح الإشراك والاتصال.

قد كان التوازن بين اللغات الرسمية الست، أي الإنكليزية والعربية والصينية والإسبانية والفرنسية والروسية، شغلا شاغلا لكل الأمناء العامين. واتخذت عدة إجراءات، منذ عام 1946 إلى يومنا هذا، لتعزيز استعمال اللغات الرسمية حتى تكون الأمم المتحدة وأهدافها وأعمالها مفهومة لدى الجمهور على أوسع نطاق ممكن.

وفي إطار دعم وتعزيز تعدد اللغات وتعدد الثقافات في الأمم المتحدة، اعتمدت إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام قرارا عشية الاحتفال باليوم الدولي للغة الأم الذي يُحتفل به في 21 شباط/ فبراير من كل عام، بناء على مبادرة من اليونسكو، للاحتفال بكل لغة من اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. وتقرر الاحتفال باللغة العربية في 18 كانون الأول/ ديسمبر كونه اليوم الذي صدر فيه قرار الجمعية العامة 3190 (د28-) المؤرخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 1973، وقررت الجمعية العامة بموجبه إدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية ولغات العمل في الأمم المتحدة.

ويتمثل الغرض من هذا اليوم في زيادة الوعي بين موظفي الأمم المتحدة بتاريخ كل من اللغات الرسمية الست وثقافتها وتطورها. ولكل لغة من اللغات الحرية على اختيار الأسلوب الذي تجده مناسبا في إعداد برنامج أنشطة لليوم الخاص بها، بما في ذلك دعوة شعراء وكتاب وأدباء معروفين، بالإضافة إلى تطوير مواد إعلامية متعلقة بالحدث.

وتشمل الأنشطة الثقافية: فرق العزف الموسيقية، والقراءات الأدبية، والمسابقات التنافسية، وإقامة المعارض والمحاضرات والعروض الفنية والمسرحية والشعبية. كما تشمل أيضا تجهيز وجبات طعام تعبيراً عن التنوع الثقافي للدول الناطقة باللغة، وإقامة عروض سينمائية وحلقات دروس موجزة للراغبين في استكشاف المزيد عن اللغة.

● عن الموقع العربي للأمم المتحدة

أين تذهب؟

الموضة والهوية في بيت الثقافة

في صنعاء تستمر فعاليات المعرض الفوتوغرافي "الموضة والهوية.. المشروع الفني الألماني الفرنسي في اليمن 2010".

ينضم المعرض البيت الألماني للثقافة بالتعاون مع المركز الثقافي الفرنسي، وبالتنسيق مع وزارة الثقافة. ويقام في رواق بيت الثقافة، ويستمر حتى الرابع من يناير القادم.

سيئون تفتتح دار باكثير

يفتتح وزير الثقافة الدكتور محمد أبو بكر المفلحي، غداً الثلاثاء، بسيئون محافظة حضرموت، دار الأديب الكبير علي أحمد باكثير.

وقد استكملت أعمال الترميم والتجهيز للدار كمتحف ومركز ثقافي لخدمة الباحثين والدارسين في أدب باكثير في كل مكان. وسيضم عدداً من الوثائق الخاصة والصور النادرة للأديب.

وتستكمل تجهيزات المركز خلال شهر يناير من العام المقبل، وسيزود بأكثر من ألف عنوان من الكتب المختلفة وباللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، إضافة إلى مقتنيات الأديب والراحل باكثير التي ستصل إلى اليمن بمعية ربيبته السيدة إجلال محمد لطفي، التي ستزور اليمن تلبية لدعوة وزارة الثقافة.

وستكرم السيدة إجلال لطفي نظير حفاظها على مقتنيات الأديب الراحل باكثير على مدى أكثر من 40 عاما.. بالإضافة إلى تكريم عدد من الذين أسهموا في الحفاظ على تراث باكثير، وفي مقدمتهم الباحث الدكتور محمد أبو بكر حميد.

الاثنين 13 محرم 1432هـ الموافق 20 ديسمبر 2010 العدد (258)
Mon. 13/1/1432 - 20 December 2010

الطرق إلى الحداثة (2-3)

■ عرض: محمد الشجاع

يحمل كتاب "طرق التنوير" مجمل ما قال به كبار فلاسفة ومفكري أوروبا، وتحديدا الفرنسيين والبريطانيين، منذ القرنين السادس والسابع عشر، حيث الحركة التنويرية، التي انطلقت بقوة، مع قليل من الحذر، وكثير من الشجاعة، والعمق.

ومن خلال القراءة لتلك الفترة، يتضح كيف نهضت هذه الشعوب، وعلى ماذا ارتكزت في بناء الدولة ذات المؤسسات، التي تحترم الإنسان والعقل، وتجعل منه حقيقة النهوض بهذا الواقع، من خلال التشريعات والقنوات الديمقراطية المتعددة، والجمعيات والأعمال الخيرية والفكرية التي اشتغل عليها هؤلاء، وهنا نستطيع القول إن أمامنا نحن العرب عقوداً وقروناً قادمة حتى نحاول بناء مجتمع يعي قيمه وهويته العالمية وحقوقه الفطرية!

الكتاب: الطرق إلى الحداثة (التنوير البريطاني والتنوير الفرنسي والتنوير الأمريكي)
المؤلفة: غيرتورود هيملفارب
ترجمة: د. محمود سيد أحمد
تاريخ الطبعة: رمضان 1430هـ -سبتمبر 2009
الناشر: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
دولة: الكويت

الميثودية ديانة اجتماعية

"التنوير عند "ويزلي" لم يكن وصفة للديمقراطية. لم يكن كذلك بالمعنى السياسي على الأقل. فقد كان ويزلي نفسه مؤمنا صارما بالسلطة والملكية"؛ بهذه المقدمة حاولت المؤلفة اختصار كل ما ستتابع كتابته كمفتتح لمذهب أو فكر مختلف، نصب حوله الكثير من التساؤلات والغموض.

يقول الكاتب: وكما استبعد "بيرك" من التنوير بشكل عام، فكذلك هي الميثودية، استنادا إلى أنها دينية بصورة مفرطة، وعقلية وفلسفية لا تفي بالغرض. وهي إشارة واضحة من المؤلفة إلى أن هناك تقاربا بين المفكر "توماس بين" والدعوتين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يدلل على أن استبعادهما ناتج عن توجه سلبي أو لم يكن ملبيا لحياة منطقية. وهو ما يذكره، أي التقارب والاختلاف، لاحقا بين الفلاسفة الأخلاقيين والميثوديين.

تذكر أن "ويزلي" هو القائد لهذه الديانة، وقد قيل عنه الكثير، مثل أنه شخصية عظيمة ومعقدة، وإنسان يشبه بطرق ما "لوثر ولينين وغاندي"، بل حتى "نابليون" لقدرته على الإثارة والتنظيم. آخرون ذكروا أنه كذلك، غير أن ما كان ينقصه الموقف الفكري الأكثر أناقة "الموقف العقلي".

قامت هذه الديانة على دعوة الفقراء بل وما دونهم من المنبوذين، وأعداد كبيرة من النساء المنتسبات للحركة. ومن خلال ويزلي الذي أكد على الحرية الدينية، ورفض الجبرية على أنها نقيض الإرادة الحرة، أي أنه تقييد لطموحات الفرد، وقد جسد هذا بقوله: لم نجبر أحدا على اعتناق فكر أو الالتزام بطريقة معينة في العبادة، كل ما يهمنا خلاص الإنسان، في الجانب الأخلاقي أيضا، عمل كثيرا بطريقة دينية واضحة في الحديث عن الفقراء، من خلال حديثه عن الكسب والإنفاق والتوفير، فتمت الصدقات وزيارة المرضى والسجناء والملبس، وأنشأوا كثيراً من المؤسسات الخيرية، وكان يخشى من تزايد الثروة أن تتضاءل ماهية الدين. لذا فقد أيدها البعض من ناحية أنها أراحت إنجلترا من محنة الثورة والصدامات، وللسبب ذاته هاجمه آخرون.

كما تطرقت المؤلفة إلى الحديث عن دور الفرنسيين وتأثيرهم في الحياة البريطانية، والديمقراطية الأمريكية.

تذكر المؤلفة أن "ويزلي" كان يتجنب أي صدام، لذا لم يهاجم ما هو عقلي، غير أنه أشاد بالمذهب التجريبي "لجون لوك"، ولم يقل شيئا في "ديفيد هيوم"، وربما ذلك مرتبط بمقولته "إنني كاهن عظيم ابن كاهن أعظم ترعرعت منذ طفولتي على فكرتين ساميتين (الطاعة السلبية.. وعدم المقاومة)".

تعود فتذكر أنه كان من الذين رفضوا الحرية للأمريكان، كما كان له جمهور وشعبية أكثر من المنشقين، لم يتوقعها "سميث"، وأنه بقدر ما خففت من الدعوات إلى الحرية والمساواة لكبح ميول الانفعالات الثورية، فإن الدافع نفسه جعلها تؤكد الإخاء أيضا.

عصر الأريحية

يتضح من هذا الجزء، أن كل ما سبق ذكره من مصطلحات قامت عليه أفكار ورؤى -وتوجهات مختلفة- قد نتج عنه هذا العصر الأريحي، إنه عصر "نزعة العمل لخير الإنسان الجديد".

أي أن حال الأعمال الخيرية والاهتمام بطبقات الناس، امتد في هيئات مؤسسية أغراض نبيلة، تشجيع المعرفة المسيحية، تحسين حال الفقراء ورفاهيتهم، إصلاح آداب السلوك، وإلغاء الرق. كما تميز القرن الثامن عشر بعدد الجمعيات، ومجتمع مدني مفعم بالحرية. وقد أدى ذلك إلى نجاح حركات المدارس الخيرية والتعليمية بشكل عام، في إحداث تغيير داخل المجتمع (الإنجليزي).

وعن هذا العصر، إلى جانب ما سبق، تضيف، أن فيه ازدهرت فنون عديدة، مثل القصة والكاريكاتير وفن الرواية، وهذه الفنون قامت على الجماليات والفضيلة والأخلاق، وعالجت بطريقتها قضايا ومواضيع مجتمعية مثلها مثل الأفكار والتوجهات، فكان الإعجاب ببعضها وانتقاد أخرى. وكل ذلك كان يسير في نظام محكم وغير عشوائي، أي أن ثمة إدارة ناجحة لكل ما كان يطرح فيترجم عمليا، "ولم يكن هناك من راديكالي سوى "آدم سميث" الذي انتقد موعظة "برايس" الشهيرة التي تقول "إن حب وطننا قائم على مبدأين هما: احترام الدستور، واهتمام بخير الآخرين وسعادتهم".

تنتهي الكاتبة إلى أن ذلك هو ما ميز التنوير البريطاني عن الفرنسي، حيث كانت (الأريحية) فضيلة أكثر تواضعا من العقل، وربما أكثر إنسانية.

من أعلام العصر أو محبي الخير "جون هوارد، جوناز هانزاي، توماس غلبرا، هنري هور، توماس كورام، غريفث جونز، توماس برنارد، جون وهنري ثورنتون، ريتشارد رينولدز، وسارة تريمر.

التنوير الفرنسي: أيديولوجيا العقل

خصصت المؤلفة فصلاً واحداً، وهو الثاني في الكتاب، وفيه أوردت كالعادة وجهة نظرها من خلال المقارنة التي اتبعتها بين التنويرين، لتصل إلى توضيح كيف أن تلك الأعمال والأفكار هنا وهناك قد خدمت البلدين، كما أنه يعكس دورهما المميز.

بداية تذكر أن التنوير الفرنسي على عكس البريطاني، فقد انطلق من جعل العقل مصدر الإلهام والمنطق والحرية، ودعا إلى فصل الكنيسة عن الدولة، وأظهر عداءه للدين وبالأصح للقمع والاستبداد الكنيسي الكاثوليكي، ولم يلتفت إلى الأعمال الخيرية بتلك الصورة التي كانت لدى البريطانيين، بل هاجموا الفقراء والمعدمين.

تضيف أن من أهم القضايا التي تم معالجتها من قبل هؤلاء، الحرية السياسية والحرية الدينية والفكرية، وتنوه إلى كيف جسدت "الموسوعة" روح التنوير الفرنسي، من خلال أن جميع المؤلفات والأفكار حينها جمعت فيها.

ثم تؤكد على أن ثمة أسباباً مختلفة ومتباينة، عديدة، يجب مراعاتها بين التنوير الثلاث، وتذكر منها على سبيل المثال أسبابا رئيسية: طبائع البلاد السياسية، الطبقات، طبيعة الكنائس، الاقتصاد، ظروف تاريخية، واجتماعية.

وعن مفكري فرنسا العقلانيين، تذكر أنهم لم يكرهوا أو يهاجموا المسيحية فقط، بل لقد كانوا متقززين من اليهودية، و"فولتير" من أكبر من هاجمهم، غير أنه عاد وطالب بالتسامح معهم، ثم ترك ذلك جانبا وعاد لفصل الخطاب، فقال: "لن أكون مندهشا إن أصبح هؤلاء الناس (اليهود) يوما ما مدمرين للجنس البشري... لقد فقتم كل الأمم في صنوف الكذب والوقاحة، والسلوك السيئ، إنكم تستحقون العقاب لأن هذا هو مصيركم".

وقد أفزع الجميع بهذا الخطاب، مع أن أغلب فلاسفة فرنسا كانوا يدركون معنى ما قال، وكانوا أيضا أكثر ازدراء لليهودية من المسيحية.

وفي عنوان جانبي "الحرية والعقل"، ذكرت المؤلفة كيف أن الدعوة قامت على الاستمتاع بالحرية كالاستمتاع بالعقل، وكيف أن دعواتهم هذه قد جعلتهم عرضة للسجن والتعذيب والمحاكمات وإحراق الكتب، غير أن ذلك قاد التنوير الفرنسي إلى الإجماع على العقل، ورفض الدين تماما من قبل البعض، فيما تريث الآخرون، كما تم رفض ما يأتي من بريطاني، مع القبول ببعض النظم.

عن الاستبداد المستنير، وهي فكرة مغايرة، تذكر المؤلفة أن مفاد هذا تحديدا "كان محاولة لتمجيد العقل من حيث إنه متجسد في ملك مستنير". بمعنى أنه لا مانع من سلطة مطلقة مقابل القضاء على الظلم والاستبداد والقمع. فيما رفض آخرون السيادة المحدودة أو فصل السلطات.

في لمحة سريعة تؤكد على تصورهم للتجارة الحرة وللدولة والسلطة السياسية، كان غير تصور "سميث".

وتضيف أنه بالنسبة للإرادة العامة اقترنت باستمرار "روسو" العقد الاجتماعي. "الأمة تسبق كل شيء وهي مصدر كل شيء وإرادتها مشروعة دائما"، وهذه الفكرة "الإرادة العامة" ربطها "ديدور" بفكر العقل، وهو ما لم يفعله "روسو". وإذا كانت فكرة العقل قد صبغت بنظرية الاستبداد المستنير والإرادة العامة التي لم تكن موجودة في بريطانيا، فإنها قد دعمت أيضا فضاء التسامح الديني والإصلاحات القانونية، وكما ارتبط التنوير بفرنسا ومفكريها الذين هاجموا تلك السعادة التي يطلبها البريطانيون للناس، والأعمال الخيرية، فقد كان البعض مغرماً بهذا لكنه لم ينهجها.

تختم المؤلفة في هذا الجانب، فتذكر، لقد مات المبشر لهذه الثورة قبل قيامها، لقد ارتبط إنتاجه بصورة كبيرة بحركة الفكر في فرنسا.

من أبرز المفكرين هنا "هولباخ" و"روسو" و"كلود هلفتيوس" و"جوليان دي لامتري" و"فولتير" و"ديدرو" و"تورغو" و"مونتسكيو".

فيلم «قواعد الاشتباك».. سبق ويكيليكس «تنبؤا» بدخول القوات الأمريكية اليمن

■ مروان كامل

ارتباك مدهوش حين شاهدته.. حسي السينمائي غاب عن الوعي تماماً لم يستطع تحمل ما يراه.. أعيد المشهد مرة بعد الأخرى علّي أجد تفسيراً لما يحدث، ولكن لاشيء، تزداد الأمور سوءاً بالنسبة لي..

لم يكن وثيقة مسربة من ويكيليكس، ولكن سبقه متنبأ بدخول القوات الأمريكية إلى اليمن.. لم تكن أحداثه في شبوة ومأرب ضد ما يسمى تنظيم القاعدة.. أيضاً لم يكن سيناريو ما حدث للمدمرة كول.. سنة إنتاجه سبقت حادثة المعجلة في أبين المنفذة أمريكياً..

ما زلت مرتبكاً إلى هذه اللحظة.. أطراف أصابعي بالكاد تكتب هذا وكما هو الحال للكلمة أيضاً.. كل ذلك تفسيره حين تنبأت سينما هوليوود بدخول القوات الأمريكية إلى صنعاء لتنفيذ أهداف لها.

"rules of engagement" أو "قواعد الاشتباك" الإخطبوط بول السياسي.. فيلم أمريكي أنتج عام 2000. أخرجه "ويليام ويدكين"، ويقوم ببطولته اثنان من عمالقة السينما الأمريكية هما "تومي لي جونس" و"ساموئيل جاكسون"، لم يعرض لدى أي دار سينما عربية بسبب عنصريته وقصته الفاجعة.

سيناريو

تعرض سفارة واشنطن في اليمن لمظاهرات احتجاجية غاضبة تردد "أمريكا أمريكا الجلاء من اليمن".. يزداد غضب المشاركين.. السفير الأمريكي يطلب النجدة من حكومته التي بدورها سارعت بإرسال قوات من البحرية الأمريكية من القاعدة الشقيقة "الخليج"، تصل القوة وتقوم بترحيل السفير وتخلي السفارة ليتم التعامل مع المتظاهرين.. قناصة يمنيون على أسطح المنازل توجه قنصها باتجاه الأمريكيين الجنود.. المتظاهرون مكانهم بالأسفل يرددون الشعار ويقذفون بالحجارة.. يقتل 3 من مشاة البحرية.. يغضب بطل الفيلم لذلك "ساموئيل جاكسون" ويأمر بقتل المتظاهرين.. بدورهم الجنود يباشرون بالقتل بعد ترددهم المرة الأولى، كون القرار خاطئاً، يواصلون جزرهم، يسقط من خلال ذلك 83 قتيلاً موزعين بين نساء وشيوخ وأطفال، يضاعف هذا العدد أضعاف مضاعفة من الجرحى. تنتهي المهمة، الجيش يعود أدراجه.

تتصدر هذه الحادثة عناوين الصحف العالمية.. يتم إحالة الكولونيل الآمر بقتل المدنيين إلى التحقيق بتهمة قتل الأبرياء.. ينتهي الفيلم ببراءة الكولونيل بواسطة المحامي الممثل المشهور "تومي لي جونس".

غزو الفكر

الفيلم في مجمله استطاع أن يحقق غزواً فكرياً بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، برغم شناعته ولاإنسانية أحداثه، إلا أنه استطاع بواسطة مؤثرات سينمائية معروفة، تبرئة البحرية الأمريكية، وإن ما حل بالـ83 من نساء وأطفال وشيوخ، كان خير فعل، بل واستحقاقهم لذلك.. حين مشاهدتك للفيلم قد تبصم بالعشر أنه أُخرج من دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة الأمريكية.. أصبح الاحتلال من خلاله ومن خلال عدة أفلام أخرى، إنساناً يحمد على وجوده من أجل حماية البلد المحتل أو البلد المنفذة فيه عمليات عسكرية أمريكية. هذا الفيلم بحكم التأثير السينمائي القوي للمشاعر والأفكار، قد تكفل بتبرير أعمال أمريكا الشنيعة في مختلف أنحاء العالم.

رسالتان

إلى وزارة الثقافة اليمنية السابقة كانت أو الحالية: هل سبق لك مشاهدة الفيلم؟ وإن كان كذلك هل سلطت الضوء عليه؟!.. أيتها الوزارة انظري إلى ما تعمله السينما والأفلام.. أيتها الثقافة المنشغلة بطباعة دواوين "اللوزي وأحمد منصور"، وتنقيح الألحان لعباس الديلمي وثورياته..

لقد كفرت بالسينما في بلدي وأقمت عليها الحد وشهدت بإيمان فيلم "الإمام يحيى وأحمد" لمشاركته النظام حرب صعدة بعرضه حينها صباح مساء. هو نفسه لا تمتين له بصلة إنتاجه، الثقافة المصرية هي من أهدت لك.

الأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة لوزارة الداخلية، المنشغلة بتحسين صورة أمريكا لدى المجتمع اليمني.. وقطع كل لسان يدعو عليها بالهلاك، وكل من يمس بالثوابت الوطنية ومنجزات أكتوبر وسبتمبر و... و... إلخ.

يا أمننا الموقر؛ ليس الحراك الجنوبي واللقاء المشترك من يمس منتهكاً الثوابت الوطنية وسيادة اليمن.. وحدها لا شريك لها "أمريكا وسينماؤها" تمس وتنتهك واقعاً وفكراً.. فالواقع يا وزارتي الأمنية ما عملته هذه الدولة مؤخراً من جريمة لا تغتفر، لمن أعطى الإذن بتنفيذها "معجلة أبين، وشبوانية مأرب"، بعد أخذها الإذن الرسمي بذلك..

فمن يمس منتهكاً هذه الثوابت؟ ومن يجب أن تقطع لسانه؟!

أما الانتهاك والغزو الفكري فقد تكفلت به "هوليوود" بفيلمها هذا.. هي من سمت المواطنين اليمنيين بالأوغاد والملاعين.. هي من صورت اليمن بأنها عاجزة تماماً عن الدفاع عن نفسها حين دخول القوات الأمريكية لتحرير السفارة الأمريكية من قاعدتها الخليجية.. كأنها انتقلت من واشنطن إلى نيويورك داخل بلدها "يعني".. هي وهي وهي...

يا وزارتي الأمنية شاهدي الفيلم وأرسلي دعوة للأمن القومي أيضاً ليشاهده معك، لكن لا أعتقد أنك ستجدينه، فوزارة الثقافة لا تعي بالفن السابع شيئاً، تعتبره "حراماً".

YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
المحافظة على البيئة والمقومات السياحية سلوك حضاري للمواطن
www.yementourism.com

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

الاثنين 13 محرم 1432هـ
الموافق 20 ديسمبر 2010 العدد (258)
Mon. 13/1/1432
20 December 2010

عن "فؤاد" وثقة الشباب بالأحلام الذاتية والبلد التعس بمسؤوليه

■ فتحي أبوالنصر

الرسميون في اليمن بين أفضل من يتقنون خدمة جيوبهم والالتفاف على جهود الآخرين، المبدعين خصوصاً. سياسة التقصير واللامبالاة التي يتعاملون بها مع المواهب، سرعان ما تتحول إلى تدليس وابتسامات صفراء عندما تتجاوز هذه المواهب المعوقات وتحرز انتصاراتها الشخصية اللائقة، فتحرج الوضع الرسمي جداً: لذلك "غادر ظهر أمس الأحد وفد يضم عدداً من الفنانين والمثقفين برئاسة مدير مكتب وزير الثقافة معاذ الشهابي لمؤازرة الفنان المبدع فؤاد عبدالواحد في الحلقة الأخيرة من مسابقة نجم الخليج، وتواصلا للحملة الداعمة له، والتأكيد على دعم وزارة الثقافة للمبدعين في كل المجالات، حيث إن الوزارة ستقدم له سبعة آلاف وخمسمائة دولار دعما وتشجيعا".

لا تعليق.. سوى أن بدل التذاكر والسفر والإقامة لهذا الوفد ستكلف عشرات الآلاف من الدولارات طبعاً.

●

إنه فنان جميل ولا جدال، بحضوره الشخصي التلقائي الآسر، وإحساسه الأدائي العالي، كما باعتزازه بتراث بلده الفياض الذي استأثرت به دول مجاورة بما يكشف عن جيل جديد، ما يعيد لهم بعض ثقتهم بالأحلام الذاتية الممكنة، على أن طبيعة البرنامج التي تعتمد أيضاً على التصويت عبر رسائل الموبايل، كانت تقتضي تحفز هذا الجمهور اليمني الذي تابعه بشغف في الداخل والخارج، وفعلاً لم يقصر جمهور اليمنيين أبداً رغم إمكانياتهم الشحيحة، حيث إن التنافس التصويتي الشديد بينه وبين المتسابق السعودي أقوى المتنافسين أمس، عزز شعورهم الجمعي بمساندته بشدة. وهكذا جعلته عائدات التفاعل المعنوي لهذا الجمهور التائق للفرح، بمختلف شرائحه، نجم الخليج بامتياز.

طبعاً.. ليس لأن فؤاد عبدالواحد الفنان الذي يبشر بحالة غنائية مختلفة فقط، أو أنه الذي نزع الفوز المستحق قبلاً من لجنة التحكيم وعن جدارة وتميز، بل لأنه عانى وكابد وأثبت ذاته بذاته، كما قدراته الفريدة التي سحرت الجميع، وهو بذلك مثال ساطع لما يعانيه غالبية المبدعين في هذا البلد التعس للغاية بمسؤوليه.

الحساب

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

انتهت احتفالات أهلنا في الكويت بفوز منتخبهم بكأس خليجي 20، ويستعدون لقادم البطولات والأحلام تراودهم، فيما المنافقون لدينا يواصلون الاحتفاء -نكاية بالحراك الجنوبي والمعارضة عموماً- بفرح رئيسهم القائد بتنظيم البطولة بالقوة، في تحدٍ واضح للممانعين والمشككين، رغم أن النصر الحقيقي كان من نصيب الجماهير، التي احتفت بالمناسبة والبطولة، وغطت كل تقصير، وبعثت مشكورة الطمأنينة في نفوس اللاعبين الضيوف بعد خوف، ووفرت بحضورها الكبير والدائم الأمان لمستطيلات التنافس أكثر من الأجهزة والسلاح والكلاب المستوردة، وكسبت الوطن شكر وامتنان الأشقاء، وعوضت عن خسائر المنتخب، وموهت عن غير قصد على من قادوا من وراء الستار بالأخطاء إلى الهزائم المتلاحقة!

لقد ظن السذج أن التوجيهات السياسية تصنع انتصارات رياضية أيضاً، فأوقعوا لاعبينا تحت ضغط الاهتمام العلوي الزائف في شر تزلفهم الرخيص، وفي الأخير لم يجدوا أنسب لهم لتحمل الفشل الذريع، والتضحية به بدلاً عنهم -كمدنيين حقيقيين- غير المدرب الكرواتي الغريب والوحيد، الذي خرقوا خططه، وماطلوا في تلبية طلبياته، وتدخلوا في اختصاصاته كسابقيه، وفرضوا عليه بالأمر ما ومن يريدون، وفي الأخير ركلوه بضربة جزاء غير مستحقة، والحكم الحاكم بأمره داعم ومنحاز لهم كأتباع مطيعين، ويبارك الاستمرار في ارتكاب الأخطاء بحق الرياضة والرياضيين، ومن خلف الأخيرين الجماهير المكسورة، التي بحت أصواتها من التشجيع في الملاعب، وياما احتجت على ما يجري خلف الكواليس!

طالما الفاشلون القارطون يواصلون دون كلل الحديث عن معجزات خليجي 20 والمنجزات "العملاقة"، المطلوب منهم، وعلى وجه السرعة، تقديم كشوف حسابات شفافة عن مصبات الاعتمادات الضخمة، التي رصدت وصرفت وعززت بإضافات، وحبذا أن تكون الكشوفات مفصلة إلى حد الملل، كي نطابقها مع ما هو موجود على الواقع، وبالمرة تطمئن القلوب، بعد أن خافت عن حرص على سمعة الوطن من أي رسوب!

طفل من محافظة عمران حاملاً كلاشينكوف 2010

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

تعالوا نكسر الصندوق

عن قواعد الإعراب في السياسة اليمنية
ووضعنا المبني على المجهول
عن الضمير المستتر والغائب في كل "حال"
عن جدول الضرب المعتمد سلطانيا
وأحكام الصرف لدى الحاكم

وعن تبرم "الحاكم" من الممنوع من الصرف، وتطيره من القسمة، وولعه بالنصب والضم و"لو" و"لن" والإملاء والجزم

عن طوفان لغونا وضمور بلاغتنا وانعدام المجاز في حياتنا، وانكشافنا من حروف "العلة"

عن جموح انفعالاتنا وسديم مفعولنا وسراب أفعالنا، وإخصاء الكتابة من علامات الاستفهام والتعجب

عن تعليق المضارع وتسلط "كان" وأخواتها وكافة الأفعال الناقصة

عن افتقار قواعد الإعراب في السياسة اليمنية لأي قواعد

لن توافينا تقارير المنظمات الدولية بأي جديد، مفيد ولن ينفعنا "أصدقاء اليمن"

وحتى وثائق ويكيليكس لن تخلصنا من براثن حروف الجر

ولن نستقر على أي مبدأ مصقول أو مبتدأ ولن نفوز بحقنا في إنجاز الخبر الصالح للتداول والنشر

وكمن أدمن الانجرار والاجترار

سوف نظل نتجرجر من أنوفنا إلى ما بعد أقاصي "الجرجرة"

ولن نخرج من دوائر الاستنقاع والتقلب ما بين كل شاهق ومنحدر إلا عندما نكف عن تشبيح الوضع، وتربيع الدوائر، والتسبيح بحمد الظلام، والتوكل على المعجزة، والمنقذ المنتظر، وعندما نستعيد نضارة الكلمة وأمشاج نطفتها، وطراوتها واخضرارها ورونق اعتراضها الحاسم على كافة مظاهر الأفول الضارب في الأرجاء، ومظاهر التعفن والتفسخ والفناء المتكالبة بضراوة يبدو أنها لن ترضى بأقل من الاستئثار بما تبقى لنا من حيز محدود وضيق في هذه الدنيا لتقوم بترويضه وتدجينه بحدود لا تسمح بأكثر من إقامة المهرجانات القيامية والطقوس الجنائزية و"موتى يشيعون موتاهم" -حسب النبي أشعيا

لن نخرج من مخنق الحركة الدائرية الصفرية إلا حين نتمكن من ابتكار وصياغة قواعد إعراب جديدة للسياسة اليمنية بجدول من ضوء وجدائل من خيوط الغسق، وحين يكون الأفق مفتوحاً وأزرق ومتاحاً للاحتفاء بلغة جديدة، قادرة على كسر الصندوق الأسود لأيامنا الكالحة، وتفسير كل هذه الخيبة والسقوط والتخبط بين الأطلال والخرائب، وتنشيط خلايا التفكير النائمة في رؤوسنا لتغامر في سبك صيغة أخرى للعيش والتحرر من استبداد لغة الخشب ومدونات كهنة السلطان وتنابلته وحراس مقولاته "الامبريالية"

فما أخطر فساد اللغة وما أفظع استبدادها،
وما أحوجنا إلى لغة أخرى تساعدنا على قراءة ما نعيش ونشهد بطريقة مغايرة وعيون جديدة.

كلام في خليجي 120 ومسرِّج 1920

نجيب محمد يابلي

القاسم المشترك في عنوان هذا الموضوع هو الرقم 20، وهو الرقم الذي صنعه القدر، فأما خليجي 120، فقد جاء تداوله في الأوساط الصنعانية قبل الأوساط العدنية، حيث تداولت الأوساط الصنعانية هذا الحدث الكبير على قراءتين: قراءة تصفه بـ"خليجي 50" وتفاصيل هذه التسمية أن الأشاوس هناك يصرفون لأنفسهم 50 ألف ريال "على ظهر ابن علوان"، والقراءة الثانية وصفته بـ"خليجي 120"، وتفاصيل هذه التسمية أن ميزانية هذا الحدث الكبير بلغت 120 مليار ريال.

انقسم قراء خليجي 120 إلى 3 طوائف:

1 – الطائفة الأولى تزعم بأن إجمالي ما أنفق على الأرض بلغ 40 مليار ريال، فيما دخلت الـ80 ملياراً الأخرى إلى جيوب الأشاوس كل بحسب حجمه. ووصفت هذه الطائفة بأن أفرادها من كلاب الجنوب المسعورة أو من في حكمهم في صعدة.

2 – الطائفة الثانية تزعم بأن إجمالي ما أنفق على الأرض بلغ 80 ملياراً، فيما دخلت الـ40 ملياراً الأخرى إلى جيوب القائمين عليها (وكأنها جباية الزكاة). ووصفت هذه الطائفة بأن أفرادها من "هتيفة" (كورس) النظام، وفي هذه الحالة فإن قراءتهم مردودة إليهم.

3 – الطائفة الثالثة تزعم بأن إجمالي ما أنفق على الأرض بلغ 60 ملياراً، فيما دخلت الـ60 ملياراً الأخرى إلى جيوب بمقاسات (XLL) و(XL) و(L) و(M) و(S)، وهي قراءة متوازنة باركتها الطائفتان الأولى والثانية، ونسأل الله أن يجمع الشمل.

ماذا عن مُسرِّج 1920؟

مسرج عام 1920، هو المغفور له بإذن الله محمد سعيد مسرج، أحد أعيان الشيخ عثمان، والذي أقام مع أفراد أسرته في قسم (D) في الشيخ عثمان، واكتسبت الأسرة هذا اللقب من وظيفة رب الأسرة في إضاءة أعمدة النور (قناديل)، وهي من مهام بلدية عدن العطرة الذكر، لأن تاريخ بلدية عدن كان تاريخاً مجيداً بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

إلا أن الحاج محمد سعيد مسرج عرف عنه أنه كان سائق سيارة، ولا يكون سائق سيارة إلا بعد الحصول على ترخيص قيادة سيارة MOTOR DRIVING LICENCE، وبحوزتي صورة من الوثيقة الأصل (وهي في متناول الصحيفة) لحامل الترخيص الذي صدر أولاً في 14 يونيو 1920، وتم تجديده في الفاتح من أبريل 1927، ومكنته تحويشة العمل سائقاً من فتح محل لإصلاح إطارات السيارات، وكان مصدر عيشه حتى وفاته رحمه الله في سبعينيات القرن الماضي.

أنجب الحاج المسرج عدداً من الشخصيات العامة والاجتماعية المعروفة منهم الحاج عبدالله محمد سعيد مسرج، إمام جامع الهاشمي (سابقاً) في الشيخ عثمان، وعلي محمد سعيد مسرج، الخبير المالي وأحد أشهر لاعبي عدن في ستينيات القرن الماضي، وكان أحد أبرز نجوم نادي الهلال الرياضي الذي تأسس في 19 يوليو 1951، ويرجع الفضل في تأسيس هذا النادي إلى الراحلين: حسين عبدالله عمر القاضي، وناصر محمد مريدي، وصالح عبدالرحمن، وعبدالرحيم قايد علي، وناصر عمر فرتوت، وأحمد قحطان، متعه الله بالصحة وطول العمر.

وامتداداً لهذه الإفادة، يضيف الأستاذ عبدالرزاق معتوق في كتابه "تاريخ الحركة الرياضية في عدن -جنوب اليمن" ص151: إن الشباب الذين عقدوا العزم على النهوض بالنادي: علي محمد سعيد مسرج وناصر عرجي وصالح عرجي وأحمد عبدالله حيدرة (الباشا) وسعيد عبدالله ناجي وعبدالرقيب جوحاني.

كما أنجب الحاج المسرج رحمه الله، التربوي والسياسي والحزبي الأستاذ مصطفى محمد سعيد مسرج، طيب الله ثراه، أحد رموز حزب البعث العربي الاشتراكي ثم حزب الطليعة الشعبية ثم الحزب الاشتراكي اليمني، والذي استشهد في 13 يناير 1986. وأم أولاده: التربوية القديرة الأستاذة عفيفة عبدالله محمد عولقي، متعها الله بالصحة وطول العمر.

وممن أنجبهم الحاج المسرج: الأستاذ حسن محمد سعيد مسرج، الحكم الدولي السابق في كرة القدم، وأحد كوادر وزارة الإسكان قبل الوحدة وبعدها.

في كلا الحالين، إنها عدن، سواء عدن 20 التي احتضنت كأس دول الخليج العربي في عدن، وبالتوصيف الصنعاني خليجي 120، وهي عدن المسرج عام 1920.

حفظ الله عدن من كل مكروه، آمين!